دليل بيداغوجي لتتبع الأنشطة المنجزة

Kit pédagogique pour le suivi des activités réalisées

أنشطة تقوية قدرات الفاعلين المجاليين

Activités de renforcement des capacités des acteurs des territoires

مشروع: الديمقراطية التشاركية من اجل تنمية بشرية تضامنية بالمغرب

Projet : « Partenariat entre associations et collectivités locales de France et du Maroc : La démocratie participative pour un développement humain et solidaire au Maroc »

Mars 2017 مارس

تقديم

بناءا على التجارب الميدانية المشتركة للشركاء على مختلف المستويات و المواكبة القربية وفي إطار مشروع الديمقراطية التشاركية بالمغرب والذي يسهر معهد تكوين العاملين في التنمية و شبكة مبادرات التنمية الديمقراطية على انجازه بدعم من الاتحاد الاروبي والوكالة الفرنسية للتنمية واللجنة لمحاربة الجوع والتنمية, تمت بلورة وإعداد هذا الدليل البيداغوجي كمساهمة للرفع من قدرات الأطر الجمعوية والجماعية من خلال تنشيط ورشات تكوينية و ملتقيات تبادلية وزيارات ميدانية , بغاية تقوية التنظيمات المؤسساتية المحلية والرفع من أدائها بالاعتماد على مبادئ المشاركة والتشاور و الحكامة الترابية.

ويهدف في شموليته إلى دعم استمرارية المكتسبات المنبثقة على العمل الميداني المشترك ، مؤكدا على دور مسيري الجمعيات والجماعات باعتبارهم العناصر الفاعلة في الحكامة المحلية وذات الأولوية في الديناميات الجماعية الجماعاتية و كذا إستراتيجيات التنمية المجالية كورقة مجدية لتمكين الساكنة من الانخراط والمشاركة الفعلية في تدبير مجالا تهم.

ويبقى النهج المعتمد مبنيا على تجربة معهد تكوين العاملين في التنمية وشبكة مبادرات التنمية الديمقراطية مع الاعتماد على آليات التواصل المؤسساتي و مقاربات التنشيط وباللجوء إلى خيار نهج التقارب والإصغاء والتبادل وجعله في قلب الممارسات من خلال الرسملة لتجارب مختلف الفاعلين المؤسساتيين والوقوف على القيمة المضافة لتدخلاتهم .

وتجدر الإشارة إلى أن أية منظمة وكيفما كان توجهها وسبب وجودها فهي معنية بمسلسل الرفع المستمر من نجاعة تدخلاتها وتكييفها مع تطورات محيطها .فتقوية الكفاءات والقدرات يمكّن من تحسين تنظيم الاشتغال واستعمال طرق وآليات ملائمة وتفعيل الإجراءات المتخذة والقيام بالرسملة والتقييم وتطوير الشراكات والتمكين من اليقظة الإستراتيجية.

SOMMAIRE

ملخص

I .ورشات تكوينية لفائدة الجمعيات:
Formations pour les acteurs associatifs marocains :

- page : 1

I.1 المسلك الأول: المشروع الجمعوي و علاقته بالإستراتيجية الجمعوية

Module 1 : le projet associatif en lien avec la stratégie associative

I.2 المسلك الثاني: المحيط المؤسساتي : استراتيجيات وادوار الفاعلين في التنمية و التشاور بعلاقاته مع استراتيجيات الفاعلين الجمعوية.

Module 2 : L'environnement institutionnel marocain : Contexte, rôles et stratégies des acteurs dans le développement et la concertation, en relation avec les stratégies des acteurs associatifs

II.3المسلك الثالث: مدخل حول طرق المشاركة والتشاور

Module 3 : Introduction à la démarche participative et aux mécanismes de concertation

II.4المسلك الرابع: مدخل حول تقنيّات التنشيط داخل الجمعيات

Module 4 : Introduction aux techniques d'animation dans les associations

II. Séminaires par pôle :

- page : 34

II.1 ملتقيات على مستوى كل قطب حول الحكامة الترابية

II.1 Séminaires sur la gouvernance territoriale

II.2ملتقى التبادل حول طرق التدخلات الجماعية من اجل عداد برنامج عمل الجماعة

II.2 Séminaires d'échanges sur les méthodes d'actions communes en vue de l'élaboration du PAC

III .ورشات موضوعاتيّة حول تبادل التجارب على مستوى الأقطاب
Ateliers thématiques d'échanges d'expériences par pôle

- page : 57

IV .ورشات تكوينية على مستوى الجماعات النموذجية
Ateliers de formation par commune d'expérimentation

- page : 68

V . ورشة وطنية لتبادل التجارب بين الفاعلين الجمعويين والجماعيين
Atelier national d'échanges d'expériences entre acteurs associatifs et communaux

- page : 80

I : ورشات تكوينية لفائدة الجمعيات

I : Formations pour les acteurs associatifs marocains

I.1 المسلك الأول: المشروع الجمعوي و علاقته بالإستراتيجية الجمعوية
Module 1 : le projet associatif en lien avec la stratégie associative

الأهداف	• تمكين المشاركين والمشاركات من تحسين معارفهم في مجال تحديد الإستراتيجية، و الرؤية والرسالة والأدوار الخاصة بالجمعيات. • تعزيز أساليب واليات التحليل والتقييم الذاتي لمنظماتهم الجمعوية وفي محيطهن، وخاصة ما يتعلق بالفئات المستهدفة. • المساهمة في تطوير التدخلات الجمعوية على أساس استراتيجيات محددة بطرق مجدية وذات الصلة.
المدة الزمنية والمكان	3 أيام من 26 إلى 28 شتنبر 2014 بالمركب الاجتماعي ببوقنادل.
المشاركة	المشاركة 25 مشارك ومشاركة بما فيهم 9 من النساء ممثلين وممثلات ل 24 من الجمعيات الشريكة في المشروع.
المنهجية	المنهجيةاعتمدت على استعمال آليات التنشيط منها على الخصوص تقديم عروض مرحلية تفسيرية، تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات، تقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات، الوقوف على حالات معينة، المناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكّنت مجموعات منسجمة من ممثلي و ممثلات الجمعيات المشاركة من تناول الجمعية كمشروع وبالتالي تحديد الرؤية و الأدوار و الاستراتيجيات وخطط عمل. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكّن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكّن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها.

الخلاصة للنقط الأساسية المستخلصة من تنشيط الورشة

الجمعية:أسسها ومميزاتها : تذكير:

يعرف الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 376 - 58 - 1 الصادر في 3 جمادى الأولى (16 نوفمبر 1958) بشأن حق تنظيم وتأسيس الجمعيات والنصوص الصادرة بتغييره وتتميمه ، باتفاق لتحقيق تعاون مشترك بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم. وتجري عليها فيما يرجع لصحتها القواعد القانونية العامة المطبقة على العقود و الالتزامات. وحسب الفصل 2 يجوز تأسيس جمعيات الأشخاص بكل حرية ودون سابق إذن بشرط أن ت ا رعى مسطرة التأسيس.

التعريف العملي للجمعية من خلال الدور الذي تقوم به:

الجمعية هي إطار للعمل من أجل توعية الفئات المستهدفة بمشاكلها وتحفيزها للتفكير والمشاركة في طرح الحلول المناسبة ومساعدتها على تجسيد هذه الحلول على أرض الواقع وبالتالي فهي فضاء منظم لدراسة المشاكل و الحاجيات المرتبطة بإشكالية تنمية المحيط وبعلاقتها بالفئات المتضررة تحديد الحلول و الاستعانة بمن سيساعدها على تجسيد الحلول.

لماذا التنظيم في شكل جمعية. : لأن:

- مجموعة أشخاص ترى في التنظيم ضرورة.
- التنظيم الحالي غير ملائم ولا يجيب عن حاجياتهم.

إذن الجمعية من خلال تعدد الاختصاص: (مهنية، رياضية، ثقافية، فنية، تنموية، خيرية، بحث، نضال، ضغط، مساءلة الخ) فهي:

- اقتحام سلاسل الأنانية و الانفتاح على المجتمع.
- البحث عن إيجاد شيء مجدي والعمل على التعاطي للقضايا المختارة.

لكن الجمعية ليست آلية في مصلحة أومن أجل الدفاع عن قضية، بل هي مدرسة للتبادل، و المساواة، و الترحاب، و الصداقة ، و الحرية، و الإبداع، و التنظيم، و الانضباط و الصرامة، و هذا يعني أن عهد التطوع الأعمى، و العمل الغير المقنن، و التسيير الفوضوي قد انتهى .

ويستشف من منطوق الفصل الأول المشار إليه، المميزات التالية:

الاستمرارية في عمل الجمعية: دون اعتبار لأعضائها. إن مفهوم الاستمرارية في المجال القانوني يقصد به التمييز بين عقد الجمعية وباقي العقود الأخرى التي تدخل ضمن حدود مجال القانون العام علما بأن مجرد إبرام العقد يترتب عنه إحداث شخصية معنوية (شركة أو تعاونية) ميزتها أنها تمارس حياة قانونية مستمرة ومنفصلة عن الحياة القانونية للأشخاص الطبيعيين التي تتألف منهم.

ضمان الاستمرارية مرتبط ارتباطا كبيرا بعملية إشراك المعنيين بالأمر وطبيعة علاقتهم بالجمعية. ففي الكثير من الأحيان يتم التكلم عن الاستمرارية فقط في علاقتها بالمشروع الذي أنجز ويمكن أن نفهم من ذلك أن مفهوم الاستمرارية محدود في المراقبة المستمرة للعمل الذي أنجز وهذا شيء مهم في حد ذاته، لكن الاستمرارية في مفهومها الواسع تعني القدرة على خلق ديناميكية إيجابية في الوسط والمحيط للتفكير في اقتراح حلول للمشاكل المحلية وتجسيدها على أرض الواقع.

تحديد هدف مشترك :

إن تحديد الأعضاء لهدف مشترك يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر «عقد الجمعية» .
فإذا كانت الشركة ترمي إلى تحقيق أعلى ربح ممكن من أجل مكافأة رأس المال ؟ فإن الجمعية تسعى أساسا إلى تحقيق أهداف غير مؤدى عنها و ينصب اهتمامها أساسا على خدمة الإنسان و محيطه.

عدم توزيع الأرباح :

يمكن للجمعية أن تحقق أرباحا في إطار مزوالة أنشطتها المنصوص عليها في أنظمتها الأساسية ، غير أن هذه الأرباح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن توزع بين أعضائها خلافا لما هو معمول به في الشركات والتعاونيات.

التعاون المستمر لاستخدام المعلومات أو الأنشطة :

من المفروض أن يتعاون أعضاء الجمعية باستمرار فيما بينهم لاستخدام معلوماتهم أو أنشطتهم فقط، وإلا فان العقد الذي يربطهم لا يمكن أن يدرج ضمن مجال ما يصطلح عليه باتفاق.
ومادام الأمر كذلك ، لا يسمح لها بتشكيل رأس المال كما هو الشأن بالنسبة للشركات والتعاونيات.

المساواة و الديمقراطية التشاركية في التسيير:

من السمات الأساسية التي تميز الجمعية عن باقي المقاولات المربحة أن أعضائها سواسية فيما بينهم أيا كانت مساهماتهم المالية، ومسؤولياتهم داخل الهيئات التقريرية.
ذلك أن الأولوية في الجمعية لا تعطى لرأس المال كما هو الشأن في الشركات، بل إن الاهتمام ينصب على سبل إشراك العضو في تسيير شؤونها وتحقيق أهداف قوامها «الديمقراطية التشاركية»، فصوت واحد يساوي شخص واحد عند اتخاذ القرارات، أو انتخاب الهيئات الإدارية.

الجمعية:الهوية:

يمكن تعريف الهوية بشكل عام بأسماء تستعمل لنعت أشياء وأشخاص (اسم عائلي وشخصي مكان، بلد) أو أسماء جماعية مهنية مجموعاتية الخ وهي ملكية وقيم تنتجها أحكام عبر تصنيف الآخرين
وكيفما كان الحال فان الحركة الجمعوية مدعمة كانت أو مندمجة أو مستقلة باختياراتها المتعددة تبرهن على قوة واعدة.
وتبقى الجمعيات منشطة ومسيرة من طرف أشخاص عاقلين رجالا ونساء يرون جماعة في هذا النمط التنظيمي إطار يسمح بالمساهمة وحل بعض المشاكل وهم محضرون بإرادة قوية رغم أنهم في بعض الأحيان غير مجندين بما فيه الكفاية لتسيير فعال وعقلاني لمؤسساتهم الجمعوية.

الجمعية: القيم

الجمعية: القيم
القيم هي المبادئ المرشدة أو المعرفة للكيفية التي ترغب بها الجمعية في الاشتغال. فبيان القيم يجاوب على سؤال : ماهي المبادئ التي نؤمن بها وعن ماذا نحن ندافع ونناضل؟ .
فبيان القيم يعبر عن قناعة الجمعية والثقافة التي تؤمن بها بشكل موجز مثل الشراكة والتمكين والمسؤولية أمام الآخرين والمصداقية والالتزام بتوفير الخدمة.

ileDeFrance AFD

ويجب أن تكون الجمعية ملتزمة بالقيم التي تعلن عنها تؤمن بها وأن تبث في نفوس أعضائها هذه القيم بحيث سينسجم السلوك الفردي للأعضاء مع هذه القيم ومثال على ذلك. « نحن نعزز الشعور بالمسؤولية لدى المواطنين ومشاركتهم في تحديد مستقبلهم »

الجمعية:المبادئ الأساسية

لقد أكدت التجارب أن نجاح جمعية ما، مهما كان حجمها وطبيعتها، يتوقف بالأساس على حسن تسيير وإدارة هذه المؤسسة ومدى مشاركة الأعضاء في تحقيق الأهداف التي سطرتها و أن الشكل التنظيمي الناجح هو الذي يراعي عدة مبادئ أهمها:

- مبدأ الاستقلالية

ذلك أن الشكل التنظيمي المعتمد يجب أن يضمن للجمعية الاستقلالية اللازمة عن كل الهيئات والمؤسسات الأخرى. بمعنى أن قرارات الجمعية تتم صياغتها ومناقشتها داخل الهياكل المنظمة لها، وأي اقتراح خارج عن هذه الهياكل يطرح للمناقشة وإذا تبينت صحته تتبناه الجمعية ويصبح بذلك قرارها وإذا لم تتفق عليه يصبح لاغيا.

مبدأ التشاركية

ويعني المشاركة في التسيير والتدبير واتخاذ القرارات. وما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن رضى ومباركة الأعضاء، عن طريق المشاركة في اتخاذ القرار، يشكل الدعامة الأساسية لاستمرار الجمعية.

مبدأ الشفافية :

حيث أن الجمعية يجب أن تحافظ على الوضوح و الشفافية في تعاملاتها المالية، الإدارية و المؤسساتية بصفة عامة، على المستوى الداخلي (بين أعضائها و الهيئات المكونة لها) و على المستوى الخارجي من خلال علاقاتها مع الساكنة، من جهة، و الشركاء و الفاعلين الآخرين من جهة أخرى.

الجمعية:الرؤية

هي صورة ذهنية حول شكل المستقبل المتاح والمرغوب من قبل الجمعية « وبيان الرؤية» يجاوب على سؤال: إلى أين نحن متجهين ؟ و تقوم بتحديد وجهة نظرها حول الاتجاه الذي تتبناه وتراه لنفسها على المدى المتوسط آو الطويل.

فبيان الرؤية يجب أن يتضمن معايير ذات مستوى عالي تحدد حالة التفوق المطلوبة وتعكس مثل عليا ومبنية على فلسفة سليمة تشجع على الالتزام بها وذات توجه عملي ايجابي ومصاغة بطريقة مبسطة وسهلة الاستيعاب وتتضمن الطبيعة المتميزة للجمعية و اختصاصها.

ويجب كذلك أن يكون بيان الرؤية مختصرا ويركز على أهمية تلاقي الخدمة والعلاقة به وتكون أهداف الجمعية واضحة وتأخذ شكل التأييد لها في محيطها وتحديد القيم التي ستجعل من تحقيق أهدافها مسالة ممكنة.

الجمعية: التعبئة الاجتماعية

يمكن القول أن التعبئة الاجتماعية عملية تتمثل في تحسيس وتوعية السكان وكافة الفاعلين والشركاء من أجل ضمان انخراطهم في تحقيق أهداف برنامج معين وذلك بتسيير الظروف لجعلهم في حالة تعاون وتفاعل من أجل تحديد الحاجيات وخلق الفرص الممكنة لإيجاد الحلول المناسبة واقتراح أنشطة لتجسيد هذه الحلول على أرض الواقع. وتقوم التعبئة الاجتماعية على أربع مراحل هي : التحسيس والتشخيص/ وضع خطة عمل والتقييم والتتبع وتأسيس وتفعيل منظمات اجتماعية.

الجمعية:الإشراك

الإشراك وسيلة وليس غاية .الهدف من هذه العملية هو تمكين الفئة المستهدفة من اكتساب التجربة اللازمة وخلق ديناميكية محلية قادرة على التفكير في المشاكل بشكل عقلاني وإيجاد الحلول المثلى لتخطيها دون اللجوء باستمرار للمساعدة الخارجية. ولا يجب أن يفهم من أن الإشراك كما هو شائع عند البعض دعوة السكان للقيام ببعض الأعمال العضلية كالحفر وجلب الأحجار والماء بل الإشراك هو إشراك في الاقتراحات، في المناقشة وإدلاء الرأي، في اتخاذ القرارات، في المتابعة والتسيير والمراقبة والتقييم. وكل هذه عناصر مهمة لضمان نجاح أي عمل تقوم به الجمعية، وتلعب عملية الإشراك دورا كبيرا في تحديد العلاقة بين الجمعية والسكان.

الجمعية: الوساطة

يجب أن نكون حذرين في الخطاب الموجه للناس. لكي لا يفهم البعض أن الجمعية ستحل كل المشاكل لكن ما يجب تلقينه منذ البداية هو أن الناس سيتعاونون من أجل حل مشاكلهم والجمعية فقط إطار تم إحداثه لتنظيم هذه العملية، أي أن الجمعية تلعب دور الوسيط بين المشاكل والحلول.

الجمعية : تقوية القدرات والانخراط في مسلسل المأسسة

يعتبر التكوين المستمر كأداة هامة بالنسبة للجمعية ومكونات أساسية لرفع التحدي وولوج مسلسل الفعالية. ويكمن دور المكونين في هذا المسلسل في مساعدة الساكنة على التعلم والتخطيط بغية تلبية حاجياتهم. ويستلزم هذا العمل مع الساكنة والتعلم منهم. وتكمن مهام المكونين في تسهيل المسلسل التشاركي وتطوير القدرات والمعرفة للساكنة حتى تتمكن بدورها من التحكم فيه

ويعني هذا مجموعة أنشطة من أجل تحريك المسؤولية الذاتية وتسهيل مسلسل التعلم. إن العناية بالتكوين في الحقل الجمعوي ضرورة حتمية لتحسين مردود العناصر الفاعلة في الجمعيات وجودتها وتطعيمها بكفاءات أخرى تنحو بهذه العناصر نحو مزيد من الخبرة والاحتراف في العمل. ولتحقيق ذلك كان من الضروري العمل على ترسيخ المبادئ التالية:

الجمعية : المنخرط والمستهدف والمستفيد

المنخرطون هم الأعضاء الأساسيين في التنظيم الجمعوي ويجب أن يؤمنوا بمبادئ التطوع و العمل الجمعوي و الاجتماعي وبالاشتغال مع وداخل المجموعة. المستهدفون هم الأشخاص آو المجموعات والتي تعتبرها الجمعية هدفا لتدخلاتها بعلاقتها مع الأدوار المحددة لها. المستفيدون هم اللذين يستفيدون فعلا من خدمات وأنشطة، مشاريع الجمعية وأنصارها.وفي العادة، يكون أنصار الجمعية هم المستفيدون من خدماتها أو المؤيدين لأهدافها.

الجمعية: الحالة القانونية؛

ويجب أن يتم تدبير الجمعية على أسس قانونية وأن يحتفظ بكل الوثائق التي تثبت ذلك

الجمعية: آليات التدبير

التسيير الإداري مجموعة من عمليات تهدف لضمان تنظيم جيد للعمل و ذلك قصد ضمان مردودية عالية و شفافية و مصداقية لجمعية ما في محيطها. ويمكن الاعتماد في التسيير الاداري للجمعية على العناصر التالية:القوانين المرتبطة بتنظيم الجمعيات، القوانين الأساسية والداخلية ومحاضر الجموع العامة، سجل المنخرطين، سجل الممتلكات، سجل الحسابات.

التسيير المالي مجموعة من العمليات تسمح بالتتبع اليومي لجميع المعاملات وتهدف إلى تحقيق التوازن بين المداخل والمصاريف والإخبار بشكل منتظم عن الوضعية المالية للجمعية.

ومن هنا تأتي الحاجة الملحة للتسجيل اليومي لجميع المعاملات المالية

تسجيل ← ترتيب ← تلخيص :جميع المعاملات

أهم عناصر التسيير المالي الجيد: البساطة، الوضوح، الشفافية، الضمانة، المراقبة.

لماذا مسك المحاسبة؟

تطبيقا للمقتضيات العامة منها:القوانين العامة المرتبطة بتدبير المال، القوانين المنظمة للجمعيات(الفصل 33 و الفصل 33مكرر و الفصل 33 مكرر مرتين)، القانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية(المادة 118 في شان ممارسة المجلس الجهوي للحسابات للمراقبة)

الجمعية: الإستراتيجية

التخطيط عملية لتحديد: تصور، الحاجيات، الأهداف، الأوليات، وقت الإنجاز،المسؤوليات، الوسائل الضرورية، كيفية الإنجاز والتتبع والتقييم.

مصطلح الإستراتيجية: مصطلح عسكري يقصد به فن استخدام الإمكانيات والمواد المتاحة بطريقة مثلى تحقق الأهداف المرجوة. ثم انتقل إلى ميدان التخطيط المدني و انتشر استخدامه في مجال التنمية و التخطيط لعمليات تنموية قطاعية كانت أو شمولية. فتبعاً للتعريف السابق: هو القدرة على الاستخدام الأمثل للأدوات والمواد المتاحة بقصد تحقيق أفضل مخرجات عملية ممكنة.

وتعني كلمة استراتيجيا «علم وفن القيادة والتوجيه». وهي تعني بالنسبة إلى شبكات المنظمات الاجتماعية غير الحكومية «تحديد وتقييم المهمات لتحقيق الرسالة أو الأهداف والغايات ثم اختيار البديل المناس».هذا ويعتبر التخطيط الاستراتيجي بمثابة الطريق الصحيح لتمكين الشبكات من مواكبة التطور والمتغيرات والتفاعل مع المستجدات.

وهذا يعني أن الشبكة تضع الاستراتيجيات لبلوغ أهدافها. وعلى الاستراتيجيات أن تشير بشكل واضح إلى الرؤية وأن توضح رسالتها وأهدافها الأساسية.

الجمعية : مناهج التخطيط

الولوج إلى مناهج التخطيط يتطلب إنشاء هياكل و لجان وفرق عمل لانجاز الخطة و هذا الأمر يتطلب القدرة على التنسيق و التعاون مع المعنيين والقدرة على العمل الجماعي والتحليل وتوفير المعلومة والفهم الواضح لرسالة وأهداف الجمعية والإطلاع على مناهج حل المشاكل والبحث والقدرة على الاتصال و التواصل. وتتضمن عملية التخطيط العديد من العناصر أهمها: تحديد الأولويات واتخاذ قرارات بشأنها، الربط بين الأنشطة الحالية والأنشطة المستقبلية، تحديد مسار الجمعية بمعنى إلى أين تتجه، الحصول على الموارد الضرورية للمسار الجديد، إدارة عملية التغيير و تحديد الغايات .

التوجهات الإستراتيجية للجمعية

تحليل الفئات المستهدفة

الفئات المستهدفة	الانتظارات/المشاكل الحاجيات	الحلول الممكنة	نوع التدخل	هل هناك من مساهمة محلية

تحليل مساهمة/دور الفاعلين المحليين

الفاعل	مجال التدخل	ميدان التدخل	نقط القوة	نقط الضعف	المشاريع الممكن انجازها بالشراكة

الجمعية: خطة عمل

وهي عبارة عن جدول بالأنشطة و المشاريع و المسؤوليات والأحداث التي ستشرح تفاصيل الإجراءات المراد اتخاذها لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها على مستوى المحاور الإستراتيجية.

وبمعنى أخر فهي تحتوى على التفاصيل المعنية للإجابة على كيفية تنفيذ الإستراتيجية من خلال الإجراءات العملية والمبرمجة في الزمان. وهي أيضا محاولة لتشكيل الاستراتيجيات على هيئة مهام ومسؤوليات وتنسيق للجهود ومراقبة النتائج.

وأثناء التنفيذ لابد من توفير عملية التقييم من أجل قياس درجة التقدم باتجاه الأهداف العامة للجمعية والتأكد من الفرضيات المرتبطة بالاستراتيجيات. ويجب أن تتوفر خطط عملية سنوية تتماشى مع سنتها المالية لكل وحدة رئيسية. وتقوم خطة العمل بتفصيل البرامج والمهام المراد انجازها والزمان والمبالغ المالية وكذا الأشخاص المخولين بالإشراف عليها.

وهناك عناصر أساسية من الأفضل على الجمعية أن تحرص على بلورتها واستيعابها وحمايتها قانونيا والحفاظ على قدرتها على تحقيق أهدافها و رؤيتها. ومن ضمن هذه العناصر: هيكل تنظيمي واضح، يعتبر بمثابة مرجعية تحكم صلاحيات المسيرين، تنظيم المعلومات، أي جمع المعلومات والبيانات الأساسية حول الجهات التي تسعى لتوفير الخدمات لهم أو لتغيير أوضاعهم أو حل مشاكل تؤثر عليهم، الإجراءات الإدارية اليومية، التخطيط ويجب أن يكون منسجما مع إستراتجيتها، تطوير البرامج.

التقارير حول البرامج، الحسابات المالية: بحيث تحتفظ الجمعية بمعلومات محاسبية نظيفة ودقيقة وفي وقت مناسب، الخبرة: بحيث تستقطب الجمعية أشخاص موارد لهم ما يكفي من الخبرة.

جدولة الخطة السنوية

م/س	مش	ف/م	م/س	ك/ت	م/ق	ف/م/ت	ف/ض	الجدولة الزمنية			
								1	2	3	4
1											
2											
3											
4											

م/س : المحاور الإستراتيجية، مش : المشاريع، م/س : المسؤوليات، ف/م : الفئات المستهدفة، ك/ت: الكلفة التقديرية، م/ق : المقاربة المتوقعة، ف/م/ت : الفاعلين المحليين الممكن تعبئتهم، ف/ض : الفرضيات، الجدولة الزمنية : 1: الثلاثة الأشهر الأولى 2 : الثلاثة الأشهر الثانية 3: الثلاثة الأشهر الثالثة 4 : الثلاثة الأشهر الرابعة.

الجمعية: الشبكات والتشبيك

الشبكة هي مجموعة من الأفراد (أو المنظمات) الذين يقومون بشكل طوعي بتبادل المعلومات أو الخدمات أو بتنفيذ أنشطة مشتركة، والذين بتنظيم أنفسهم من أجل تحقيق هذه الأهداف بشكل لا يمس استقلاليتهم الإدارية و القانونية.

وداخل الشبكة قد تكون هناك أنشطة رسمية و غير رسمية. فتبادل المعلومات و الأفكار والتعاون الثنائي بين الأعضاء ليس بالضرورة أن يتم بشكل رسمي. ـــــ قد تكون أنشطة البحث والتدريب والمساعدة الفنية والتأثير على السياسات المحلية ذات طابع رسمي بحيث تكون نتيجة لقرارات رسمية داخل الشبكة.

I.2 المسلك الثاني: المحيط المؤسساتي : استراتيجيات وادوار الفاعلين في التنمية و التشاور بعلاقاته مع استراتيجيات الفاعلين الجمعوية

Module 2 : L'environnement institutionnel marocain : Contexte, rôles et stratégies des acteurs dans le développement et la concertation, en relation avec les stratégies des acteurs associatifs

الأهداف	- تحسين معارف المشاركين والمشاركات حول مختلف المؤسسات المتدخلة في محيط جمعياتهم وكذا أدوارهم في التنمية البشرية. - تقوية مواقعهم بالنسبة لأدوار واستراتيجيات كل متدخل.. - تحديد طرق و إمكانيات مشاركة الجمعيات في فضاءات التشاور المحلية. - المساهمة في تطوير التدخلات الجمعوية على أساس التقييم الذاتي الداخلي والتواصل المؤسساتي المجدي وذي الصلة.
المدة الزمنية والمكان	4 أيام من 25 إلى 28 أكتوبر 2014 بورززات .
المشاركة	21 مشارك ومشاركة بما فيهم 7 من النساء ممثلين وممثلات ل 21 من الجمعيات الشريكة في المشروع
المنهجية	اعتمدت على استعمال آليات التنشيط منها على الخصوص تقديم عروض مرحلية تفسيرية تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات وتقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات والوقوف على حالات معينة المناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكنت مجموعات متجانسة من ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة من تناول المحيط المؤسساتي وأدوار المتدخلين عموديا كانت أو أفقيا وبالتالي الخروج بتصاميم لمختلف المتدخلين خاصة في القطب الاجتماعي حيث تم تحليل إستراتيجية كل متدخل. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها.

الخلاصة للنقط الأساسية المستخلصة من تنشيط الورشة

تذكير موجز للديمقراطية التشاركية

تشير البحوث والدراسات التي تناولت إشكالية نشأة وتطور الديمقراطية التشاركية إلى أن الفضل في بروزها يرجع إلى فترة الستينيات من القرن الماضي في بلدان أخرى، حيث أن مواجهة الفقر والتهميش كانتا من بين العناصر الأساسية في الكشف عن أهمية الديمقراطية التشاركية، فمن خلال أسلوب الحوار والتشاور مع الموطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام وصنع القرار الكفيل لمواجهة التحديات المطروحة محليا، أسفرت الحصيلة بأن خلق نخبة محلية من المواطنين العاديين كان لها القدرة والقوة لطرح الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة ولمواجهة النخبة المهيمنة محليا والمتكونة من القوى الضاغطة والفاعلين في الحقل المحلي.

وتناولت كذلك هذه الدراسات في تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية : بأنها نظام يمكن من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة.

كما تتفق على أن الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما جوهريا يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، كما أنها تتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليين، وأنها مكملة للديمقراطية التمثيلية، هذا التصور الأخير ليس هناك اتفاق بشأنه، فحسب علماء الاجتماع ليست –الديمقراطية التشاركية- امتداد للديمقراطية التمثيلية أو الديمقراطية الليبرالية ولا حتى مكملة لها ولكنها من خلال التطبيق تخلق صيغا للتبادل الاجتماعي (المقصود هو الأدوار الاجتماعية)» والذي وفق تصورهم « تساهم موضوعيا وربما بشكل حاسم في إعادة بناء التضامن الاجتماعي وأضحت تشكل المبادرات الشعبية وسيلة من وسائل الديمقراطية التشاركية ولصنع السياسات العمومية ولتدبير جيد للشأن العام، وكان بالتالي أن يكون المسلك هو صياغة الإطارات التشريعية والقوانين لتنظيم عمليات الإشراك في الصنع وفي التدبير.

وأسفرت التجارب حول الديمقراطية التشاركية، بأنها نظام للحكم الجيد وإعادة الثقة في السياسات الحكومية، وأن من نتائجها التحاور وإيجاد الحلول للمشاريع التي تلقى معارضة قوية من طرف المجتمع، وأنها طريقة للتقويم والتتبع والمراقبة الشعبية، وأنها كذلك عملية لترميم الديمقراطية التمثيلية، فالديمقراطية التشاركية تجعل من المواطن العادي في قلب اهتماماتها، وأن للمبادرات الشعبية ويتعلق الأمر بالعريضة والملتمسات الأكثر انتشارا لتفعيل الديمقراطية التشاركية .

وفي هذا الشأن فان الوثيقة الدستورية لسنة 2011، تترجم وعي ورغبة المشرعين في إشراك المواطنين والمجتمع المدني في تدبير ومراقبة وتقويم السياسات العمومية من خلال دسترة المبادرتين الشعبيتين كشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية، ويتعلق الأمر بتقديم الملتمسات في مجال التشريع (الفصل 14) أو تقديم العرائض إلى السلطات العمومية (الفصل 15) و تمكين المواطنين والمواطنات والجمعيات من تقديم العرائض لمطالبة مجالس الجهات والجماعات الترابية بإدراج نقطة تدخل في اختصاصاته ضمن جدول أعماله (الفصل 139)، كل لن يتم إلا وفق قانون تنظيمي يحدد كيفية القيام بذلك.

ومما تجدر الإشارة إليه مكن الفصل 12 من الدستور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وفي إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لفائدة الجماعات الترابية والسلطات العمومية والقيام بتفعيلها وتقييمها، كما أكد على أن تنظم المؤسسات والسلطات المشاركة طبقا للقانون، ويترجم هذا المبدأ الدستوري الوعي بالإشكاليات الناجمة عن الانجاز الرديء للمخططات الجماعية للتنمية من طرف المجالس المنتخبة.

ومن خلال ما تم التنصيص عليه دستوريا، تبدو الأهمية الكبرى «للديمقراطية التشاركية» الواردة في الدستور خصوصا في بابه الأول المتعلق بأحكام عامة حيث جاء في فصله الأول بان النظام الدستور للمملكة المغربية يقوم على أساس فصل السلط

وتوازنها وتعاونها على أساس الديمقراطية المواطنة التشاركية وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة من جهة، ومن جهة أخرى تدبير هذا المبدأ باعتباره أسلوب والية لتفادي سلبيات الديمقراطية التمثيلية التي تتعرض للانتقادات لاذعة.

ويمكن القول بأن الديمقراطية التشاركية بدأت تفرض نفسها شيئا فشيئا في الخطاب السياسي، بمثابتها نموذج : سياسي «بديل».يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي. الديمقراطية «المستمرة» أو «المباشرة، تستهدف الديمقراطية التشاركية تعزيز دور المواطن الذي ينبغي أن لا يقف عند حدود الحق في التصويت و الترشح والولوج إلى المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، بل أن يمتد ليشمل حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة :الحق في الإخبار و الاستشارة و التتبع والتقييم ، تمارس بشكل يومي وعن قرب.

ويبقى دورا لهيئات الحزبية في بناء ورصد أسس الديمقراطية التشاركية، والعمل في هذا الصدد على تأطير وتأهيل المواطنين باعتبارهم شركاء حقيقيين في بناء المشاريع السياسية وفي تنفيذها وتقييمها،وهذا يتطلب من الأحزاب السياسية الاشتغال على آليات التواصل التشاركي، والارتقاء بثقافة الإنصات، التفاعل، التشارك واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطنين.

الجوانب القانونية والتنظيمية المؤسّسة لمختلف التدخلات

تقوم على أساس مفاهيم الامركزية والاتمركز والقوانين المنظمة لتفعيلها، فاللامركزية تنظيم إداري يعتبر واحداً من أهم مبادئ حكم الأكثرية التي تقوم عليها الديمقراطية، وهي نقيض مفهوم المركزية.

بينما يهدف اللاتركيز بالأساس إلى إعادة توزيع السلط داخل إدارة الدولة من المصالح المركزية إلى المصالح الخارجية، بحيث تمارس الأولى رقابة تسلسلية على الثانية.

ومن خلال هذه المقارنة، يتضح أن مفهومي اللامركزية والاتمركز، وإن كانا يختلفان في الجوهر فهما يهدفان إلى وضع أسس «إدارة القرب» وتخفيف الأعباء عن المركز.

الدستور الجديد والمجتمع المدني

أرسى الدستور الجديد عدة مفاهيم قصد تعزيز آليات الحكامة الجيدة وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، من بينها مراقبة المال العام الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص ومحاربة الرشوة وعدم الإفلات من العقاب وربط المسؤولية بالمحاسبة، ولتحقيق هذه المفاهيم على أرض الواقع جاء الدستور بعدة آليات وهيئات منها تعزيز دور المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في مراقبة المال العام ودسترة مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة، ومؤسسة الوسيط، والهيئة العليا للسمعي البصري، كما نص الدستور المغربي الجديد على دور المجتمع المدني باعتباره فاعلا أساسيا في تخليق الحياة العامة.

أهمية موضوع التدبير الجماعي ومسألة الديمقراطية المحلية عبر مقتضيات الميثاق الجماعي الجديد ترتكز على أساس أن الجماعة المحلية أصبحت المحور الأساسي لبناء الدولة الديمقراطية والمقياس الفعلي لتقييم مدى قدرة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على إتباع منهج الحكامة المحلية الجيدة.

وتكتسي مشاركة الجمعيات في التدبير الجماعي و في صياغة الإستراتيجية التنموية المحلية أهمية بالغة و حيوية اعتبارا لاحتكاكها المباشر بالمواطنين، والذي يمكنها من التوفر على رصيد غني من الآراء و وجهات النظر و من المعلومات و المعارف تعكس الانتظارات الفعلية للسكان، وتشكل الجمعيات فضاء للنقاش الموسع والمستمر والمتبادل مع المواطنين حول كل الأسئلة المطروحة. و بالتالي سيكون إشراكها في تصور و بلورة و إنجاز البرامج و المشاريع المحلية وسيلة من وسائل ضمان إنتاج مشاريع مستديمة، قادرة على المساهمة في تحقيق تراكمات كفيلة بالدفع دوما في أفق الرقي الاجتماعي.

مقتطفات من دستور يوليوز 2011

الفصل	المحتوى
6	تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات و المواطنين، و المساواة بينهم، و من مشاركتهم في الحياة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية.
12	تؤسس جمعيات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية و تمارس أنشطتها بحرية ، في نطاق احترام الدستور و القانون. لا يمكن حل هذه الجمعيات و المنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية ، إلا بمقتضى مقرر قضائي. تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، و المنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات و مشاريع لدى المؤسسات المنتخبة و السلطات العمومية، و كذا في تفعيلها و تقييمها. و على هذه المؤسسات و السلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط و كيفيات يحددها القانون. يجب أن يكون تنظيم الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و تسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية.
13	تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات التشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية و تفعيلها و تنفيذها و تقييمها.
14	للمواطنات و المواطنين، ضمن شروط و كيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع.
15	للمواطنات و المواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. و يحدد قانون تنظيمي شروط و كيفيات ممارسة هذا الحق.
33	على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي : توسيع و تعميم مشاركة الشباب في التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و السياسية للبلاد. مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة و الجمعوية، و تقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الإجتماعي أو المهني. تيسير ولوج الشباب للثقافة و العلم و التكنولوجيا، و الفن و الرياضة و الأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة و الإبداعية في كل هذه المجالات. يحدث مجلس استشاري للشباب و العمل الجمعوي، من أجل تحقيق هذه الأهداف.
136	يرتكز التنظيم الجهوي و الترابي على مبادئ التدبير الحر، و على التعاون و التضامن، و يؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، و الرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة و المستدامة.
139	تضع مجالس الجهات، و الجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات و المواطنين و الجمعيات في إعداد برامج التنمية و تتبعها. يمكن للمواطنات و المواطنين و الجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله.

المشاركة المباشرة للسكان

غالبا ما يكون التوجه مباشرة للمواطنات والمواطنين محصورا على مطالبتهم بالتصويت أثناء الانتخابات مع العلم أن التجارب على المستوى العالمي تبرز أن الرفع من تكفل المنتخبين بحاجيات انتظارات السكان رهين بقدرة هؤلاء على إسماع صوتهم، في الفترات التي تفصل بين انتخابي. فكلما تمكّن السكان من إبداء الرأي والتداول بشأن الجماعة التي ينتمون إليها كلما تمكّنت هذه الجماعة من التأثير بما يخدم مصالحها بفعالية.

إن لإشراك السكان وقع إيجابي على عدة مستويات إذ يتيح لهم على سبيل المثال : قدرة أكبر على تأكيد الذات، ممارسة حرية التعبير و التواصل، فضلا عن معرفة القانون، حس التضامن، تملّك أقوى للمشاريع، شعور بأن صوتهم مسموع، وأنهم مؤهلين لتحمل المسؤولية مما يجعلهم أكثر حرصا على تطبيق وتتبع تلك المشاريع، أما بالنسبة للمسؤولين فإن هذا الإشراك يساعد على اتخاذ أحسن القرارات لدى القيام بالتشخيصات وتحديد السياسات، وكذا على تقديم خدمات أكثر استجابة للحاجيات.

وفضلا عن هذه المزايا، تبرز العديد من الدراسات على أنه حيثما يشرك المنتخبون السكان مباشرة في المشاريع الاجتماعية يتراجع الامتناع عن التصويت أثناء الانتخابات.

مشاركة الجمعيات

إن معرفة الجمعيات بالساكنة والمجال الترابي الذي تعمل فيه زيادة على مرونة هياكلها وطرق عملها يجعل الجمعيات صلة وصل هامة مع الفاعلين المؤسساتيين في مجال التنمية المحلية. كما أن إشراكها يساهم في تفعيل دورها في الجهة وذلك انطلاق من :

- قوتها الاقتراحية والترافعية واليقظة ومساءلة السلطات العمومية والهيئات المنتخبة.
- مساهمتها في توعية وتحسيس المواطنين والمواطنات في إطار تنمية الثقافة الديمقراطية والتعبئة والإشراك المتزايد للسكان، خصوصا الأكثر هشاشة منهم، في حياة الجهة.
- مشاركتها في إنجاز مشاريع تنموية، وذلك بجعل المجموعة التي ينتمون إليها تستفيد من الإمكانيات المعرفية والمهارية التي تتوفر عليها والتي يمكن أن تقلص من تكاليف بعض الخدمات، ومن خلال إنجاز مشاريع في إطار تعاقدي متعدد الأطراف.

إن الرفع من هذا الأداء المتعدد الواجهات يمر عبر تأهيل النسيج الجمعوي، الذي يتأسس أولا على الاعتراف بدوره، ويقتضي ثانيا نهج مسارين متداخلين:

- تقوية قدرات الجمعيات للتدخل بشكل فعال في احترام لمبادئ وقواعد الحكامة الديمقراطية.
-تمكينها من محيط داعم على المستوى القانوني ومن الوسائل المادية وغيرها من الموارد الضرورية مثل توفير المعلومات، والتكوين، الخ.

إن فعالية مساهمة الجمعيات المؤهلة رهينة أيضا بالآليات التي يتم وضعها لهذا الغرض وخاصة منها الشراكات التي لا تختزل في الجوانب المالية بل تتعداها إلى انخراط طرفين أو أكثر ممن يتفقون على العمل من أجل بلوغ أهداف مشتركة. إن الشراكة تصبح تعبيرا عن التزام مشترك يقوم على مبادئ الثقة التي تسهل التشاور بين الأطراف في احترام تام لاستقلالية كل منها من أجل خدمة مصالح السكان.

العلاقة التفاعلية بين الفاعلين في التنمية الاجتماعية

إن استمرارية الخدمات والأنشطة المشتركة بين الفاعلين و المتدخلين تحتاج إلى تطوير موازى لمجموعة من الإجراءات حتى يتم التمكن و واحترام حاجيات الساكنة والتي تنمو وتتزايد بتنوع ذي أهمية. فعلى سبيل المثال وفى مجال ترابي لجماعة معينة هناك فاعلون يشتغلون في المجال الاجتماعي ومنهم بالخصوص:

- مؤسسة التعاون الوطني و وكالة التنمية الاجتماعية تؤديان مهامهما تحت وصاية وزارة التضامن و الأسرة والمرأة و التنمية الاجتماعية بتمثيليات إقليمية و جهوية زيادة عن مؤسسات القرب.
- وزارة الصحة والتي تقوم بتنفيذ السياسة الصحية بتمثيليات إقليمية و جهوية زيادة عن مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية.
- وزارة التربية والتكوين والتي تقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتمثيليات إقليمية و جهوية زيادة عن مؤسسات التعليم بجميع مستوياته.
- قسم العمل الاجتماعي في شكل هيكل تقني و إداري مدعم للجنة الإقليمية للتنمية البشرية والذي أحدث في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- الجماعات المحلية حضرية كانت أو قروية تشتغل في إطار القوانين المنظمة لها.
- جمعيات المجتمع المدني بكل أصنافها و مختلف توجهاتها وأدوارها ومناطق تدخلها والتي تشتغل طبقا للقوانين الجاري بها العمل و المنظمة لطرق تدبيرها.

ومن خلال ما ذكر كنماذج للفاعلين في مجال معين:

- يتضح أن الولوج إلى الخدمات و الأنشطة المشتركة لفائدة المستهدفين يصبح ميسورا حين يتم في إطار علاقات التعاون و التبادل.
- أن التصور العملي لمختلف المتدخلين يعتبر بمثابة مسلسل يمكّن من الوقوف عند طاقة كل متدخل و الصعوبات الممكن التغلب عليها بالتشاور.
- توطيد العلاقات بين المسؤولين والمهتمين بالتنمية الاجتماعية على مستوى الإقليم أو الجماعة يؤسس لقطب التشاور حول إشكالية التنمية وبالتالي العمل على إيجاد و تطوير مقاربة مشتركة تمكن من تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للساكنة.
- توسيع الاشتغال بالشراكة يولد لا محال لقيمة مضافة تساهم في الرفع من وثيرة الانجازات المحتملة
- تثبيت التواصل المؤسساتي ينمي تدريجيا عوامل التنسيق المستقبلي ويؤسس لأرضية التعاون
- تقوية مسلسل المشاركة يؤدي إلى ولوج الساكنة إلى حقوقهم والمساهمة في إطار التنمية المندمجة.
- مساهمة الجمعيات عبر أنشطة ولو بحجم صغير يؤثر إيجابا على عوامل الرفع من مستوى التعبئة الاجتماعية وينمى التقاطع بين المقاربات العمودية و الأفقية.

أهمية التواصل بالنسبة للجمعيات :

ينبغي عدم تجاهل البعد التواصلي في العمل الجمعوي لأسباب عديدة نذكر منها:

- تسهيل العمل داخل الجمعية .
- تطوير الاستشارة والتشاور والحوار بخصوص برنامج العمل والتدخلات التي تستجيب لحاجيات السكان.
- تعريف باقي الفاعلين (السكان، المنتخبون، الإدارة، القطاع الخاص) بأنشطة الجمعية وبرامجها مما يسمح لها بتلقي الدعم الفعلي حين طلبه.

- إسماع صوت السكان والمساهمة في بناء آليات الاعتراف به من طرف السلطات العمومية.
- تسهيل التفاوض مع الفاعلين، وضمان نجاعته.
- تقويم أنشطة الجمعية وتكييفها تدريجيا لتلاءم حاجيات السكان.
- توضيح صورة الجمعية والحرص على بناء شرعيتها على أساس واضح وقابل للفحص، لا سيما عندما تقوم هذه الصورة على إنجازات ملموسة وعلى إدارة حقيقية.

وتتواصل الجمعيات مع نوعين من الفاعلين: الفاعلون الداخليون والفاعـــــــلون الخارجيون. يتكون الفاعلون الداخليون من الأعضاء النشيطين والمنخرطين. ويتكـــــــون الفاعلون الخارجيون من السكان(غير المنخرطين) والمنتخبين والإدارات والقطاع الخاص وباقي الجمعيات ووسائل الاتصال ومراكز الأبحاث.

I.3 المسلك الثالث: مدخل حول طرق المشاركة والتشاور
Module 3 : Introduction à la démarche participative et aux mécanismes de concertation

الأهداف	- تحسين معارف المشاركين والمشاركات حول مختلف المفاهيم النظرية و العملية المرتبطة بالمشاركة والتشاور. - تقوية معارفهم حول أهمية و فوائد تطبيق طرق المشاركة والتشاور في إطار أنشطة الجمعيات داخليا وخارجيا. - تحديد الإجراءات الممكنة لتطبيق فعال لمبادئ المشاركة والتشاور. - تحديد مواطن تموقع الفاعلين الجمعويين بعلاقتهم بالمشاركة في فضاءات التشاور.
المدة الزمنية والمكان	3 أيام من 15 إلى 17 يناير 2015 بمراكش.
المشاركة	29 مشارك ومشاركة بما فيهم 14 من النساء ممثلي وممثلات ل 28 من الجمعيات الشريكة في المشروع.
المنهجية	اعتمدت على استعمال آليات التنشيط منها على الخصوص تقديم عروض مرحلية تفسيرية تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات وتقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات والوقوف على حالات معينة والمناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكنت مجموعات متجانسة من ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة من تناول آليات و ميكانيزمات المشاركة و التشاور وإعداد مخططات للرفع من مكانتها في تحريك مسلسل الديمقراطية التشاركية. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكّن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكّن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها.

الخلاصة للنقط الأساسية المستخلصة من تنشيط الورشة

المشاركة:

المشاركة مصطلح جديد، قديم الذي راجت له تفسيرات واسعة ومختلفة وهي أهم ركائز نجاح أي فعل يتوخى التغيير سواء تعلق الأمر بتغيير المفاهيم، المواقف أو التصرفات أو بتغيير وضعية (اقتصادية، اجتماعية، الخ). فهي مسلسل يشارك فيه المستهدفون في جميع مراحله لتحقيق تنميتهم الخاصة وتمكنهم من دراسة وضعيتهم واتحاد قرارات في جميع مستوياتها: البحث والتخطيط والإنجاز التسيير والمراقبة والتقييم وقرار توزيع الثروات. فالمشاركة في قلب السياسات العمومية تعني مشاركة الساكنة و الفاعلين وتمثل عامل أساسي في طريقة تدبير المجال في إطار التنمية المستديمة

ويجب على المجموعة المبادرة للتنمية المستديمة أن تشتغل على التنشيط المستمر لمجالها بالاعتماد على التبادل و التشاور بين المنتخبين والتقنيين و الساكنة وكذا مجموعة الفاعلين السوسيو اقتصاديين. ولا يمكن لطرق المشاركة أن تتطور إلا في بناء الثقة بين المنتخبين و المواطنين المعنيين على أساس عقدة تجعل المشروع مفتوحا للمقترحات البديلة أو التكميلية. والمشاركة في التنمية مقاربة تستدعي التزاما متوازنا وفعالا للأطراف المعنية في صياغة سياسات و استراتيجيات التنمية زيادة على التحليل و التخطيط و الانجاز ومراقبة التقييم للأنشطة التنموية.

أهداف المشاركة

- تمكين الساكنة من :
- تمليك المشاريع المنجزة وضمان استمراريتها.
- الحصول على أعلى مستوى من التعبئة لضمان تنشيط ميداني مستمر.
- تحسين استعمال الموارد المحلية المتوفرة.

لذا فإن نجاح المنظومة التشاركية يجب أن يستهدف:

- تقوية قدرات الشركاء المستفيدين على التواصل والمفاوضة.
- مد جسور تواصل مستديمة بين كل الأطراف الفاعلة.

بعض آليات المشاركة

- طريقة تنظيم وعمل حامل التغيير.
- علاقته مع الشركاء المستفيدين.
- العمل مع ومن أجل هؤلاء الشركاء.

المشاركة المواطنة:

المواطنة مجموعة من القيم والنواظم لتدبير فضاء عمومي محلي ومشترك يمكن تحديد ها كما يلي:

- الانتماء: شعور الإنسان بالانتماء إلى مجتمع محلي والعمل على الاندماج مع خصوصياته وقيمه.
- الحقوق: التمتع بحقوق المواطنة الحق في الأمن والسلامة والصحة والتعليم والخدمات الأساسية العمومية و التنقل والمشاركة السياسية...
- الواجبات: احترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية وأداء واجباته الجبائية واحترام الأنظمة المحلية.
- المشاركة في تدبير الشأن العام: (القرارات السياسية (الانتخاب والترشيح) وتشكيل هيئات محلية(الجمعيات) والمشاركة في كل ما يتعلق بالتدبير المحلي)

مفهوم المواطنة له أبعاد متعددة متكاملة و مرتبطة في تناسق تام:

- البعد السياسي والمتمثل في حق المواطن ممارسة جميع حقوقه القانونية والدستورية.
- البعد القانوني يتجلى في العلاقة القائمة بين المواطن والمسؤولين المحليين استنادا إلى عقد اجتماعي، حصيلة الانتخابات الجماعية يوازن بين مصالح الفرد ومجتمعه المحلي.
- البعد الاقتصادي والاجتماعي يستهدف إلى تلبية حاجيات المواطن والحرص على توفير الحد الأدنى اللازم من الخدمات المواطنة .
- البعد الثقافي والحضاري ينبني على احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية للفرد.

المقاربة التشاركية : تذكير

برزت المقاربة التشاركية كبديل قوي عندما استنفدت المقاربات التقليدية (السياسوية-الإدارية والتقنية) طاقاتها وأبانت عن محدوديتها في حل المشكلات التنموية. إنها مقاربة لكل الفاعلين ، على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية ، ومرجعياتهم الثقافية. و يمكن اعتبارها أكثر تفاعلية و نجاعة في مجال التعبئة الاجتماعية لأنها تعتمد على تقوية وتنمية الطاقات البشرية للفئات المستهدفة ، وتمكنها من المشاركة في تحمل مسؤولية أكبر في التعامل مع المشاكل وتغيير المحيط والتأثير عليه.

وتبرز أهمية المقاربة التشاركية بالمقارنة مع المقاربات الكلاسيكية من خلال:

تعيين	المقاربة الكلاسيكية	المقاربة التشاركية
تنظيم	متمركز تابث، ومنغلق	لا مركزي، ديناميكي ومنفتح
الإجراءات	تابثة ، متصلبة وغامضة	مرنة، واضحة وسهلة التكييف
منظومة أخذ القرار	عمودية من أعلى إلى أسفل	صاعدة (من أسفل إلى أعلى)
تواصل	إخبار، أوامر	حوار
العنصر البشري	منفذ	فاعل – خلاق
جمع المعلومات	الاستثمارات، 060C الإنسان مجرد مصدر للمعلومات	عبر اللقاء المباشر,الحوار والملاحظة
التخطيط	الرؤساء والاختصاصيين	الفئات المستهدفة وطاقات أخرى
الحلول	توجيهية , عامة وثابتة	خاصة – متفاوضة – ملائمة
الأخطاء المنهجية	غير معترف بها	مصدر تعلم وتحسين مرد ودية
منهجية	تابثة	استنباطية، قابلة للتأقلم
الفئات المستهدفة	أحد عوائق التنمية (الجهل، الركود، عدم الرغبة في التغيير)	فاعل في تصور الحلول و تفعيل التغيير

ÎledeFrance AFD

لماذا المقاربة التشاركية ؟

لتجاوز سلبيات طرق التدخل التقليدية و البيروقراطية تعتمد المقاربة التشاركية لضمان نجاح و استمرارية البرامج، و ذلك من خلال : حرية التعبير و الديمقراطية في اتخاذ القرار، كسب الثقة في النفس، الإحساس بالانتماء، تأهيل الكفاءات، إبراز القدرات الذاتية، تحديد الحاجيات الأولية و الحقيقية للسكان ، استعمال الموارد المتوفرة و الممكن تعبئتها بطريقة عقلانية، الإدماج و التنسيق بين جميع المتدخلين.

متطلباتها:

- أن يستشعر الفاعلون الذين يعملون على إحداث تغييرات في المحيط بأن الأمر يعنيهم على نحو مباشر.
- أن تكون لهم دراية كافية بمجال التدخل ومعلومات عن أهدافه ومراميه.
- أن يكون جميع الفاعلين نشيطين.
- أن يشارك كل الفاعلين في أخذ المبادرة في البرمجة والتنفيذ والتقويم.
- أن تكون الأنشطة ملموسة ومعيشة من طرف المستفيدين.
- أن يكون السكان هم الذين أنجزوها بمشاركتهم الفعلية الواعية والمواظبة.
- أن يشعروا بالمسؤولية تجاه الأعمال التي ينجزونها.

خصائصها

- تعطي الأولوية للبعد البشري في التنمية وذلك انطلاقا من كون الإنسان فاعل في التنمية، مما يعطيه الحق في الاشتراك في السلطة واتخاذ القرار.
- تحرص على استجماع الظروف الملائمة لخلق تفاعل إيجابي بين البيئة والإنسان في إطار تدبير محكم للموارد.
- لا تشجع الفعل الأحادي، وهذا لا يعني إغفال المجهود الفردي، والذي تعيره المقاربة عناية كبرى لأن الطاقة الشخصية خلاقة بطبيعتها و يجب أن تصب كرافد داخل المجهود الجماعي.
- اختيارية ترتكز على معيار الاقتناع: يمكن الولوج إليها ويمكن الانسحاب منها.
- تكوينية: مبنية على المبادرة والانطلاق من المعارف والقدرات الذاتية متجاوزة بذلك التكوين المبني على التلقين إلى تفتيح أفاق التفكير والقرار والإنجاز الذاتي.
- مستقبلية: تأخذ بخاصيات الحاضر لاستشراف المستقبل، فرغم استحضارها للمعرفة التقليدية فهي ليست ماضوية.
- تساؤلية: منفتحة تعتمد المشورة والحوار.
- ديمقراطية ومواطنة: تؤمن بتبادل المنافع على أساس تعاقد اجتماعي ينطلق من قواعد متفق عليها.

معيقاته :

<u>على صعيد المتدخلين :</u> مقاومة التغيير، صعوبة تغيير عقليات المسؤولين، جهل مفهوم المقاربة التشاركية، الحلول الجاهزة الغير الملائمة، الاستراتيجيات المتناقضة للتدخل، غياب المرونة في التدخل

<u>على صعيد السكان:</u> الفقر، الجهل و فقدان الثقة لعدم الوفاء بالوعود السابقة، الصراعات، الحزازات السياسية، النزاعات السلالية، المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة، اللوبيات

<u>على صعيد الوسائل :</u> غياب أو خصاص في المؤهلات البشرية (المتدخلين و السكان) , الحاجة إلى وقت و إمكانيات كبيرة في البداية، عدم التطابق بين البرامج المقترحة و أولويات السكان.

<u>على صعيد الممارسات</u>

- استعمال مفهوم المقاربة التشاركية لأغراض تسويقية و دعائية

مدخل حول مفاهيم التشاور

مفهوم التشاور يعني اتفاق عدد من الأشخاص للتداول حول شيء وبالتالي فان مسلسل التشاور طابع جماعي و تشاركي أي كل تدخل في إطار هذا المسلسل يكون مبرمجا مخطط له ويكون موضع التفكير قبل الدخول في انجازه. التشاور لا يأتي عن فراغ وليس مسلسلا تلقائيا فهو تدخل مقصود ومراد و معد له و منظم. و في إطار الديمقراطية التمثيلية يرمى التشاور إلى تنظيم الحوار بين أصحاب القرار والفاعلين الآخرين ويكون الهدف هو تحسين فعالية القرارات المتخذة من المنتخبين والتكيف مع ظروف العيش للجماعة ومن هنا نستدعي مقومات الديمقراطية التشاركية عن طريق التشاور والتي في حد ذاتها إحدى طرق الديمقراطية بصفة عامة.

ثلاثة كلمات مفاتيح

- التشاور ينبني على التعاون بين الإطراف المعنية.
- التشاور يعنى بناء جماعي.
- التشاور مسلسل.

فالتشاور إذن مسلسل يضم ثلاثة خصوصيات أساسية: (فعال جماعي ومبرمج) وهو ما يميزه على الخصوصيات المماثلة منها الإخبار و المشورة و المشاركة.

التشاور ليس مواجهة حول فوائد بل مبني على التعاون.

التشاور ليس استشارة التي تعني تجميع الآراء على العالية من القرار فهو يرمي إلى تفكير متقاسم.

التشاور مسلسل يضم مجموعة أوقات لضمان الصيرورة الجماعية.

التشاور يتميز عن التفاوض حيث ليست هناك إلزامية القرار لكن الإعداد للاتخاذ القرار.

التشاور يتميز عن الوساطة حيث ليس هناك تدخل لطرف ثالث.

تدبير التشاور يعنى تنشيط الحوار وتدبير المسلسل.

المبادئ

- التنوع : الأخذ بعين الاعتبار مجموعة الآراء المعلن عنها داخل هياكل التشاور.
- الإصغاء : يجب الإصغاء للفاعلين المعنيين وتثبيت أرائهم لضمان الاستمرارية في العلاقات بينهم.
- الشفافية : تقاسم المعلومات والقرارات بالاعتماد على معايير واضحة لجميع الفاعلين.

الأهداف

- بناء التوافق على أساس فتح حوار حول فرص اتخاذ القرار.
- تحديد مجموعة من الاختيارات الممكنة.
- ضبط نقط الاتفاق و الخلاف بين الأطراف و انتقاء الخيار الأكثر وضوح وملائمة مع الأخذ بعين الاعتبار طرق الانجاز و الفوائد.

الأهداف تحفز وتنعش المتشاورين ومختلف المتدخلين في العمل (المنتخبين و الإدارات و الجمعيات و الفاعلين الاقتصاديين والأشخاص موارد)

المحطات الأساسية للمسلسل

- على العالية : انجاز تشخيص ولو أولي متقاسم للمجال و بلورة مقترحات تدخل ذات الأولويات وصيغة جماعية للمجال.
- أثناء التدخل في المسلسل : الأخذ بعين الاعتبار مقترحات التنظيمات المحلية على الخصوص المجموعات المحلية وإدماجهم في الإستراتيجية المتوخاة من التشاور.
- تشجيع انجاز تدخلات جماعية.

الأطراف المعنية

- الإدارات العمومية بحكم اهتمامها بالقوانين الجاري بها العمل ومسؤولياتها القطاعية.
- الجماعات الترابية بحكم مسؤولياتها اتجاه التنمية المجالية .
- التنظيمات الاجتماعية والمهنية بحكم مقارباتها القربية ومعرفتها لخصوصيات المجال.
- القطاعات السوسيو اقتصادية بحكم تدخلاتها في تحريك الاقتصاد المحلي.
- المجموعات الجماعاتية بحكم ارتباطها بالشيء أو الموضوع المراد التشاور حوله.
- المنشطين و الباحثين الاجتماعيين بحكم أدوارهم في تنشيط المجموعات.
- أشخاص موارد بحكم مكانتهم في اغناء مسلسل التشاور.

المقاربات المنهجية لتقوية العمل الجماعي المشترك

المقاربة هي الطريقة التي يتناول بها الشخص أو الدارس أو الباحث الموضوع أو الطريقة التي يتقدم بها في الشيء .
المقاربة أساس نظري يتكون من مجموعة من المبادئ يتأسس عليها برنامج معين. وما يلاحظ أن كل مقاربة تطرح مشاكل منها مشكل مشروعيتها كمقاربة.
مدخل حول العلاقة والتقاطع بين المقاربة الحقوقية و النوع الاجتماعي و التشاركية

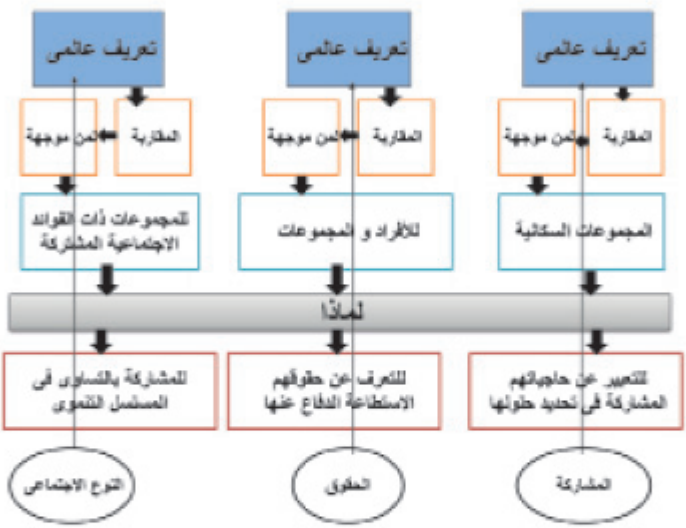

التنمية المجالية : مقاربة تصاعدية

تدبير المسلسل التنموي المجالي أمام تعدد و تعقد الحاجيات يستدعى أجوبة بالاعتماد على المقاربة المندمجة و التي كانت في الماضي ترتكز أكثر على ما هو نظري و تكنوقراطي وتنقصها الجوانب السوسيو سياسية.
إشكالية المجال تستدعى بالأساس العلاقة بين الفاعلين والفضاء الذي تنجز فيه المشاريع التنموية وتحيل بالتالي على: مفهوم الهوية، الحكامة، المشاركة، الفوائد المشتركة.

مشروع التنمية المجالية: مجال لممارسة المؤهلات الجديدة

يعتبر مشروع التنمية المحلية مجال طبيعي لممارسة و تطبيق المؤهلات الجديدة بالنسبة للمستشار الجماعي و الفاعلين المحليين. و بصفة خاصة، فإن التنمية المحلية مسلسل جماعي لا يهم تدبيره فاعل أو مجموعة فاعلين ويستدعي الدفع به وجود رواد طبيعيين. وللمستشار الجماعي بحكم شرعيته أن يلعب دورا أساسيا في تحريك هذا المسلسل و الذي يتطلب وضع مسار يمر عبر: تحديد المجال،

- تحديد الفاعلين في مرحلة إعداد المشروع، المعرفة التشاركية للمجال، التشخيص التشاركي، تحليل مختلف الاختيارات، بلورة تصور مشترك و بناء المشروع، البرمجة و عقدة المجال، إبراز طرق جديدة للحكامة.

التخطيط المحلي

مسلسل: يرمي إلى تنظيم والدفع بالتنمية على المستوى المحلي، ينطلق من مستوى الجماعات المحلية والمجموعات الجماعاتية حيث يترجم طموحات وحاجيات الساكنة في إطار التوجهات الوطنية الكبرى والقطاعية، يمكن من تحديد التوجهات التنموية المحلية: تحديد الأهداف والأوليات ثم الوسائل الممكن تعبئتها لتحقيق ذلك، ويمكن تعريف التخطيط المحلي بذلك التصور المشترك والمتشاور عليه بين الفاعلين المعنيين لتحديد وتحقيق أهداف موحدة متفاوض عليها.

المكونات:

طرق التخطيط المحلي وهي تعتمد على مبادئ أساسية منها:

- تحديد تصور واضح للتنمية المنشودة، امتلاك الساكنة لطرق التخطيط، بروز علاقات جديدة للاشتغال والتبادل بين أفراد المجموعات الجماعاتية.
- وترمي هذه الطرق إلى الأهداف التالية:
- تحديد التوجهات التنمية المحلية والتي بمثابة مرجعية لكل التدخلات، عبر تنشيط وتوعية الساكنة المعنية، إنعاش المبادرات المحلية، مع تمكين المجموعات المعنية من امتلاك المجال، إثارة التحليل الذاتي للوضعية المالية من أجل إنعاش الدينامكية محلية والمناقشة حول التغيير، تمكين إخبار المجموعات المعنية من معرفة الوضع الحالي والفوائد والحاجيات، تحديد أرضية ملائمة لتمكين الفاعلين من الاشتغال الجماعي.

محطات التخطيط المحلي

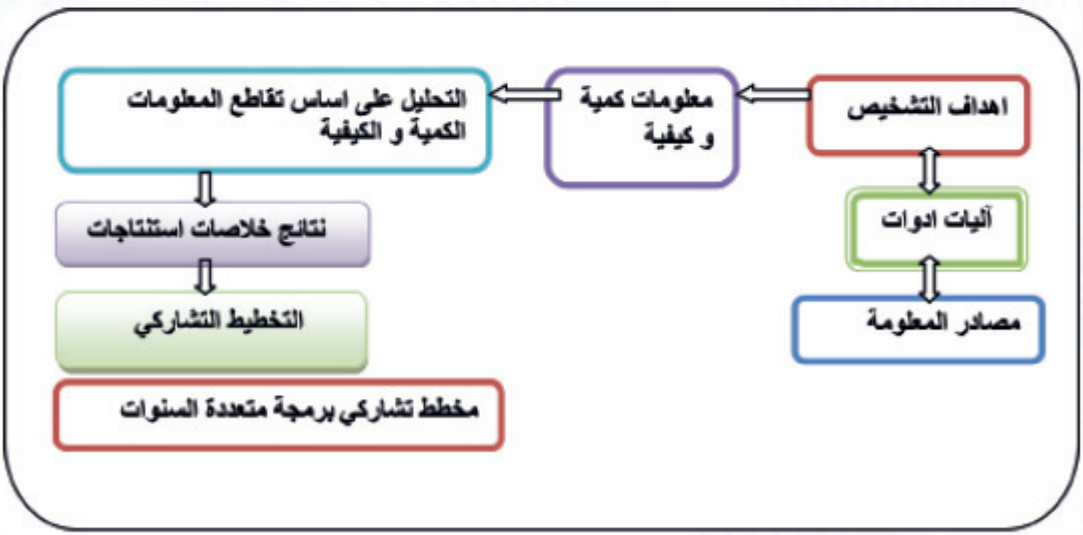

تحديد ميادين وتثمين فوائد التشاور عبر الإدلاء بالشهادات:

خديجة ادا علي لحسن جمعوية من قصر ازناكن إقليم ورزازات

الموضوع : دعم تمدرس الفتاة القروية

كان الناس قديما في قصر زناكة يقومون بالتشاور في مختلف الأمر الذي تتعلق بالأمور العامة و كان «امزوارن» الذين يتكلفون بتسيير القبيلة ويقومون باقتراح مشاريع التنمية المحلية لهم هيبة في المجتمع لكن بعد وفاة هؤلاء القادة/ الرواد المحليين أصبحت هده المكانة فارغة فظهر الصراع بين الأجيال و الذي ساهم فيه الجهل و الأمية لكن مع ظهور الجمعيات عاد التشاور و عادت الثقة و سأتكلم على مشروع التمدرس الذي جاء نتيجة الهذر المدرسي الذي تعرفه المنطقة خصوصا في صفوف الفتيات لبعد المدرسة وغياب المواصلات ، وبفضل التشاور الذي استعيد في الآونة الأخيرة بين الجمعية و الجماعة و العمالة والمصالح التربوية وقمنا بتحقيق عدة مشاريع متعددة منها مشروع «بناء الإعدادية لكننا لم نتخلص من مشكل تمدرس الفتاة ومررنا بفضل التشاور كذلك بتحقيق دار الطالبة و أصبح عدد الفتيات يتزايد و معدل الهذر المدرسي يتقلص .

زهرة اداعلي جمعوية من إقليم الحوز

الموضوع : دعم تمدرس الفتاة القروية بالجامعة

فبفعل التشاور قمنا بتجربة في مجال تمدرس الفتيات المنحدرة من الدواوير المحيطة بالحوز والتي لا تهتم بتمدرس الفتاة حيث عملت الجمعية على خلق قروض للأم بدون فائدة وذلك لإبقاء التلميذة في المدرسة و وضعت الجمعية شروط الاستفادة من هذا القرض كما وضعت شروط جزافية لذلك حيث أن كل امرأة قامت بإخراج بنتها من المدرسة تحرم من الاستفادة وقد ساهم هذا العمل في إقحام الأم في هدا المسلسل كما شجع المرأة على الحضور المستمر في دروس محو الأمية و بعد تطور الفكرة و نجاحها أصبح تأمين المبيت لهؤلاء الفتيات على المستوى الجامعي في مدينة مراكش يطرح بحدة و أصبحت الجمعية في محك البحث عن مقر لإيواء هؤلاء الفتيات وتأتى لها ذلك بحصولها على مقر في مدرسة متخلى عنها فرممتها من طرف المحسنين و قامت الجمعية بتوفير التجهيزات بالتشاور مع الفاعلين المحليين .كما قامت بتسطير برنامج لتكوينهن بالتعاون و التشاور مع الجماعة.

حفيظة بالمختار منتخبة و جمعوية من خميس دادس بإقليم تنغير

الموضوع : تأسيس اللجن المنصوص عليها في القانون المنظم للجماعات الترابية

سأتكلم على الولاية السابقة كمستشارة جماعية كنا نقوم بالتشاور بيننا لكن هذا النوع من التشاور لم يؤدي إلى نتائج ملموسة ولم يكن يعد بمخرجات لكون تشكيلة المجلس أدى بها هذا النوع من التشاور إلى التصدع و الانشقاق فأصبحت الأغلبية منقسمة إلى نصفين وأصبحت المعارضة الطبيعية و المعارضة داخل الأغلبية. هو ما جعلني أكرر التجربة وأترشح مرة ثانية لأستثمر تجربتي السابقة في تسيير المجلس الحالي لأنني صرت أفهم بعض الأشياء التي كنت أتجاهلها في السابق. لكن من ناحية أخرى وفيما يتعلق بالتشاور فقد كان لهذه الدورات التكوينية أثر كبير في تطبيق مبدأ التشاور في التسيير وإحداث اللجن وقد قمنا باجتماعات تشاورية مع جمعيات المجتمع المدني في البداية لهذا المجلس و نتمنى أن تسيير الأمور على هذا النحو.

سميرة أوبلا جمعوية من تغجيجيت إقليم كلميم

الموضوع : تدبير النزاعات حول التّنظيم الجمعوي

بالنسبة للحديث عن المشاركة فهي مختلفة بالرجوع إلى ما كانت عليه في السابق حيث أمام انتظارات الساكنة أصبحت المشاركة رهينة بالاستفادة و أصبحت درجة المشاركة تتفاوت بتفاوت درجة استفادة من خدمات الجمعية. ومع تأسيس الجمعية أصبح هاجسنا الأول هو كيف يمكن لنا أن نعبئ عدد أكبر من النساء في الدواوير المجاورة. ركزنا عملنا مع المرأة القروية التي تعيش أوضاعا صعبة بالمقارنة مع النساء في المدن وأصبحنا نتشاور من أجل المشاركة الايجابية للنساء في تسيير الشأن المحلي و في التنمية المحلية. كان التوجه في البداية هو تقوية قدرات النساء القرويات و لهذا الغرض بدأنا نؤسس لفروع محلية للجمعية تجربة «النساء المنتخبات كانت تجربة من نوعها على مستوى جهة كلميم واد نون و التي تشتغل على قدرات نساء عضوات في المجالس الجماعية الجمعوية لغياب تجربة عند أغلبهن وبدأنا العمل لتوحيد العمل و الرؤى ونقوم بتنظيم دورات تكوينية لتشجيع التشاور و المشاركة. بعدها بدأنا العمل أيضا مع الفاعلات الجمعويات بتخصيص كوطا خاص بهن للدخول في المكتب المسير لشبكة النساء المنتخبات على مستوى الجهة. كل هذا أدى إلى تصدع على مستوى الجمعية المحلية من جراء أعضائها اللذين كانوا يبحثون على الاستفادة وظهرت نزاعات مما جعلنا ننسحب من الجمعية الأم. وبعد التشاور بين المنسحبات على كيفية الاستمرار تم الوصول إلى إحداث جمعية أخرى نظرا لتراكم التجربة و التمكين من القدرات التدبيرية من جراء التكوين والإخبار و التبادل.

I.4 المسلك الرابع: مدخل حول تقنيّات التنشيط داخل الجمعيات
Module 4 : Introduction aux techniques d'animation dans les associations

الأهداف	- تحسين المعارف الأساسيّة للمشاركين و المشاركات والطرق البيداغوجيّة لمواكبة الأنشطة التربوية. - تمكين المشاركات والمشاركين من استعمال آليات التنشيط الملائمة لتوجهاتهم وفئاتهم المستهدفة. - الرفع من المسؤوليات القانونية والأخلاقيّة للمنشط . - التحسيس بتقنيّات الإسعافات الأوليّة .
المدة الزمنية والمكان	3 أيام من 17 إلى 19 يوليوز 2016 بمهديّة .
المشاركة	24 مشارك ومشاركة بما فيهم 11 من النساء ممثلي وممثلات ل 23 من الجمعيات على مستوى الأقطاب الشريكة في المشروع مع الإشارة إلى مشاركة 17 من الشباب
المنهجية	اعتمدت على استعمال آليات التنشيط منها على الخصوص تقديم عروض مرحلية تفسيرية تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات وتقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات والوقوف على حالات معينة والمناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكنت مجموعات متجانسة من ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة من تناول تقنيات التنشيط و الإسعافات الأوليّة. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكّن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكّن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها.

الخلاصة للنقط الأساسية المستخلصة من تنشيط الورشة

تقديم

كل المعطيات السيكولوجية في المجال التربوي البيداغوجي، و مشوقة لأن كل الدراسات و مهما اختلفت أو تقاربت فإنها في الغالب تترك لدينا انطباعا محمودا نظريا و محيرا تطبيقيا.

مفهوم التنشيط:

هو مجموع العمليات التي يراد بها تحريك وإشراك جماعة أو فرد بقصد ممارسة نشاط معين (عقلي – اجتماعي – جسماني...) وفق أهداف ووسائل محددة بشكل مسبق. التنشيـــط :عمل بواسطة أو من أجل جماعة أو شريحة في وسط اجتماعي غايته تنمية التواصل و بناء الحياة الاجتماعية.

ولا يوجـد تنشيـط محـايد وتتعدد مجالات التنشيط بتعدد مظاهر النشاط الإنساني فيشمل مجال الاقتصاد والسياسة والفن والفكر وغيرها...

المنشِط:

- المنشِط: هو العنصر الأساسي الذي يتحمل مسؤولية ضمان السير العادي لعملية التنشيط، ويعد محركا أساسيا لها ويجب أن تتوفر فيه المواصفات التالية: خفة الروح وقوة الشخصية وتوازنها، التمكن من مادة التنشيط – القدرة على التحكم في مسار التنشيط، الحضور الفعلي – القدرة على التواصل، أن يكون ديمقراطيا ومحاورا، أن يكون دائما ضد الفوضى والعبث.
- المنشَط: ويشكل محور عملية التنشيط وتراعى خصوصياته: الجنس / السن، مستواه المعرفي /الاجتماعي/الجسدي... النشاط: (الموضوع): يختلف باختلاف القطاعات والفئات المستفيدة و يتنوع بين الثقافي والاجتماعي والجسماني والعاطفي...

الوسائل والطرق:

- الوسائل: لابد لكل عملية تنشيطية من الوسائل مساعدة على بلوغ الهدف، وتتلخص في الوسائل المادية والبشرية والتي يمكن الاعتماد عليها لمزاولة نشاط ما، وعلى المنشط أن يختار من الوسائل ما يمكنه من خلق تواصل سريع وفعال مع المستهدف بعملية التنشيط.
- الطرق تختلف الطرق البيداغوجية المستعملة في عملية التنشيط باختلاف مواضيع النشاط وخصوصيات المستهدف بها ولكن أهمها على الإطلاق وأكثرها فاعلية هي تلك التي تحاول أن تعتمد مبدأ الإشراك والتدرج من البسيط إلى المركب ومن السهل إلى الصعب.

- **التنشيط الذي يمكن المستفيد من:**

أن ينقل رسائل عايشها و تعلمها إلى من هم حوله، أن يدرب الآخرين على مهارات حياتية طورها و اكتسبها، أن يكون قدوة لغيره، أن يعمل مع الآخرين للوصول لتحسين و تطوير المجتمع.

- **التنشيط بطرق تقليدية:**

. يتعلم المستفيد بالتلقين و الطرق التقليدية.
. يركز على الترفيه و اكتساب معلومات.
. يركز على معلومات يلقيها المؤطر.
. يعزز التنافس السلبي و قلة الاكثارات.

- **التنشيط المطلوب إشاعته:**

يتعلم المستفيد من خلال الممارسة و التجربة و جمع المعلومات.

يتعلم المستفيد مع الآخرين و يتعاونون مع في التعلم و في القيام بالأنشطة.

يكسب المستفيد العديد من المهارات.

يطور مواقف إيجابية لدى المستفيد تجاه مجتمعهم.

يرتكز على المشاركة و حرية التعبير و المتعة و الإبداع و الاحترام.

يعزز روح المسؤولية و المبادرة لدى المستفيد.

يعزز التنافسي الايجابي و التعاون.

مواصفات النشاط :

أن يرتبط بالواقع الحياتي للأطفال.

أن يتم بمحض إرادتهم و باختيارهم التام.

أن يتناسب مع قدراتهم.

أن يزاوج بين المتعة و إشباع حاجاتهم النفسية و الاجتماعية.

ألا يعرضهم لأي شكل من أشكال الاستغلال أو التمييز.

أهداف النشـــاط :

- إكساب المستفيد القدرة على تحسين نوعية حياتهم.
- تعزيز المشاركة و التشارك و عدم التمييز و الاستغلال.
- بناء مواقف إيجابية نحو الذات و الآخر.
- تلبية احتياجات المستفيد.

من هو المنشط المطلوب:

- يحث على التفكير الجماعي.
- يحفز على طرح الأسئلة و تلقي الإجابات.
- يدعم مشاركة المستفيد.
- يوقظ الاهتمام.
- يثير فصول المستفيد.
- يهيئ مناخا و جوا تعليميا و تنشيطيا آمنا
- يذكر بقواعد العمل

إنه المنشط المسير و المسهل للنشاط بامتياز

- يحث على التفكير الجماعي.
- يحفز على طرح الأسئلة و تلقي الإجابات.
- يدعم مشاركة الأطفال و الفتيان.
- يوقظ الاهتمام.
- يثير فصول الأطفال و الفتيان.
- يهيئ مناخا و جوا تعليميا و تنشيطيا آمنا.
- يذكر بقواعد العمل.

على المنشط أن يكون :

- عاديا و طبيعيا.
- مندمجا بشكل أو آخر مع الجماعة.
- محايدا و موضوعيا.
- مدربا على مهارات التواصل مع الأطفال و الفتيان.
- فاهما و معايشا لعالم الأطفال و الفتيان.
- عارفا بميولات كل طفل أو فتى لإمكانية مساعدته.

دور المنشط أثناء الأنشطة :

مسير، مسهل، محفز، داعم، مصدر استشارة، موضوع ثقة، واع محب

مواقف و سلوكيات المنشطين

- الممارسة السلطوية.
- إهانة المستفيد.
- التمييز بينهم.
- جعل المستفيد في وضعية المتلقي السلبي.

ماهي أدوار المستهدف بالأنشطة ؟

أدوار المستفيد أثناء الأنشطة :

- مشارك.
- صاحب قرار.
- مبادر.
- واثق.
- مستقل نسبيا.
- مسؤول و مبدع .

تقييم الأنشطة :

التقييـــم يفيـد في :

- مدى التقدم الحاصل في تحقيق أهداف المشروع البيداغوجي.
- اكتشاف الاحتياجات.
- تصحيح مسار الأنشطة و أثارها.
- جعل الأنشطة أكثر فعالية.
- تعزيز ثقة الأطفال و الفتيان في أنفسهم و قدراتهم.

أهـم ما يتـم تقييمـه :

- تقييم التغيرات في المعرفة و المهارات.
- تقييم التغيرات في المواقف و السلوك.
- تقيم التغيرات في العلاقات.

ÎledeFrance AFD

مسؤولية القانونية المدرب إزاء سلامة الطفل:

أصدرت الشبيبة والرياضة قوانين تسمح بتأسيس الجمعيات لاستقبال المواطنين وتأطيرهم أثناء الأوقات الحرة، وإذا كنا قد تحدثنا في مواضيع سابقة عن الأدوار التربوية التي يقوم بها المدربون داخل هذه المخيمات فإن مسؤولية المربي داخلها هي الالتزام ببذل عناية مركزة، وهذا ما سيدفعنا بالضبط للحديث عن المسؤولية القانونية للمربي (المدرب) داخل مؤسسات الشبيبة والرياضة ومن خلالها المخيمات الصيفية والتربوية.

المسؤولية القانونية للمربي في المجال المدني:

إن الأضرار التي تسبب فيها الأطفال أو الشباب أو تحصل للأطفال أو الشبان أثناء وجودهم تحت مراقبة أحد أعضاء التعليم العمومي أو موظفي الشبيبة والرياضة تدخل في باب القواعد المنصوص عليها في الفصل 85 مكرر من قانون العقود والالتزامات المغربي.

الخطأ الشخصي:

إنه بخلاف المقتضيات المتعلقة بمسؤولية الآباء وأرباب العمل لا يعد خطأ الموظفين الوارد ذكرهم في الفصل 85 مكرر من قانون الالتزامات والعقود خطأ مفترض لكن يجب على المتضرر أو على خلاف ما تضمنه الفصل 85 من مقتضيات تتعلق بالخطأ الشخصي لأعوان آخرين للسلطة العمومية، أن يقيم دعواه مباشرة ضد الدولة ولا يقيمها ضد المواطن المقترف للخطأ ويصدر الحكم على الدولة بأداء التعويض، وتملك هي الحق في الرجوع على العون الإداري المسؤول لاسترداد ما أدته في مقابل إصلاح الضرر.

أساس المسؤولية:

تنشأ المسؤولية عن الخطأ في الرقابة ولا يمكن أن تعتبر قائمة إلا إذا ثبت هذا الصنف من الخطأ.

مجال التطبيق:

يشمل الفصل 85 مكرر من قانون الالتزامات والعقود المغربي الأضرار التي يتسبب فيها الأطفال والشباب وأيضا التي تحصل لهم، ويمقتضى ذلك تطبق القواعد التي تضمنها على كل متضرر نشأ ضرره عن خطأ في الرقابة بقطع النظر عن كونه طفلا يوجد تحت المراقبة أو غيرها، وتطبق أيضا على الحالة التي يكون فيها الضرر قد حدث لتلميذ من خطأ غير عمدي صادر عن معلم ينتمي لأسرة التعليم العمومي.

الموظفون المعنيون:

يجب ألا تحمل كلمة معلم معناها الضيق، ذلك أن الفصل 85 مكرر من قانون الالتزامات و العقود فهو يعني في الحقيقة كل عضو في أسرة التعليم العمومي يقع على عاتقه أمر الرقابة على الأطفال والشباب، والمقصود في الحقيقة هم معلمو التعليم الابتدائي وأساتذة التعليم الثانوي وليس أساتذة التعليم العالي، لأنهم لا يرتبطون بالتزام من هذا القبيل إلا في حالات استثنائية (الحالة التي يكون فيها الطلبة بصدد أشغال تطبيقية فيعمل بمقتضاه) ومن جهة أخرى فإن عبارة موظفو مصلحة الشبيبة والرياضة تعني جميع الموظفين الذين يعهد إليهم بصفة مؤقتة بأمر الرقابة على الأطفال والشباب مثلا أثناء تدريبات تربوية أو رياضية أو في المخيمات التي تنظم بمناسبة إحدى العطل المدرسية.

دعوى المسؤولية:

- الإثبات: يجب على المتضرر أن يأتي بالدليل على نشوء خطأ في الرقابة وان يقيم الحجة على حدوث ضرر وأن يبرهن على وجود علاقة سببية بين الخطأ والضرر، وتراعى في هذا الشأن القواعد التي سبق التحدث عنها في باب المسؤولية القائمة على خطأ واجب الإثبات.
- الاختصاص: تراعى في شأن الاختصاص مقتضيات قواعد القانون العام حيث يحدد بحسب نسبة المبالغ كتعويض محاكم المقاطعات أو الجماعات أو المحكمة الابتدائية.

- إقامة دعوى المسؤولية: يجب أن تقام دعوى المسؤولية ضد الدولة ولا يقبل أن يستفسر الموظف المسؤول بصفته شاهدا خلال إجراءات المسطرة التداعي.
- التقادم: أجل التقادم هنا هو الأجل المنصوص عليه في الفصل 106 من قانون العقود والالتزامات، ويحدد في هذا النوع من المسؤولية بثلاث سنوات تبدأ من يوم ارتكاب الفعل الضار.
- الخطأ المصلحي: إذا كان لسبب أو لآخر قد حدث خارج نطاق الرقابة المفروضة على أحد الأعوان الإداريين المذكورين في الفصل 85 مكرر من قانون العقود والالتزامات المغربي، أو حصل بالعقل ولم يكن نتيجة خطأ صادر في الرقابة عن أحد هؤلاء الأعوان فإنه يمكن أن تقع أعباء المسؤولية التي لا تقوم أساسا على الشخص كما هو الحال مثلا بالنسبة لحادثة تصيب بأضرار بعض التلاميذ وهم يلعبون.

إذا تسلم المرشد مجموعة من الأطفال قبل السفر، فعليه أن يساعدهم على حمل أمتعتهم وحقائبهم وترتيبها داخل وسيلة السفر، وأن يعمل على أن يظلوا مجتمعين حوله، يتعرف على أسمائهم ويجالسهم طيلة فترة السفر لإشاعة جو المرح والانشراح، ويبعدهم عن التفكير في أهلهم وذويهم.

وإذا كان المرشد في انتظار الأطفال بالمخيم فعليه أيضا أن يساعد الصغار منهم على حمل أمتعتهم وإرشادهم إلى أقرب موقع مخصص لاستقبالهم للاستراحة من التعب وعدم تركهم لوحدهم، وأن يسألهم عن الظروف التي مر بها السفر لأن ذلك يساعد على دفع الدهشة عنهم ويشعرهم بالأمن والطمأنينة، دون اللجوء بأي حال إلى التعنيف أو الاستفزاز.

الإعداد المادي لاستقبال الجماعة:

إن الإعداد المادي المحكم لاستقبال جماعة الأطفال من شأنه أن يساهم في بث الأجواء المساعدة على تحقيق استقرار نفسي يسهل ضمان انطلاقة سليمة للمخيم، لذلك ينبغي أن يعمل الإطار على إعداد وتنظيم وسائل الإيواء وتوفيرها وتهيئ الأواني الفردية والجماعية، وتنظيف المرافق الصحية، وتجميل الأمكنة وتزيين المخيم.

التوديع:

إذا كانت عملية الاستقبال قد تطلبت جهدا ملحوظا، حاولنا أن نقنع الأطفال ونتودد إليهم لتثنيهم عن التفكير في الأهل والتعبير عن الرغبة في الرجوع إلى بيوتهم، فإن عملية إعدادهم للرحيل والمغادرة يعتبرها أغلب المربين أصعب المراحل وأعقدها، لأن المرشد يكون هو الآخر طرفا في عملية التوديع بعد أن كان شاهدا فقط على عملية الاستقبال، ومن تم وجب أن نكون في مستوى هذا الموقف وأن نعمل جاهدين للتغلب على عواطفنا وإخفاء انفعالاتنا.

الإعداد النفسي للأطفال:

- الحديث عن الأجواء العائلية وما يطبعها من علاقات متميزة بين الأطفال وآبائهم من جهة وإخوتهم من جهة أخرى (حب الوالدين والأهل والإخوة...).
- إرجاء الأنشطة المتميزة (الكرميس- المهرجان...) إلى آخر المرحلة.
- عدم الإفراط في ترديد أناشيد الفراق والرحيل وغيرها.
- جعل موضوع حكمة اليوم أو كلمة الصباح يتمحور حول الرحيل مع العمل على تهيئ الأطفال نفسيا لتحمل آثاره: مثل (لكل بداية نهاية / الأمور بخواتيمها...).
- اجتناب كل أشكال التهييج خلال الليلة الأخيرة.

ileDeFrance AFD

الإعداد المادي:

- الاستحمام و جمع الأمتعة وتهيئ الحقائب تحت مراقبة المرشدين.
- جرد الضائعات وإشعار إدارة المخيم بذلك.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لسلامة الأطفال خلال السفر.

بيداغوجية تسيير الأناشيد**

لتلقين الأناشيد يجب مراعاة ما يلي:الرغبة في تلقين النشيد واختيار النشيد المناسب و المقام المناسب، التمكن من النشيد لغويا، التمكن من حركات الانطلاقة والإيقاع والتوقف والارتكاز على الزمن القوي بحركة اليد, اختيار المكان المناسب والوقت المناسب، الثقة بالنفس وعدم الخجل الوقفة السليمة، عدم إثارة الانتباه بالملابس والحركات غير اللائقة، البشاشة والتشويق، مراعاة رغبة المستفيدين في الإنشاد، التذكير بعلامات السكوت، تلقين النشيد أولا بمقام منخفض وبعد ذلك بالمقام الخاص به.

طريقة التلقين:

- أداء النشيد كاملا بدون لحن.
- شرح الكلمات الصعبة.
- شرح موضوع النشيد.
- تلقين الشطر الأول فالشطر الثاني ثم الجمع بينهما.

îledeFrance AFD

II : ملتقيات على مستوى كل قطب

II : Séminaires par pôle

II.1 ملتقيات على مستوى كل قطب حول الحكامة الترابية
II.1 Séminaires sur la Gouvernance territoriale

الأهداف	• تقييم مشترك لمختلف تصورات المشاركين و المشاركات حول الحكامة الترابية. • التحسيس بأهمية التشاور والمشاركة في تحسين مسلسل الحكامة الترابية. • تقوية قدرات الجمعيات في مجال الانخراط في مسلسل التشاور على مستوى الجماعات الترابية.
المنهجية	اعتمدت نفس المنهجية على مستوى الملتقيات المحلية المنظمة بالأقطاب الأربعة وركزت بالخصوص على تقديم عروض مرحلية تفسيرية حول الحكامة الترابية و الشراكة و تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات وتقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات والوقوف على حالات معينة والمناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكنت مجموعات متجانسة من ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة من الاشتغال بالمجموعات الصغرى على مبادئ الحكامة والشراكة. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكّن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكّن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها. ومن خلال أشغال المجموعات الصغرى تمت بلورة تصورات مشتركة حول مبادئ الحكامة الترابيّة و الإشتغال بالشّراكة
قطب الجنوب الشرقي : بجماعة خميس دادس	
المدة الزمنية والمكان	يومي 1 و 2 نونبر2014 : بجماعة خميس دادس إقليم تنغير
المشاركة	28 مشارك ومشاركة بما فيها 9 من النساء ممثلي وممثلات 11 من الجمعيات من بينها جمعية من فرنسا و2 من المصالح الخارجية العمومية و 9 من ممثلي الجماعات المحلية من أقاليم تنغير و أشخاص موارد
صور من المشاركة	

قطب الوسط	
المدة الزمنية والمكان	يومي 14 و 15 نونبر 2014 بمدينة خريبكة
المشاركة	25 مشارك ومشاركة بما فيهم 10 من النساء ممثلي وممثلات 11 من الجمعيات بما فيهم 3 جمعيات من فرنسا و 5 من ممثلي المصالح الخارجية العمومية و 4 ممثلي الجماعات المحلية وأشخاص موارد من أقاليم الحاجب وخريبكة و الخميسات وأسفي وبن أسليمان وسطات و اليوسفية وبني ملال وأزيلال.
الصور المشاركة	
قطب الشمال الشرقي والشرق	
المدة الزمنية والمكان	يومي 28 و 29 نونبر 2014 بفجيج
المشاركة	32 مشارك ومشاركة بما فيهم 17 من النساء ممثلي وممثلات 11 من الجمعيات بما فيها 2 من جمعيات من فرنسا و 6 من المصالح الخارجية العمومية و 4 من ممثلي الجماعات المحلية من أقاليم فجيج و كرسيف
الصور المشاركة	

	قطب الأطلس الصغير
المدة الزمنية والمكان	يومي 24 و25 يناير 2015 بمدينة طاطا
المشاركة	37 مشارك ومشاركة بما فيهم 8 من النساء ممثلي وممثلات 14 من الجمعيات وجمعية من فرنسا و 2 من ممثلي المصالح الخارجية العمومية و 7 من ممثلي الجماعات المحلية من أقاليم طاطا وكلميم.
الصور المشاركة	

الخلاصة للعروض والمناقشة العامة

الحكامة الترابية

تقديم

يبدو من الواضح أن مفهوم الحكامة تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية. لا سيما لما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية. و ذلك عندما تبين بجلاء أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين و مستوى عيشهم. و ظهر مفهوم الحكامة بجلاء عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي و البيئي و مستندة على العدالة في التوزيع و المشاركة، أي التنمية المستدامة التي بدونها لا يمكن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

السياق التاريخي:

صعوبة التعريف بالمفهوم الذي بدأ تداوله باللغة الفرنسية منذ القرن 18 قبل أن يسقط في النسيان ليعاد للتداول.

ظهور المصطلح بالموازاة من جهة مع نشر تقرير البنك الدولي أواخر سنوات 80 بخصوص تطور آفات الفقر في دول إفريقيا جنوب الصحراء (إخفاق السياسات التنموية يكمن في أزمة الحكامة).

و من جهة ثانية على اثر النتائج السلبية للتقويم الهيكلي الذي ساد منذ أوائل الثمانينات

ومن هنا الحاجة إلى تقوية الإصلاحات على مستوى المعايير و المنظومات و كذا المالية العمومية و الإدارة مما يدعو إلى إعادة الهيكلة اى نمط الحكامة

ليس هناك مفهوم متفق عليه فيما يخص الترجمة إلى اللغة العربية بحيث هناك بالخصوص:

- الحكامة الجيدة
- الإدارة الرشيدة

الحكامة (الإدارة الرشيدة) :

ماذا نعني بالحكامة؟ ما هي علاقتها و أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية؟ و ما علاقتها بالتنمية الإنسانية عموما؟ و ما هي معاييرها؟ و كيف يمكن قياس فعالية و نتائج تطبيقها؟ هذه كلها أسئلة تستوجب الجواب اعتبارا لأهميتها الحيوية حاليا أكثر من أي وقت مضى؟

الحكامة الجيدة تحمل بعدين أساسيين

ماذا نعني بالحكامة؟ ما هي علاقتها و أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية؟ و ما علاقتها بالتنمية الإنسانية عموما؟ و ما هي معاييرها؟ و كيف يمكن قياس فعالية و نتائج تطبيقها؟ هذه كلها أسئلة تستوجب الجواب اعتبارا لأهميتها الحيوية حاليا أكثر من أي وقت مضى؟

الحكامة الجيدة تحمل بعدين أساسيين

- الأول: هو الإداري الاقتصادي، يبحث في قضية الإصلاح الإداري ورفع الكفاءة.
- الثاني:هو البعد السياسي، وهو منظومة من القيام الديمقراطية يتم تناولها وتطبيقها في واقعنا المعاصر.

فكرة تدعيم المشاركة وهنا نتكلم عن مشاركة المواطنين في صناعة السياسات العامة.

- تفعيل دور المؤسسات المجتمع المدني كشريك أساسي ثالث مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

التعريف

الحكامة هي أولا و قبل كل شيء تعبير عن ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع و موارده. و هذا هو التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية. و هو في واقع الأمر مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات و مؤسسات تشترك في صنع القرار. و منذ عقدين طرأ تطور على هذا المفهوم و أصبح يعني «حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية كفأة لتحسين نوعية حياة المواطنين و تحقيق رفاهيتهم، و ذلك برضاهم و عبر مشاركتهم و دعمهم».

فالحكامة الجيدة نموذج جديد لتدبير التنمية والذي تم تطويره في التسعينات أمام ظهور التقويم الهيكلي وصعوبة تحقيق التطور

- يعتمد على تعدد الفاعلين
- يحتم المشاركة والتنسيق والتعاون
- يطور ميكانيزمات لتمكين الفرد والمجموعة من تحقيق التداخل بين مصالحهم.
- يستدعي تطبيق القواعد السياسية للديمقراطية
- يعتمد على المشاركة والبحث على التوافق
- يقوي حس المواطنة (أساسي)

شروط الحكامة

- من أجل أن تقوم الحكامة لا مناص من تكامل عمل الدولة و مؤسساتها و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني.
- فلا يمكن أن نتحدث عن الحكامة دون تكريس المشاركة و المحاسبة و الشفافية.
- و لا وجود للحكامة إلا في ظل الديمقراطية.

و الحكامة تستوجب وجود نظام متكامل من المحاسبة و المساءلة السياسية و الإدارية المسؤولين في وظائفهم العامة و لمؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص، و القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة.

المبادئ:

المشاركة: أي حق المرأة و الرجل في الترشيح و التصويت و إبداء الرأي ديمقراطيا في البرامج و السياسات و القرارات. و المشاركة تتطلب توفر القوانين الضامنة لحرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب و حرية التعبير و الحريات العامة و ترسيخ الشرعية

حكم القانون أي أن القانون هو المرجعية و سيادته على الجميع بدون استثناء و فصل السلط و استقلالية القضاء و وضوح القوانين و شفافيتها و انسجامها في التطبيق.

الشفافية: تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها و إفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة و كذلك من أجل توسيع دائرة المشاركة و الرقابة و المحاسبة و من أجل التخفيف من الهذر و محاصرة الفساد.

حسن الاستجابة : يعني قدرة المؤسسات و الآليات على خدمة الجميع بدون استثناء.

التوافق: يعني القدرة على التحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول المصلحة العامة.

المساواة: أي إعطاء الحق لجميع النساء و الرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

الفعالية أي توفر القدرة على تنفيذ المشاريع التي تستجيب لحاجيات المواطنين و تطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد.

الرؤية الإستراتيجية: أي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية و الاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس و تنمية المجتمع و القدرات البشرية.

أهداف الحكامة الجيدة:

- ترسيخ ثقة المواطنين في المستقبل وإشراكهم في تدبير الشؤون الجماعية وبالتالي تقوية حس المواطنة.
- الرفع من الفعالية والنجاعة للمؤسسات العمومية الجماعاتية لضمان تنميتهم.

العوامل المحددة لمنهجية الحكامة الجيدة

- تقوية القدرات
- التحسيس والتوعية
- التواصل
- اللامركزية
- تبسيط المساطر
- تحديث القوانين والتشريعات
- اعتماد آليات المحاسبة
- احترام الحقوق والواجبات
- محاربة جميع أشكال الفساد
- التدبير الإيجابي للنزاعات
- التشخيص/ التخطيط – وضع برنامج عمل
- تحديد آليات ووسائل تنفيذ البرنامج
- وضع آليات للتقييم والتتبع.
- الالتزام، التشاور والمقاربة التشاركية

منهجية تحديد الحاجيات

اقتراح نمط التدبير يندرج في مبادئ الحكامة الجيدة يستدعي تحديد منهجية ملائمة تأخذ بعين الاعتبار:

- المؤسسة المستهدفة (إدارة جماعة جمعية حزب تعاونية الخ....)
- أهدافها وسائلها البشرية و المادية و قدراتها على تمليك الآليات

اى وصف الموثوقات الموجودة و الممارسات الحالية في شان الحكامة المحلية و بالتالي تحديد الهفوات قصد وضع الإصلاحات اللازمة حتى تتماشى مع الممارسات الجديدة للحكامة الجيدة

وعلى هذا الأساس يتم افتحاص:

وعلى هذا الأساس يتم افتحاص:

- القوانين الجاري بها العمل و المحاضر المتداولة
- الوثائق المحاسباتية و المالية
- البرامج و الخطط
- دليل المساطر إذا كان متوفرا

تحليل الوثائق الأساسية بالإضافة إلى بالحوارات الميدانية يمكن من استخلاص الخصائص و الوقوف على الوثائق النموذجية

المعايير / المؤشرات:

أربعة مجالات لتحديد المؤشرات الأساسية للحكامة:

- الممارسة الديمقراطية (عدد الولايات للمسيرين، نسبة المشاركة..).

- الشفافية (انتظام الجموحات العامة / نشر الحسابات / المر دودية أي عدد المشاريع المنجزة على عدد المشاريع المقترحة).
- الاستقبالية (عدد المقترحات التي توصلت بها المؤسسة (خارج المكتب) أي من الساكنة..).
- محاربة الرشوة (عدد الأنشطة التحسيسية والتدخلات في مجال محاربة الرشوة/ ومؤشر آخر هو عدد الشكايات المرفوعة للسلطة ضد المرتشين).

يتم تحليل هذه النتائج مع إضافة تفسيرات نوعية و بالخصوص في مجال :

- المشاركة في المجموع للرجال و النساء في اتخاذ القرار .
- انتقال المعلومات و الولوج إلى المساطر الجاري بها العمل .
- إرضاء الحاجيات و الانتظارات المعلنة .
- نجاعة المؤسسة و المساطر.
- المسؤولية اتجاه الساكنة .
- وجود رؤية إستراتيجية .

تشخيص المحيط ووضع خطة عمل

- التشخيص: فحص الآليات و طرق التسيير قصد تحديد نقط القوة و نقط الضعف
- الهدف من التشخيص هو وضع خطة عمل للممارسات الجيدة و التي تترجم البرامج الجارية و المتوقعة من اجل تحديد إستراتيجية التدخل

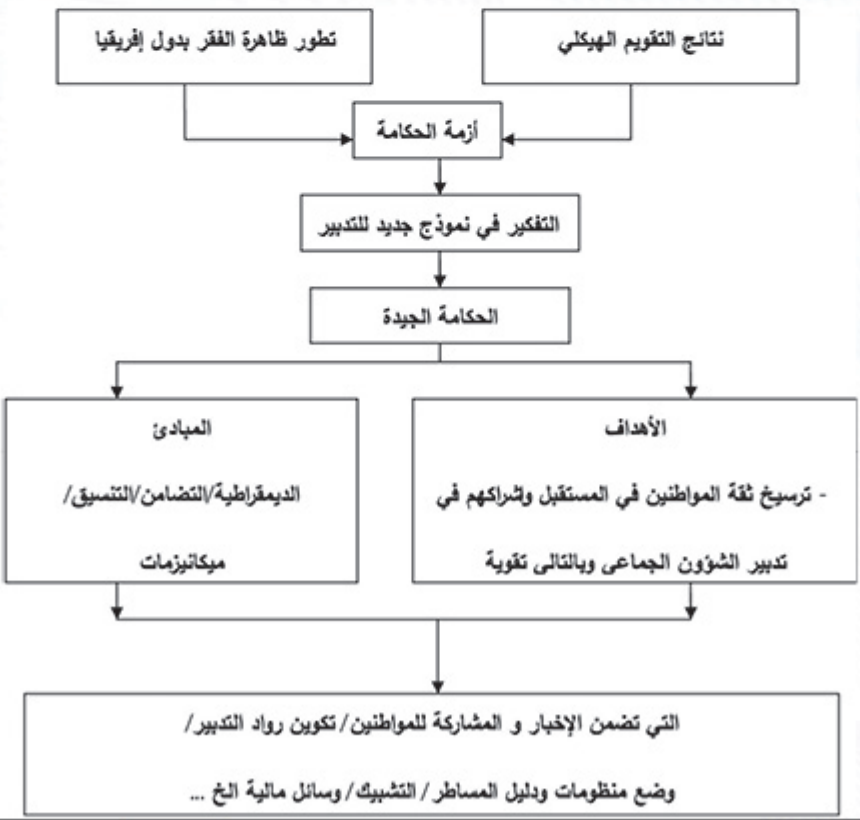

الإشتغال بالشراكة

التعارف

الشراكة علاقة من نوع خاص يوحد من خلالها أشخاص ومؤسسات خبراتهم ومواردهم بغاية تحقيق مجموعة من الأنشطة المحددة. ويشتغل الشركاء مجتمعين لتحقيق هدف مشترك ومصلحة كل واحد منهم.

فبناء الشراكة يعني الاشتغال مع الآخرين لتحقيق ما لم نستطيع تحقيقه لوحدنا.

وبالنسبة للجمعيات فبناء الشراكة وانجاز انجاز مشاريع تبقى أنشطة مختلفة لكنها تساهم في أداء مهمة الجمعية

فأغلبية الجمعيات سبق لهن ان اشتغلن بالشراكة دون أن يعرن لذلك أي اهتمام

الشراكة ليست غاية في حد ذاتها، فهي لا تجد ضرورتها إلا في إطار علاقات حركية من أجل هدف مرتبط برسالة كل واحد .

ويمكن أن يتحقق ذلك في حالات وجود :

- مشروع من أجل ساكنة مهددة بالفقر.
- حاجة لتقوية القدرات المؤسسية للشريك.
- إرادة خلق علاقات أو شبكات للتواصل أو التضامن.

مع من يمكن بناء الشراكات

الإدارات المحلية، ممثلي الفلاحين، الأعيان التقليديين، رؤساء المقاولات، أئمة المساجد، المحسنين.

المنظمات و الجمعيات الوطنية، برامج الأمم المتحدة، المستشارين الجماعيين، مجموعات الشباب،

الصحافة، مجموعة الفنانين، الجامعيين، الخ.

ماهي العلاقة بين الشراكات ومشاريع الجمعيات

الاشتغال بالشراكة تكميل لمشاريع الجمعيات باللجوء إلى الاشتغال بالمشاريع تستطيع الجمعية ان تلبي مباشرة الحاجيات الخصوصية و ذات الأولوية على المستوى المحلي.

ببناء الشراكات تمكن الجمعية من تحسين صورتها في المحيط وبالتالي إيجاد أجوبة لمشاكل المجموعات المستهدفة.

وكيفما كان الحال فالمشاريع و الشراكات تدعم مهمة الجمعية ويستدعي كل هذا إدراج بناء الشراكات في الخطة الإستراتيجية للجمعية.

ماهي الأسئلة الخاصة بالجمعية و التي يمكن أن تؤثر على الشراكة:

النظرة الخارجية للجمعية يمكن أن تؤثر على بناء الشراكة. قد لا يفهم الشركاء مهام الجمعية و دورها في الوسط..

النظرة السلبية التي تنتج عن ألجمعية

يرى الشريك أن الجمعية غير قادرة على تحقيق النتائج.

الأفكار المرتبطة بطاقات الجمعية

قد لا يقدر الشريك موارد الجمعية.

قد يرى أن الجمعية تثير للأسئلة معقدة

تقدير موارد الجمعية

قد لا يستطيع الشريك أن يقدر سلبا أو إيجابا موارد الجمعية.

سمعة الجمعية:

قد يذهب الشريك إلى البحث عن الجمعيات ذات سمعة أو تجنب تلك التي تبحث عن الشهرة.

التوازن بين الشراكة و الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الجمعية.

قد يؤدي عدم التوازن إلى ضياع الوقت وهذر الطاقات التي يمكن أن توجه للانجاز البرامج

المنافسة:

قد تؤدي الشراكة إلى خلق جو من التو ثر وعدم الثقة بين الجمعيات.

القواعد الأساسية لبناء شراكة فعالة:

تقبل مختلف الآراء:

لبناء الشراكة يجب على الجمعية أن تفهم و تتفهم شريكها و من هنا يمكن التفكير في الطريقة التي ننظر بها إلى شريكنا أو التي ينظر بها إلينا.

اعتبار المساندة أو الرفض:

و لو أن الجمعية ترى بوضوح من هم شركاؤها المحتملين، قد تتردد في العمل مع أشخاص أوفي مجالات معينة، ففي الحقيقة أغلب العلاقات تنتج لفوائد أو معيقات.

فهم مواطن لصعود و الهبوط:

أثناء علاقة شراكة تعرف الجمعية فترات علاقة جيدة و أخرى بعلاقة متدبدبة.

استعمال الكلمات المناسبة:

استعمال اللغة المناسبة يعد من أهم الأسس للتواصل، الكلمات المستعملة تمتلك قوة مهمة لتوحيد الشركاء أو تفريقهم.

إيصال الخطاب الملائم:

لكي يكون الخطاب مجديا يجب أن يوصل هوية الجمعية كمنظمة، نقط قوتها، تجربتها و طاقتها. ويجب أن يكون الأعضاء جميعهم متفقين على محتوى الخطاب من أجل أن يساندوه و يدعمونه. و يجب أن يكون الخطاب: سهلا، إيجابيا، واقعيا، منسجم، وموجه للتدخل.

الإجابة عن الأزمات:

مسلسل بناء الشراكة لا يمر عادة بطريقة مثالية، يجب أن تجد طرق إيجابية لمواجهة المشاكل و الأزمات.

الخصائص أو القواعد الحسنة لبناء شراكة مستدامة

تحيلُنا العناصر، المذكورة أعلاه، على مجموعة من القيم والمبادئ «القواعد الحسنة» التي على كل علاقة شراكة أن تراعيها وتحرص على تطبيقها. يتعلق الأمر أساسا:

- باحترام هوية كل الشركاء
- بالشفافية في العلاقة بين الشركاء
- بالمشاركة في اتخاذ القرار
- بالثقة المتبادلة
- بالحوار من أجل تجاوز المشاكل وسوء الفهم الذي يمكن أن يبرز مع تطور علاقة شراكة.
- بتبادل التجارب والمناهج
- باقتسام المخاطر والمسؤوليات

كي تقوم شراكة قوية وصلبة لابد من تحديد مجموع هذه المعايير بشكل واضح منذ البدء. فبدون ذلك، لن يكون للشراكة أي معنى، بل ستكون علاقة تبعية غير أفقية مبنية على التراتبية العمودية ما بين تابع ومتبوع. ولذلك، لا يمكن اعتبار وجود شراكة في الحالات التالية:

- تجمع مجموعة من الأشخاص من الأجل القيام بأشياء معينة فقط
- دوافع سرية
- اتفاق ظاهري مع تواجد دوافع مختلفة
- تجميع جميع السلط في يد شخص واحد
- عدم التوازن في اقتسام المخاطر والمسؤوليات

التتبع و رسملة التجربة

ترتبط نجاعة نتائج ربط علاقات الشراكة بمدى الوسائل والطرق التي يتم بها بناؤها وتدبيرها. لذلك، من المهم جدا على كل جمعية:

- توثيق تجربتها في الشراكة.
- مراجعة وتقييم مساهمة الشراكة في تحقيق رسالتها
- اقتسام تجربتها بنجاحاتها وكبواتها.
- بلورة خطة تواصل من أجل التحاور مع شركائها.
- إشراك شريكها في اتخاذ القرار.
- إشراك شريكها في حل المشاكل التي يمكن أن تبرز في المسار.
- اختيار مسؤول عن العلاقة مع الشريك.

يمكن ان يناقش الشركاء تقييم فعالية الشراكة بناءا على الأسئلة التالية

الأسئلة	الغاية
هل عرفنا لماذا نحن متفقين	(الرؤية الغاية)
هل نعرف متى تنتهي الشراكة -	(الهوية)
هل نعرف ما اكتسبناه من الشراكة	الاهداف
هل نستطيع أن نفسر لماذا الشراكة	الوضوح
هل استعملنا الطرق الملائمة	التواصل
هل عرفنا ما هي الفوائد و الخسائر	تفويت السلطة
هل وقفنا على الصورة الايجابية و الصورة السلبية	التاريخ
هل استطعنا أن نخلق مناخ الصداقة	الثقة
هل عرفنا من كان مسؤولا على ماذا هل استطعنا أن نعتمد على نقط القوة	الأدوار استثمار التكوين
هل مررنا إلى ما هو أحسن	الإبداع
هل استطعنا أن نتمن ما اكتسبناه	التسويق

لا تعد الشراكة واقعا معيشا، فقط. بل هي ضرورة حتمية، إذا ما اعتبرنا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي لا يستطيع أي فاعل الزعم بأنه قادر على إيجاد الحلول الملائمة لوحده.

وكخلاصة، ليست الشراكة مجرد مجموعة من المراحل يجب قطعها، وإنما هي ثقافة يجب تطويرها، تقويمها والمحافظة عليها. يجب أن تمر، هذه الثقافة، أولا بتغيير السلوك الذي يؤدي بالضرورة إلى القبول بالآخر.

أنماط الشراكة

- الشراكة العملية
- الشراكة المتعددة الإطراف
- الشراكة المتعددة القطاعات
- الشراكة إطار
- الشراكة الخصوصية
- الشراكة الإستراتيجية

التدبير المالي الجيد للشراكة

- وضع ميزانية و احترامها
- تحقيق اكبر طاقة للتموين بالاعتماد على الموارد المتوفرة
- القدرة على توضيح متى و أين استعملنا الموارد
- الاعتراف بان المساهمات العينة قد استعملت
- التجاوب مع أي طلب للمحاسبة المبرمجة في الشراكة

تدبير منحة أو إعانة خارجية

- الأخذ القرارات الجيدة في إطار شراكة وفي الاعتماد على خبرة شخص في اطار عقدة يجب :
- أن نعرف ماذا نريد أن نقوم به
- ماهي القدرات و الكفاءات التي نبحث عنها ولا تتوفر في المجموعة
- ماهي الوسائل المالية والمدة التي الزمنية التي نتوفر عليها
- أين يمكن إيجاد الأشخاص التي نبحث عليها
- كيفية إعداد العقدة ماهو الوقت المنسب لمراجعة العقدة
- ماهي الوصفة القانونية المؤطرة للعقدة

المقاربات الأساسية للتمويل في إطار شركة

- التمويل على أساس مقاربة خاصة بالشريك
- التمويل بالاعتماد على مقاربة تم بناؤها محليا من حامل المشروع
- التمويل بناءا على تقاسم المقاربات بين الشريكين

II .2 ملتقى التبادل حول طرق التدخلات الجماعية من اجل عداد برنامج عمل الجماعة

II .2 Séminaires d'échanges sur les méthodes d'actions communes en vue de l'élaboration du PAC

الأهداف	تقوية كفاءات الفاعلين الجمعويين و الجماعيين لتمكينهم من التشاور حول مقتضيات القانون 113.14 ومساهمتهم الجماعية في تفعيل الإجراءات المتخذة في هذا الشأن تحفيز المشاركين و المشاركات من أجل المشاركة الفعلية في إعداد برامج الجماعة.
المنهجية	اعتمدت على استعمال آليات التنشيط منها على الخصوص تقديم عروض مرحلية تفسيرية تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات وتقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات واطر الجماعة وممثلي المصالحة العمومية والوقوف على حالات معينة والمناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكنت مجموعات متجانسة من ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة من تناول آليات و ميكانيزمات المشاركة و التشاور وإعداد منهجية تدبير مخطط عمل الجماعة. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكّن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكّن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها.
قطب الجنوب الشرقي	
المدة الزمنية والمكان	يومي 3 و 4 دجنبر 2016 بقلعة مكونة.
المشاركة	23 مشارك بما فيها 8 من النساء ممثلي وممثلات 16 من الجمعيات بما فيها 0 من جمعيات من فرنسا و 7 من ممثلي من الجماعة المحلية وواحد من المصالح الخارجية.
صور من المشاركة	

	قطب الأطلس الصغيـــر
المدة الزمنية والمكان	يومي 17 و 18 دجنبر 2016 بتمنارت.
المشاركة	42 مشارك بما فيها 9 من النساء ممثلي وممثلات 16 من الجمعيات بما فيها 4 من جمعيات من فرنسا و 9 من ممثلي من الجماعة المحلية وواحد من المصالح الخارجية.
صور من المشاركة	
	قطب الشمال الشرقي والشرق
المدة الزمنية والمكان	يومي 17 و 18 دجنبر 2016 بوجدة.
المشاركة	20 مشارك بما فيها 7 من النساء ممثلي وممثلات 11 من الجمعيات بما فيها جمعية من فرنسا و 6 من ممثلي من الجماعة المحلية و3 من ممثلي المصالح الخارجية.
صور من المشاركة	
	قطب الوسط
المدة الزمنية والمكان	يومي 17 و 18 دجنبر 2016 بمكناس.
المشاركة	32 مشارك بما فيها 9 من النساء ممثلي وممثلات 12 من الجمعيات بما فيها 2 جمعيات من فرنسا و 9 من ممثلي من الجماعة المحلية و2 من ممثلي المصالح الخارجية.
صور من المشاركة	

الخلاصة للعروض والمناقشة العامة

مشروع التنمية المجالية : مجال لممارسة المؤهلات الجديدة

يعتبر مشروع التنمية المحلية مجال طبيعي لممارسة و تطبيق المؤهلات الجديدة بالنسبة للمستشار الجماعي و الفاعلين المحليين.

و بصفة خاصة، فإن التنمية المحلية مسلسل جماعي لا يهم تدبيره فاعل أو مجموعة فاعلين ويستدعي الدفع به وجود رواد طبيعيين. وللمستشار الجماعي بحكم شرعيته أن يلعب دورا أساسيا في تحريك هذا المسلسل و الذي يتطلب وضع مسار يمر عبر:

- تحديد المجال.
- الفاعلين في مرحلة إعداد المشروع.
- المعرفة التشاركية للمجال.
- التشخيص التشاركي .
- تحليل مختلف الاختيارات.
- بلورة تصور مشترك و بناء المشروع .
- البرمجة و عقدة المجال.
- إبراز طرق جديدة للحكامة.

تذكير بمصطلح الإستراتيجية

مصطلح عسكري يقصد به فن استخدام الإمكانيات والمواد المتاحة بطريقة مثلى تحقق الأهداف المرجوة ثم انتقل إلى ميدان التخطيط المدني و انتشر استخدامه في مجال التنمية و التخطيط لعمليات تنموية قطاعية كانت أو شمولية.

فتبعاً للتعريف السابق: هو القدرة على الاستخدام الأمثل للأدوات والمواد المتاحة بقصد تحقيق أفضل مخرجات عملية ممكنة.

تذكير بمفاهيم التخطيط

التخطيط عملية لتحديد:

- تصور.
- الحاجيات.
- الأهداف.
- الأولويات.
- وقت الإنجاز.
- المسؤوليات.
- الوسائل الضرورية.
- كيفية الإنجاز والتتبع والتقييم.

فوائد التخطيط

- تجنب الارتجال و العشوائية.
- التنسيق بين أنشطة متعددة ووضع تفاصيل لهده الأنشطة.
- تسهيل الاتصال بين الأفراد الدين يعملون لتحقيق هدف معين.
- تجنب ضياع المال أو جهد حتى لا يفشل المشروع نتيجة لسوء التخطيط.
- تشجيع الفكر المنظم.
- توجيه الاهتمام نحو أهداف منظمة.
- الاستخدام الجيد للموارد البشرية والمادية المتاحة.

مقتطفات من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية (ملحق)

مقتطفات من المرسوم رقم : 301-16-2 الصادر في 23 من رمضان 1437 (29 يونيو 2016) بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحينه وتقييمه واليات الحوار والتشاور لإعداده (ملحق)

Le décret de mise en œuvre du PAC

التخطيط المحلى التشاركى la planification locale

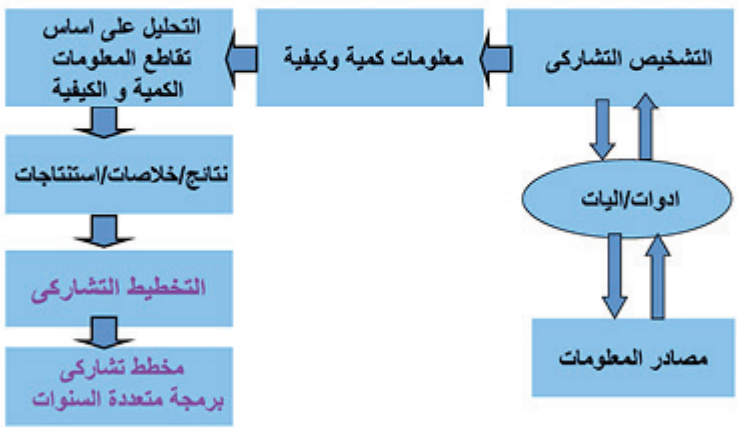

الالتقائية

ظهر مفهوم الالتقائية في الوقت الحالي كضرورة ملحة لتفعيل وتطبيق مفهوم الحكامة الترابية الفعالة والمنسجمة عند تسييرا لشان العام المحلي، ويمكن القول أن المرحلة التي نعيشها اليوم تتطلب أسلوبا جديدا في تدبير الشأن الاجتماعي، يتمثل في العمل على تحقيق الالتقائية والتنسيق بين البرامج والتدخلات العمومية، خاصة في المناطق الفقيرة الأقل حظوة والمستهدفة.

ولعدم وجود تعريف محدد لمفهوم الالتقائية نظرا لآنيته، فيمكن أن نعرفه ب : « تقنية تتوخى ربط علاقة بين عدة مراكز لاتخاذ القرار(مصالح خارجية – جماعات محلية – مجتمع مدني..الخ) ، والتي تتدخل في مجال متطابق في أفق تطوير جودة العمل التنموي المشترك من خلال المشاريع والبرامج المنجزة والمرتقب انجازها على المستويين المحلي والوطني بغية الخروج بمشروع واحد، مندمج ومنسجم و ذو نتائج ايجابية.

آليات التنسيق

تعتبر التنمية المحلية مسلسلا متكاملا شاملا ومتعدد الأبعاد، يضع جميع الفاعلين في تفاعل بهدف تحقيق العيش الكريم لكل مواطن، لذلك يحتاج تحقيقه لتضافر الجهود ووضع:

- آليات ونظم لتسهيل التشارك، وبالتالي ضمان الفعالية والاستمرارية لجميع الأنشطة.
- استراتيجيات التواصل من أجل نشر المعلومة وتبادل الخبرات، وذلك لضمان تدخل جيد.
- فضاءات لتسهيل التشاور والتنسيق وذلك من أجل خلق مجال توافقي بين الفاعلين العموميين والخصوصيين.

وأخيرا، تعني التنمية، بصفتها مسلسلا تفاعليا، نسج علاقات جديدة تعتمد التنسيق والشراكة.

المقاربات التنموية.

- المقاربة هي الطريقة التي يتناول بها الشخص أو الدارس أو الباحث الموضوع أو الطريقة التي يتقدم بها في الشيء.
- المقاربة أساس نظري يتكون من مجموعة من المبادئ يتأسس عليها برنامج معين. وما يلاحظ أن كل مقاربة تطرح مشاكل منها مشكل مشروعيتها كمقاربة.

مدخل حول العلاقة بين المقاربة الحقوقية و النوع الاجتماعي و التشاركية:

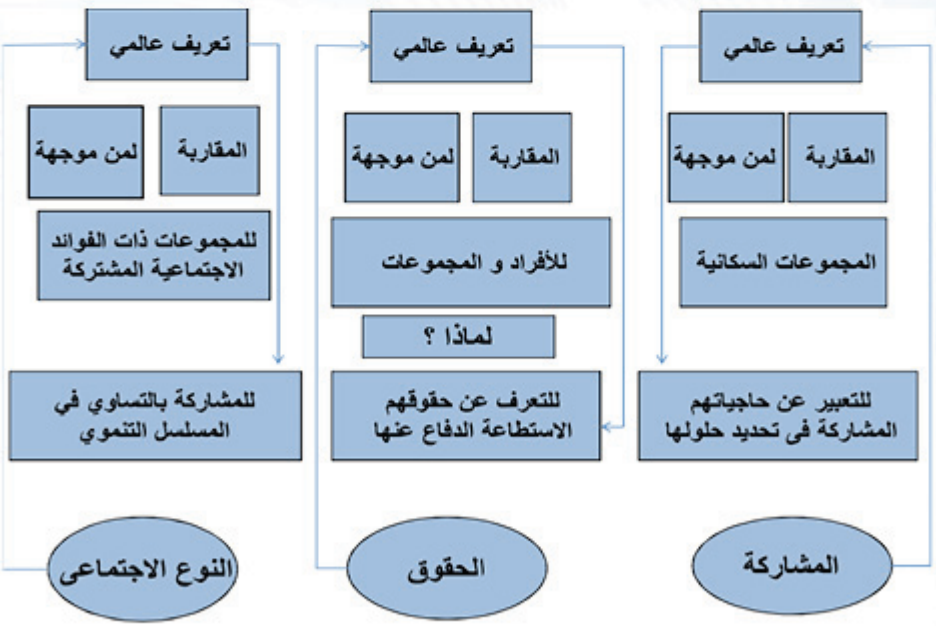

المقاربة التشاركية وتدبير المشاريع:

- الإطار المنطقي: على أساسه تمت بلورة طرق جديدة لتخطيط وتدبيرا لمشاريع منها على الخصوص:
- البحث السريع بالمشاركة.
- التخطيط التشاركي (التخطيط بالأهداف).
- تدبير دورة المشروع.
- التدبير الموجه للنتائج.
- التحليل السوسيو اقتصادي حسب النوع الاجتماعي.
- الانجازات البالغة الصغر.

المقاربة المندمجة:

- الخطة هي مجموعة من الاستعدادات و الإجراءات الملائمة من أجل المشروع.
- مفهوم الإدماج يرمي إلى الأخذ بعين الاعتبار بعدد الأبعاد و المعايير منها على الخصوص :
- الفوائد و المصالح المستعجلة على المدى القريب للمستفيدين.
- الإدماج بين التنظيمات التقليدية و العصرية.
- الإدماج بين المعرفة التقنية المحلية و المعرفة العلمية.
- الإدماج بين مختلف المكونات للمنظومات الإيكولوجية (الوسط البشري و الطبيعي).
- الإدماج بين مختلف القطاعات المعنية بالتنمية الإجتماعية و الاقتصادية (تربية الماشية، الصناعة و الحرف التقليدية، الإنتاج النباتي، السياحة، التجهيزات الاقتصادية و المادية)
- إدماج البعد الزمني للأخذ بعين الاعتبار ما هو ممكن على المدى القصير و المتوسط و البعيد
- الإدماج بين مختلف المكونات للساكنة المستهدفة (رجال، نساء، شباب، شيوخ).
- الإدماج بين الثقافات المحلية من أجل اعتبار الجوانب المتعلقة بالخصوصيات و نظم العيش (العادات، التقاليد، اللغة، تدبير الموارد المحلية).

و تستمد المقاربة المندمجة مبادئها من المقاربة التشاركية و المقاربة المجالية.

- و قبل اللجوء إلى التخطيط المندمج قد تستدعي الضرورة في بعض الأحيان اللجوء إلى إنجاز دراسات أولية كالمنظمات المحلية و الوضعية القانونية للأراضي المستغلة و قنوات التواصل و النزاعات القائمة و المعرفة المحلية الخ... مع مراعاة عموميا تها في غالب الأحيان و التي قد لا تمكن من التدقيق في بعض المواضيع.
- و تعتمد منهجية إعداد الخطط المندمجة على الأهداف الإستراتيجية للمشروع و خصوصيات المحيط المستهدف أو القابل للتدخل مع الاستئناس بالتجارب المماثلة، كما تمر بعدة محطات منها على الخصوص:
- محطة الإعداد: التهييئ و التنظيم والتكوين.
- محطة التشخيص: المعرفة المعمقة نسبيا للوسط الذي تمارس فيه الساكنة أنشطتها.
- محطة تحديد مكونات الخطة المندمجة و الموافقة عليها.
- محطة إعداد البطاقات التقنية: و ترمي إلى تهيئ الظروف الملائمة لإنجاح الأنشطة المتوقعة.
- محطة التتبع و التقييم.

المقاربة المجالية

- تستمد مبادئها وأسسها من المقاربة التشاركية.
- تستخرج مفاهيمها و أهدافها من التنمية المحلية والتي ترتكز على إرادة الفاعلين المحليين السياسيين لتغيير وضعية المجال الذي يعيشون فيه عبرا لانخراط في مسلسل تنموي و انجاز تدخلات مع الساكنة لبناء المشروع المجالي الموحد مع إدماج جميع المكونات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وبالموازاة المستمرة لمستويات القرار.
- موجهة للاستجابة لحاجيات الفاعلين الميدانيين حيث تمكن من دراسة الإشكالية في محيطها مع تحديد العناصر المنهجية لمواجهة كل مشكل على حدى.
- تتلاءم مع مفهوم المجال والذي يتم تحديده على أساس معايير جغرافية إدارية تاريخية بشرية واقتصادية الخ..
- تؤسس لأرضية ملائمة للتعايش مع المقاربات الأخرى.
- تمكن من تعبئة أكثر وتقاسم المسؤولية في تصور مبنى على أسس الديمقراطية التشاركية

ومن بين أهدافها

- تساهم في تنمية تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الساكنة و المبادات المحلية انتظارات النساء والرجال بمخططات على المدى المتوسط و البعيد.
- تمكن من إدماج معقلن بين المشاريع الفردية و الجماعية في محيطها السوسيو اقتصادي وتشجيع مشاركة حاملي المشاريع في الحياة المجالية و المحلية.
- تمكن من استخراج مشاريع جديدة انطلاقا من الموارد المتوفرة والحاجيات الغير المرضية.

مقاربة النوع الاجتماعي

- مقاربة تضع العلاقات بين النساء/الرجال، النساء/النساء، الرجال/الرجال في إطار تراتبي، تتحقق فيها مكاسب وتتبلور فيها إستراتيجيات تمكن من ملكية الموارد والتحكم فيها.
- مقاربة تنظر إلى النساء، في إطار علاقتهن مع المجتمع ولا تنحصر في دراسة المهام الموكولة إليهن فقط . كما أنها توسع دائرة التفكير لتشمل مختلف أشكال اندماج الأشخاص في مجتمعاتهم طبقا لعوامل الجنس و الشريحة الاجتماعية، والدين ، والسن والنوع.
- مقاربة تفرق بين مفهومي الجنس البيولوجي (أن تكون رجلا أو امرأة) والجنس الاجتماعي أو النوع (كيف تصير رجلا أو امرأة) وهو معطى يرتبط بمعايير وقيم معينة ويختلف من مجتمع لآخر.
- مقاربة ترتكز على تقسيم العمل حسب الجنس/النوع، أعمال تقليدية موكولة إلى النساء، وولوج غير عادل إلى مسلسل الإنتاج .
- مقاربة ترفض الحديث عن المرأة عموما (كما لو أن النساء كلهن سواسية : كونية النساء) ولكنها تتحدث عن النساء للإشارة إلى مميزاتهن بالنظر إلى السياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة .

في بداية الثمانينات، اتضح أنه من الضروري إعادة التفكير في إشكالية النساء ودورهن في المسلسل التنموي. من هنا برز مفهوم «النوع»، وهو إطار جديد للتفكير يهدف إلى إرساء تنمية متوازنة وعادلة بين الرجال والنساء.

إن مرجعية التفكير في هذا المفهوم تجد مشروعيتها في إخفاق ومحدودية مقاربة إدماج المرأة في التنمية التي تم تداولها في السبعينات

الجنس	النوع الاجتماعي
بيولوجي/ طبيعي	ثقافي
نولد به	يتم تعلمه عبر التنشئة الاجتماعية
ذكر/ أنثى	امرأة / رجل
مميزات جنسية أولية/ ثانوية	مميزات اجتماعية / ثقافية
أعضاء/ وظائف	أدوار / علاقات
ثابتة لا تتغير	متغيرة في المكان والزمان
أفراد	مجتمع / محيط / مؤسسات

دور المرأة في التنمية:

- للعمل في المجموعات النسوية يجب قبل كل شيء الأخذ بعين الاعتبار دورهن الخاص في المجتمع . فالنساء هن المكلفات بتحقيق العيش الأفضل للعائلة وضمان قوتها اليومي وهما أدوار أساسية في جميع ميادين التنمية.
- وبما أنهن يشكلن طبقة مقصية يجب الانتباه إلى حاجتهن الخصوصية (توزيع المسؤوليات التساوي في حقوق التملك والشغل والأجرة وقدرات القرار).

تغيير السلوكات

لتغيير السلوكات لابد من تغيير المعارف والقناعات والممارسات بطرح الأسئلة التالية :

- ماذا نعرف؟
- كيف نفكر؟
- ماذا نفعل؟

سيكولوجية تعلم الكبار:

- إن الكبار يمتلكون خبرة واسعة، وتعلموا كثيرا من الحياة، ومن نظرائهم يتعلمون الشيء الكثير، ويجب على المنشطين أن يساعدوهم على تقاسم تجاربهم الشخصية وخلق وضعيات تشجعهم على التواصل والحوار بينهم.
- إن الكبار معنيين بالشيء الذي يهم حياتهم اليومية، ويتعلمون بسرعة هذه الأشياء يجب على المنشطين العمل على خلق وضعيات تمكنهم من المشاركة والتخطيط وكذا اختيار المواضيع وإدماجهم في التقييم المنظم لما يعملونه.
- إن الكبار والصغار يملكون حس الشرف الشخصي، يجب معاملتهم بكل احترام وتجنب أي شيء يسيء لهم أو يعتبرونه إهانة أمام الآخرين.
- مع السن، قد نلاحظ نقص في الذكاء للكبار ولكن تنمو لديهم قوة الملاحظة والرشد في غالب الأحيان.

مراحل التعلم بالتواصل:

المرحلة الأولى: امتلاك الوعي.

- امتلاك الوعي يعني أن يصبح الفرد واعيا بمشكل ما أو بوضعية ما واللذين لم يراهما أو يلاحظهما من قبل.

المرحلة الثانية: إيقاظ الاهتمام.

- وحين يصبح الفرد واعيا بالمشكل يبحث بمزيد من المعلومات حوله، وهنا يمكن القول بمصطلحات تقنية أنه أصبح يقيم المشكل بطريقة غير رسمية أو منظمة.
- عادة فإن هذا المسلسل يستمر لوقت طويل يحتاج الناس إلى وقت طويل كي يستقوا المعلومات وكذا ولوج أشياء عادة تتناقض مع معتقداتهم وعاداتهم.

المرحلة الثالثة: تغيير المواقف.

يتطلب ذلك وقت طويلا في بعض الأحيان لكي يغير الرجال والنساء مواقفهم بفضل الإعلام أو المعلومات، فإذا التقت عائلتين لمدة طويلة، والتقى اثنين من أفرادهن فإن التربية والعادات والمواقف ستحول دون أن يعرف الأول أن الثاني بالفعل شخص طيب.

المرحلة الرابعة: تغيير السلوكات

- حين يتغير الموقف من مشكل ما فإن النتيجة المنطقية هي أن يتغير السلوك نحو هذا المشكل. وهذا ليس بالسهل أن نصل إليه.

المرحلة الخامسة: التأسيس من أجل بناء سلوك اعتيادي

- حين نكون قد توصلنا إلى عادة جديدة فإننا توصلنا إلى تقليد جديد.
- وفي هذه الحالة فإن خبراء التنمية قد حققوا ما يريدونه: امتلاك الوعي والتوصل إلى تغيير في السلوكات قار ومستمر.

المقاربة البيئية

الإستراتيجية الوطنية في شان البيئة تتجلى في المحاور التالية:

- التقييم و المراقبة للبيئة خاصة بوضع منظومة إخبارية ومعلوماتية حول البيئة و وضع شبكة وطنية للمراقبة.
- تقوية الإطار القانوني بالعمل على تحيين القوانين الموجودة وإصدار قوانين جديدة.
- تقوية الإطار المؤسساتي عبر تفعيل المجلس الوطني للبيئة ووضع الهياكل الجهوية.
- إدماج إشكالية البيئة ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- إنعاش التنسيق ودعم الأنشطة الوطنية في مجال حماية البيئة بالتعاون مع المصالح الوزارية المعنية.
- التحسيس والإخبار و التكوين المستمر.

إدماج الممارسات البيئية الجيدة للتخفيف من آثار البيئة :

- التدبير الجيد للموارد المائية.
- الحد من تلوث المياه.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- المحافظة على التربة و محاربة التصحر.
- الحد من تلوث الهواء .

الإطار القانوني:

القانون	الوصف	الربط ببرامج التنمية
03-11: حماية واستثمار المجال البيئي	يملي الاجراءات الاساسية والمبادئ العامة للسياسة الوطنية في مجال حماية البيئة والاستثمار في المجال البيئي	تأخذ الادارات المعنية جميع الاجراءات الضرورية لحماية المؤسسات البشرية من اثار التلوث وكل ماهو غير ملائم لجودة البيئة المحددة في القوانين الجاري بها العمل (الفايات الصلبة مثلا.)
03-12: دراسة الاثار على البيئة	تحدد طريقة انجاز ومحتوى دراسة الاثار على البيئة وكذا انماط المشاريع المعنية	بعض المشاريع يجب ان تخض لدراسة الاثار على البيئة كيفما كان حجمها (وحدات تحويل الزيتون مثلا.)
03-13: محاربة تلوث الهواء	يطور اطار عام لمحاربة تلوث الهواء ويدرج الاجراءات المخصصة للأنشطة المضرة بجودة الهواء	يطبق على كل شخص ذاتي او معنوي المستغل للعقارات او التجهيزات المعدنية او الصناعية او التجارية او الفلاحية او اليات التبريد والتسخين او السيارات و الاليات المستعملة للمحرك
10-95: تدبير الموارد المائية	يحدد الاطار الملائم لتدبير الموارد المائية و الولوج الى الماء	مكن من احداث وكالات الاحواض المائية والتي تكمن مهمتها في التخطيط و تدبير الموارد المائية على مستوى الاحواض (حفر الابار ...
28-00: النفايات	يحدد اصناف النفايات وإطار تدبيرها وتدبير المطارح	يطبق على برامج المبادرة في مبادئها الكبرى لتدبير النفايات
ظهير 1917 استغلال المجال الغابوي	يحدد المجال الغابوي و طرق استغلاله	يطبق على برامج المبادرة في كل المشاريع المتواجدة في المحيط الغابوي
22-07 المحيطات المحمية	يحدد طرق تدبير المحيط المحمي	يطبق على برامج المبادرة في كل المشاريع المتواجدة في المحيط المحمي
13-09 الطاقة المتجددة	يحدد طرق انعاش تنمية الطاقة المتجددة	يطبق على برامج المبادرة في مبادئها الكبرى

الإطار المؤسساتي:

المؤسسات	الادوار
وزارة اعداد التراب الوطني والماء و البيئة	تعبئة و تدبير الموارد المائية التنسيق في شان المجال البيئي
وزارة الفلاحة و الصيد البحري	تدبير مياه السقي و المحافظة على الثروات البحرية
وزارة الصحة	الصحة البيئية
وزارة التجارة و الصناعة التقليدية	الوقاية والسيطرة على التلوث الصناعي والتحكم في طاقة
وزارة النقل	مراقبة التلوث الناجم عن استعمال السيارات
وزارة التربية والتكوين	التربية البيئية في المؤسسا ت التعليمية
وزارة الخارجية و التعاون	الاتفاقيات الدولية والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف
المكتب الوطني للماء والكهرباء	اقتصاد الماء وحمايته من التلوث و تدبير الصرف الصحي

ما الفرق بين الحاجات والحقوق؟:

لحق هو شيء مكفول لي لمجرد أنني إنسان. وهو ما يمكنني من العيش بكرامة. الحق يمكن ممارسته وتطبيقه أمام الحكومة، التي تكون ملتزمة به.

بينما الحاجة، هي تطلع ربما يكون شرعياً، ولكنها ليست بالضرورة مرتبطة بالتزام الحكومة بتلبيتها. ترتبط الحقوق «بفعل أنا أكون»، بينما ترتبط الحاجة «بفعل أنا لدي» .

مقاربة على أساس الحاجات الأساسية	مقاربة على أساس الحقوق
الحاجات يتم تلبيتها أو مقابلتها	الحقوق يتم إدراكها (احترامها، وحمايتها، وتيسيرها، وتحقيقها)
الحاجات لا تنطوي على التزام أو واجبات	الحقوق تنطوي على التزامات
الحاجات ليست بالضرورة كونية	دائما ما تكون حقوق الإنسان كونية
يمكن تدريج الحاجات الأساسية في هرم الاحتياجات	حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، متكاملة فلا يوجد شئ أسمه حق أساسي
يمكن تلبية الحقوق عن طريق الأعمال الخيرية والبر	الأعمال الخيرية، من منظور حقوق الإنسان، إهانة فادحة
من دواعي السرور أن نعلم أن 80% من الأطفال قد قوبلت احتياجاتهم فيما يخص التطعيم	وهذا يعني في المقاربة الحقوقية أن نسبة 20%من مجمل الأطفال لا يتمتعون بحقوقهم في التطعيم.

III : ورشات موضوعاتيّة حول تبادل التجارب على مستوى الأقطاب

III : Ateliers thématiques d'échange d'expériences par pôle

قطب الأطلس الصغير	
الموضوع	أية مشاركة للشباب والنساء والمهاجرين من أجل تثمين الموروث الواحي؟.
الأهداف	• المساهمة في تحسين كفاءات مسيري الجمعيات حتى يتمكنوا من إيجاد أجوبة ملائمة لانتظارات الساكنة المحلية وفي مجالاتهم. • تقوية التواصل بين الجمعيات الشريكة من جهة والمتدخلين التنمويين في محيطهم من جهة ثانية.
المدة الزمنية والمكان	يومي 12 و 13 شتنبر 2015 بمقرّ جمعية تامونت بتمنارت.
المشاركة	29 مشارك و مشاركة بما فيهم 7 من النساء و 20 من الشباب ممثلين و ممثلات ل 11 من الجمعيات المغربية و 5 من الجمعيات بفرنسا زيادة على ممثل لبرنامج واحة الجنوب.
المنهجية	اعتمدت على استعمال آليات التنشيط منها على الخصوص تقديم عروض مرحلية تفسيرية تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات وتقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات واطر الجماعة وممثلي المصالحة العمومية والوقوف على حالات معينة والمناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكنت مجموعات متجانسة من ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة من وصف المحيط من حيث المعطيات السوسيو اقتصادية ثم المرور إلي تحليل المؤهلات و المعيقات بمفهوم نقط القوة و نقط الضعف وصولا إلى الخروج بتوصيات. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكّن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكّن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها.
صور من المشاركة	

الخلاصة لمختلف أشغال الورشة

بناءا على المنهجية التي حدّدت لتدبير المناقشة حول الموضوع تم المرور إلى تحليل نقط القوة و نقط الضعف و بعد إعداد الخلاصة لإشغال المجموعات تبيّن:

على مستوى نقط القوّة:

- الإنتماء القوي والمتضامن للمجال الواحي (نساء، رجال و شباب).
- التّمكن من إحداث أنشطة مدرّة للدخل ملائمة للوسط الطبيعي.
- إدماج المرأة بطريقة عفوية في المشاريع و الأنشطة المنجزة في الواحـــة.
- إرتباط جد قوي للمهاجرين المغاربة المقيمين بفرنسا.
- وجود فرص يجب استغلالها لحماية الواحة(مخطط المغرب الأخضر،الوكالة الوطنية لتنمية المناطق الواحية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و برنامج واحات الجنوب).

على مستوى نقط الضعف:

- صعوبة إنخراط الشباب و المرأة الناجمة عن قلّة برامج التّكوين.
- طغيان عقليّة التقاليد والعادات المتجاوزة لدى ساكنة الواحة.
- قلّة فرص تبادل الخبرات المحلية.
- طبيعة الإستغلاليات الفلاحية(الصّغر).

التّوصيات:

- رسملة التّجارب و الموروث الثقافي من أجل الرفع من عوامل حماية الواحـــة.
- الزّيادة في إحداث الأنشطة المدرّة للدخل.
- إحداث بنك المشاريـــــع.
- دعم التّواصل الجماعاتي لإبراز مؤهلات المناطق الواحية.

- إحداث بنك المشاريـــــع.
- دعم التّواصل الجماعاتي لإبراز مؤهلات المناطق الواحية.

قطب الجنوب الشرقي	
ا لموضوع	أية مشاركة للشباب والنساء والمهاجرين من أجل تثمين الموروث الواحي؟.
الأهداف	• المساهمة في تحسين كفاءات مسيري الجمعيات حتى يتمكنوا من إيجاد أجوبة ملائمة لانتظارات الساكنة المحلية وفي مجالاتهم. • تقوية التواصل بين الجمعيات الشريكة من جهة والمتدخلين. التنمويين في محيطهم من جهة ثانية.
المدة الزمنية والمكان	يومي 28 و 29 نونبر 2015 بقلعة مكونة.
المشاركة	32 مشارك و مشاركة بما فيهم 10 من النساء و 13 من الشباب ممثلين و ممثلات ل 11 من الجمعيات المغربية و 2 من الجمعيات بفرنسا زيادة على 2 من ممثلي الجمعيات قطبي فجيج و تمنارت ممثل عن جمعية الهجرة و التنمية و3 من ممثلين عن شبكة التنمية بزاكورة و6 من الشباب المكلف بالتغطية التواصلية واللذين اتوا من أقاليم تنغير و ورزازات زاكورة و طاطا و فجيج.
المنهجية	اعتمدت على استعمال آليات التنشيط منها على الخصوص تقديم عروض مرحلية تفسيرية تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات وتقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات واطر الجماعة وممثلي المصالحة العمومية والوقوف على حالات معينة والمناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكنت مجموعات متجانسة من ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة من وصف المحيط من حيث المعطيات السوسيو اقتصادية ثم المرور إلي تحليل المؤهلات و المعيقات بمفهوم نقط القوة و نقط الضعف وصولا إلى الخروج بمقترحات و توصيات. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكّن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكّن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها.
صور من المشاركة	

الخلاصة لمختلف أشغال الورشة

بناء على المنهجية التي حدّدت لتدبير المناقشة حول الموضوع تم المرور إلى تحليل نقط و نقط الضعف و بعد إعداد الخلاصة لإشغال المجموعات تمّ وصف الوسط الطبيعي من حيث المناخ، التّضاريس و الأنشطة الإقتصادية وتبيّن على :

مستوى نقط القوّة :

- وجود ثروة مائية مهمّة .
- تراب غنيّ نسبيا.
- حرف تقليدية أصيلة ومنتجات فلاحيّة.
- مؤهلات سياحيّة.
- نســـاء يمتلكن خبرة في الصّناعة التقليدية.
- توسيع فرص الإستفادة من برامــج محاربة الأمّية .
- مساهمات المهاجرين في الأنشطة الإجتماعية و الصّحية .

أما على مستوى نقط الضّعف.

- ضعف تثمين المنتوجات الفلاحيّة.
- نقص في المهنيّة.
- ضعف اهتمام الشباب بالمنتوجات المحلّية.

تمّ تقديم شهادات :

- السّيدة سميّة لعريف حول تطوير مسارها المهني بعد الحصول على الإجازة .
- السّيدة خديجة إيدا علي لحسن حيث سبق أن كانت نائب رئيس مجلس جماعي في استحقاقات 2009 .
- السّيدة حفيظة بلمختار حيث تشغل حاليا منصب نائب ريس جماعي.
- تقديم تجارب الجمعيات:
- « نادي الشباب بتامونت» في مجال تشجيع التّمدرس وتنظيم الشّباب و إحداث أندية سوسيو – ثقافية.
- « شبكة شباب فجيج» في مجال الإشتغال بالشّراكة ومواكبة الشّباب وإحداث أندية الرّواد.
- « شبكة أمل دادس» و « دادغ ادّين» في مجال مواكبة الشّباب وحماية الطّفولـــة.
- « جيل تنغير بفرنسا» في مجال تقوية الرّوابط بين المهاجرين و دعم التّواصل و المساهمات الإجتماعية.
- « جمعية العمّال المغاربة بفرنسا» حول تقوية الرّوابط و دعم التّواصـــل.

الخلاصة:

من خلال الشّهادات تبيّـــن أنّ:

- النّساء اللّاتي مررن بالعمل الجمعوي استطعن الإنخراط في العمل السّياسي، والتأسيس لمفاهيم المرأة الرائدة.
- الإستقرار الإجتماعي و الإقتصادي للشّباب يبقى من الشّروط المسبقة للعناية بالحياة المحلّية.
- الفئات المهاجرة تتميّز بخصوصيات متعددة من حيث الشّغل، الأقدمية ومكان الإقـــامة.
- الفئات المهاجرة تتميّز بخصوصيات متعددة من حيث الشّغل ،الأقدمية ومكان الإقـــامة.

التّوصيات

تقوية أرضية العمل المشترك بين جمعيات من المغرب و جمعيات من فرنسا بناءا على الاحترافية، الاستقلالية، التّشاور، إشراك الساكنة المحلية والمغاربة المقيمين بفرنسا والاعتماد على خطط إستراتيجية تكمن أنشطتها في دعم القدرات المؤسساتية في مجال التدبير و المرافعة وتبادل الخبرات والاشتغال بالشراكة .

تعزيز التّواصل المؤسساتي بين الشّركاء من الضفتين حول مشاريع مشتركة اعتمادا على هيكلة ملائمة للرفع من الأداء وتعبئة الفاعلين المجاليين الآخرين مع إعطاء الأولوية للجماعات الترابية.

تقوية قدرات النساء الفاعلات بالاعتماد على مقاربات النوع الاجتماعي وتأهيل العنصر البشري واحترام الثّقافة المحلية.

قطب الشمال الشرقي و الشرق	
ا لموضوع	كيف يمكن تثمين رأس المال البشري من نساء وشباب ومهاجرين من أجل تنمية محلية أفضل؟.
الأهداف	• المساهمة في تحسين كفاءات مسيري الجمعيات حتى يتمكنوا من إيجاد أجوبة ملائمة لانتظارات الساكنة المحلية وفي مجالاتهم. • تقوية التواصل بين الجمعيات الشريكة من جهة والمتدخلين التنمويين في محيطهم من جهة ثانية.
المدة الزمنية والمكان	3 أيام من 5 إلى 7 فبراير 2016 بفجيج.
المشاركة	40 مشارك و مشاركة بما فيهم 17 من النساء ممثلات وممثلي 15 من الجمعيات المغربية وجمعية من فرنسا و4 من جمعيات خارج القطب (تمنارت والحاجب وخميس دادس) و 4 من ممثلي تركة بما فيهم شابين من فريق «ويب راديو». والمشاركين ينتمون إلى أقاليم فجيج وتنغير و طاطا و الحسيمة.
المنهجية	اعتمدت على استعمال آليات التنشيط منها على الخصوص تقديم عروض مرحلية تفسيرية تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات وتقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات واطر الجماعة وممثلي المصالحة العمومية والوقوف على حالات معينة والمناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكنت مجموعات متجانسة من ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة من وصف المحيط من حيث المعطيات السوسيو اقتصادية ثم المرور إلي تحليل المؤهلات و المعيقات بمفهوم نقط القوة و نقط الضعف وصولا إلى الخروج بمقترحات. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكّن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكّن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها.
صور من المشاركة	

الخلاصة لمختلف أشغال الورشة

مدخل

في إطار الأنشطة المدرجة في مشروع الديمقراطية التشاركية نظمت هذه الورشة حول موضوع كيف يمكن تثمين رأس المال البشري من نساء وشباب ومهاجرين من أجل تنمية محلية أفضل؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة وطبقا للمنهجية المحددة تم الاعتماد على إشغال الورشات لتبادل الخبرات و الممارسات الجيدة بين الفاعلين الجمعويين من فرنسا و المغرب على تقييم الرأسمال البشري على مستوى الجمعيات الممثّلة .

وفي الخطوة الأولى تم العمل على التّعريف؛حيث تبيّن من التعريف الأولي الذي حدده المشاركين و المشاركات على أن الرأسمال البشري هو مجموعة من المهارات و المؤهلات و الخبرات المتراكمة من قبل فرد و التي تحدد جزئيا قدرته على العمل أو الإنتاج وتم تجزيء هذه التعارف :

- مجموعة من القدرات و المهارات الشخصية الفكرية للفرد أو مجموعة مضيفا القيم من أجل التدخل في المجالات ذات الصلة بالإنسان و الأرض.
- الرأسمال البشري هو ثروة من القدرات الابتكارية التي تساهم في تطوير التنمية .
- ثروة غير مادية للإنسان؛هي المادة الخام داخل هدف إنتاج الثروة المادية و الرأسمال البشري .
- الاهتمام للتدريب، التوعية والإشراك .
- عدد و نوعية الأشخاص المتدخلين داخل الإقليم .
- الرأسمال البشري هو قدرة الأشخاص للعطاء و القيمة من المعارف و التجارب.

يعتبر هامّا إذا ما تم تقييمه في إطار العمل الداخلي للجمعيات لخلق ديناميكية خارجية.

كيفية تقوية الرأسمال البشري

التكوين المستمر ، التنمية الذاتية و التواصل، رسملة التجارب، التحفيز و المرافقة، إشراك الشباب في اتخاذ القرار، التطور و أخذ المبادرات. ومن هنا تأتي الحاجة إلى: ضمان تعليم الأطفال من خلال الأنشطة الغير نظامية أو اللامنهجية، غرس قيم و مبادئ حقوق الإنسان للأطفال و الشباب، تشجيع دور المرأة في النسيج الجمعوي لأخذ المبادرات ،تشجيع الشراكة مع المغاربة المقيمين بالخارج، تشجيع مشاركة الفاعلين الجمعويين في المشاريع و أنشطة التنمية ،تبادل و ضمان تكاملية التجارب بين الجمعيات التي لها نفس الأهداف ،تشجيع المبادرات في قطاع الصناعة التقليدية بما في ذلك التسويق، تشجيع و تعزيز الأنشطة التي سيكون لها أثر إيجابي على الرأسمال البشري ،إدراج تعزيز الرأسمال بين المجالات الهامّة في مشاريع التنمية المحلية والعمل على أساس التشاور و المشاركة و على أساس مقاربة النوع الاجتماعي و عضوية الجمعيات في الديناميات المحلية و الوطنية و الدولية والبحث عن الشراكات و الاتفاقيات ونسج علاقات بين خبراء محليين، وطنيين و دوليين.

تقديم شهادات :

- .السّيدة حفيظة بلمختار ومسارها الجمعوي و السياسي حيث تشغل حاليا منصب نائبة رئيس جماعي
- السيد اناس الزياني و سمير بوعلي حول مبادرات جمعية تويا لتقوية حقوق المرأة
- شباب نادي تمنارت حول تجربتهم في مجال التنظيم.
- تجربة شباب العيون الشرقية حول التعاطي لمهنة الصحافة والتكفل بالأيتام.
- تجربة فضاء المواطنة حول تقوية قدرات الفاعلين التنمويين والتي تقدم بها السيد العماري

الزيارات الميدانية

- مركز فيلالة للرحل
- جمعية حمام الفقاني
- جمعية امل الواحة
- جمعية النهضة

.المقترحات

تشجيع مشاركة الفاعلين الجمعويين في المشاريع و أنشطة التنمية، الدفع بالمبادرات النسوية، تبادل و ضمان تكامل التجارب بين الجمعيات ذات نفس الأهداف، تشجيع و تعزيز الأنشطة التي لها أثر ايجابي على رأسمال البشري، تشجيع المبادرات في قطاع الصناعة التقليدية بما في ذلك التسويق، تشجيع مشاركة الفاعلين الجمعويين في المشاريع و أنشطة التنمية، إدراج تقوية الرأسمال البشري من بين المجالات الهامة في مشاريع التنمية المحلية، غرس قيم و مبادئ حقوق الإنسان للأطفال و الشباب، العمل على أساس مقاربة النوع الاجتماعي.

قطب الوسط	
ا لموضوع	الشراكة بين جمعيات من فرنسا وأخرى من المغرب: أيّة غاية؟ وما هي إجراءات التنفيذ؟.
الأهداف	• المساهمة في تحسين كفاءات مسيري الجمعيات حتى يتمكنوا من إيجاد أجوبة ملائمة لانتظارات الساكنة المحلية وفي مجالاتهم. • تقوية التواصل بين الجمعيات الشريكة من جهة والمتدخلين التنمويين في محيطهم من جهة ثانية.
المدة الزمنية والمكان	يومي 27 و 28 فبراير 2016 بالحاجب.
المشاركة	22 مشارك و مشاركة بما فيهم 8 من النساء ممثلات وممثلي 11 من الجمعيات المغربية و2 من الجمعيات بفرنسا و2 من جمعيات خارج القطب و 3 من ممثلي شبكة زاكورة والمشاركين ينتمون إلى أقاليم من أقاليم الحاجب،آسفي، طاطا، تنغير، بنسليمان، خريبكة و الخميسات وازيلال .
المنهجية	اعتمدت على استعمال آليات التنشيط منها على الخصوص تقديم عروض مرحلية تفسيرية تبادل الخبرات بين المشاركين و المشاركات وتقديم الشهادات حول تجارب الجمعيات وأطر الجماعة وممثلي المصالحة العمومية والوقوف على حالات معينة والمناقشات العامة والبناء التدريجي للخطوات والتقييم النهائي للورشة حيث تمكّنت المجموعات في الحين من التطبيق العملي للمكتسبات. وهكذا تمكنت مجموعات متجانسة من ممثلي وممثلات الجمعيات المشاركة من وصف المحيط من حيث المعطيات السوسيو اقتصادية ثم المرور إلي تحليل الفئات المستهدفة والشركاء المحتملين حسب الحاجيات المعلنة و وصولا إلى الخروج بتوصيات. وارتكز دور المنشط على المواكبة وتوجيه المجموعات للتمكّن من آليات إعداد الوثائق المنتظرة من الورشة وفتح حوار حول نتائج أشغال المجموعات حتى يتمكّن كل مشارك و مشاركة من القدرة على إرجاع محتويات الورشة لدى الجمعيات التي يمثلها.

صور من المشاركة

الخلاصة لمختلف أشغال الورشة

من خلال تحليل المشاركة تبيّن أنّ المجموعة تمتاز بتنوع جد مهم من حيث السّن، الجنس، مكان الإشتغال وتوجهات الجمعيات الممثّلة ومشاركة قويّة للجمعيات من فرنسا مما ساهم في إغناء المناقشة الّتي مرّت في جوّ يسوده الإحترام.وبعد العرض الموجز تمّ المرور إلى تقديم شهادات من :

- « جمعية» «تيويزي» من طـــاطا حول كيفيّة إعادة التّموقع لجلب الشّركاء و التّمكن من إنجاز مشاريع محلّية.
- « فيدرالية تنغير» حول كيفية الإعتماد على الشّراكة المتعددة الأطراف و القطاعات في تمويل عدد مهمّ من المشاريع.
- « جمعية MCDA» حول كيفيّة إدماج أطر و أشخاص موارد في بناء الشّراكات.
- « جمعية خمسة بفرنسا » حول كيفية الإعتماد على المشاريع البالغة الصغر للوصول إلى بناء الشّراكات المتعددة الأطراف.
- « جمعية فضاء المواطنة » حول كيفيّة الإعتماد على تشجيع التّمدرس لبناء الشّراكات المتعددة الأطراف و القطاعات.
- عرض «Laure Simoutre» حول مكانة الشّراكات في التّحديات الدّولية.
- أشغال المجموعات حول الأسئلة التّالية:
- مـــا هي من وجهة نظركم وتجاربكم حاجيات ومشاكل المجموعات المستهدفة والممكن أن تجلب شراكـــات محتملة ؟.
- مـــا هي، من خلال تصوراتكم، الفوائد المشتركة والقيمة المضافة للاشتغال في إطار شراكة بين الجمعيات الفرنسية والمغربية ؟.
- ما هـــي الممارسات الجيّدة للاشتغال بالشّراكة :
- الدور الأساسي للجمعيات في بناء شراكة أفقية مبنيّة على القرب وحاجيات الفئات المستهدفة؟.
- مكانة التعبئة الإجتماعية و التواصل المؤسساتي في جلب فاعلين تنمويين لبناء الشّراكة؟.
- التّنوع المجالي للاشتغال بالشّراكة مقابل التموقع بالنسبة لتحديات التنمية محلّيا و جهويا؟.
- فوائد الإشتغال بالشّراكة بين الجمعيات المغربية و الفرنسية حول تبادل الخبرات و المعرفة المحلية في إطار برامج مشتركة؟.
- القيمة المضافة للمهاجرين المغاربة المدعّمين من منظّمات أو أطر فرنسية فيالمساهمة في تنمية مجالات إنتمائهم؟.

وناقش المشاركون و المشاركات تقييم فعالية الشراكة بناءا على الأسئلة التالية :

الأسئلة	الغاية
هل عرفنا لماذا نحن متفقين ؟	(الرؤية الغاية)
هل نعرف متى تنتهي الشراكة ؟	(الهوية)
هل نعرف ما اكتسبناه من الشراكة ؟	الاهداف
هل نستطيع أن نفسر لماذا الشراكة ؟	الوضوح
هل استعملنا الطرق الملائمة ؟	التواصل
هل عرفنا ما هي الفوائد و الخسائر؟	تفويت السلطة
هل وقفنا على الصورة الايجابية و الصورة السلبية ؟	التاريخ
هل استطعنا أن نخلق مناخ الصداقة ؟	الثّقة
هل عرفنا من كان مسؤولا على ماذا؟	الأدوار
هل استطعنا أن نعتمد على نقط القوة ؟	استثمار التكوين
هل مررنا إلى ما هو أحسن ؟	الإبداع
هل استطعنا أن نتمن ما اكتسبناه ؟	التسويق

IV : ورشات تكوينية على مستوى الجماعات النموذجية

IV : Ateliers de formation par commune d'expérimentation

آليات وطرق التشاور لإعداد برنامج العمل الجماعي
Les outils et méthodes de concertation pour l'élaboration des PAC

الأهداف	• تقوية قدرات الفاعلين الجمعويين والجماعيين من أجل إنخراط أفضل في مسلسل التشاور على مستوى مجالاتهم . • تعميق الفهم للمواثيق القانونية المؤسسة للتشاور والمشاركة في التنمية الجماعيّة. • المساهمة في بلورة المسلسل المنهجي لإعداد مخطط عمل الجماعة على ضوء القوانين المنظمة للجماعة و ذات الصلة .
قطب الجنوب الشرقي	
المدة الزمنية والمكان	3أيام:من 14 إلى 16 أكتوبر 2016 بجماعة خميس دادس.
المشاركة	30 مشارك ومشاركة بما فيها 8 من النساء من ممثلي وممثلات 15 من الجمعيات بما فيها جمعية من فرنسا و 6 من ممثلي الجماعة المحلية.
صور من المشاركة	
قطب الأطلس الصغيـــر	
المدة الزمنية والمكان	3أيام:من 14 إلى 16 أكتوبر 2016 بتمنـــــارت.
المشاركة	23 مشارك ومشاركة بما فيها 5 من النساء من ممثلي وممثلات 9 من الجمعيات بما فيها جمعية من فرنسا و 8 من ممثلي الجماعة المحلية.
صور من المشاركة	

	قطب الشمال الشرقي والشرق
المدة الزمنية والمكان	3 أيام: من 22 إلى 24 أكتوبر 2016 بفجيج.
المشاركة	21 مشارك ومشاركة بما فيها 11 من النساء من ممثلي وممثلات 11 من الجمعيات بما فيها جمعية من فرنسا و 7 من ممثلي الجماعة المحلية.
صور من المشاركة	
	قطب الوسط
المدة الزمنية والمكان	3 أيام: من 22 إلى 24 أكتوبر 2016 بالحاجـــب.
المشاركة	18 مشارك ومشاركة بما فيها واحدة من النساء من ممثلي وممثلة 10 من الجمعيات و 7 من ممثلي الجماعة المحلية.
المنهجية	اعتمدت على استعمال تقنيات و آليات التنشيط وتبادل الخبرات بين المتدخلين وتقديم الشهادات حول تجارب المؤسسات الممثلة والمناقشة العامة حول العروض المقدمة. ومن خلال أشغال المجموعات الصغرى تمت بلورة تصورات مشتركة حول آليات وطرق إعداد مخطط عمل الجماعة زيادة على المسلسل المنهجي النموذجي
صور من المشاركة	

الخلاصة لمختلف أشغال الورشة

الديمقراطية التشاركية

تشير البحوث والدراسات التي تناولت إشكالية نشأة وتطور الديمقراطية التشاركية إلى أن:

- الفضل في بروزها يرجع إلى فترة الستينيات من القرن الماضي في بلدان أخرى، حيث أن مواجهة الفقر والتهميش كانتا من بين العناصر الأساسية في الكشف عن أهمية الديمقراطية التشاركية.
- تعتمد في أسلوبها على الحوار والتشاور مع المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام وصنع القرار الكفيل لمواجهة التحديات المطروحة محليا.
- الحصيلة أسفرت على خلق نخبة محلية من المواطنين العاديين لها القدرة والقوة لطرح الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة ولمواجهة النّخبة المهيمنة محليا.

يمكن اعتبارها بمثابة نظام يمكن من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة.

هناك من يعتبرها مكملة للديمقراطية التمثيلية ، وهناك من يعتبرها موازية فحسب علماء الاجتماع ليست – الديمقراطية التشاركية - امتدادا للديمقراطية التمثيلية ولا حتى مكمّلة لها ولكنها من خلال التطبيق تخلق صيغا للتبادل الاجتماعي (المقصود هو الأدوار الاجتماعية)» والذي وفق تصورهم « تساهم موضوعيا وربما بشكل حاسم في إعادة بناء التضامن الاجتماعي

نبذة عن مفهوم المشاركة

المشاركة هذا المصطلح الجديد، القديم الذي راجت له تفسيرات واسعة ومختلفة وإن أجمع الفرقاء على كونها أحد أهم ركائز نجاح أي فعل يتوخى التغيير سواء تعلق الأمر بتغيير المفاهيم، المواقف أو التصرفات أو بتغيير وضعية (اقتصادية، اجتماعية).

ويمكن اعتبار المشاركة مسلسل يشارك فيه المستهدفون في جميع مراحله لتحقيق تنميتهم الخاصة وتمكنهم من دراسة وضعيتهم واتخاذ قرارات في جميع مستوياتها: البحث والتخطيط والإنجاز التسيير والمراقبة والتقييم وقرار توزيع الثروات

لماذا المشاركة ؟

- لتمكين الساكنة من تمليك المشاريع المنجزة وضمان استمراريتها
- للحصول على أعلى مستوى من التعبئة لضمان تنشيط ميداني مستمر
- لتحسين استعمال الموارد المحلية المتوفرة

لذا فإن نجاح المنظومة التشاركية يجب أن يستهدف:

- تقوية قدرات الشركاء المستفيدين على التواصل والمفاوضة.
- مد جسور تواصل مستديمة بين كل الأطراف الفاعلة.

بعض آليات المشاركة

ترتبط آليات المشاركة في مجملها بالعناصر التالية:

- طريقة تنظيم وعمل حامل التغيير.
- علاقته مع الشركاء المستفيدين.
- العمل مع ومن أجل هؤلاء الشركاء.

مدخل حول مفاهيم التشاور

مفهوم التشاور يعني اتفاق عدد من الأشخاص للتداول حول شيء وبالتالي فان لمسلسل التشاور طابع جماعي و تشاركي أي كل تدخل في إطار هذا المسلسل يكون مبرمجا مخطط له ويكون موضع التفكير قبل الدخول في انجازه.

التشاور لا يأتي عن فراغ وليس مسلسلا تلقائيا فهو تدخل مقصود ومراد و معد له و منظم.

في إطار الديمقراطية التمثيلية يرمى التشاور إلى تنظيم الحوار بين أصحاب القرار والفاعلين الآخرين ويكون الهدف هو تحسين فعالية القرارات المتخذة من المنتخبين والتكيف مع ظروف العيش للجماعة ومن هنا نستدعي مقومات الديمقراطية التشاركية عن طريق التشاور والتي في حد ذاتها إحدى طرق الديمقراطية بصفة عامة.

ثلاثة كلمات مفاتيح

- التشاور ينبني على التعاون بين الإطراف المعنية.
- التشاور يعنى بناء جماعي.
- التشاور مسلسل.

فالتشاور إذن مسلسل يضم ثلاثة خصوصيات أساسية: (فعال جماعي ومبرمج) وهو ما يميزه على الخصوصيات المماثلة منها الإخبار و المشورة و المشاركة.

التشاور ليس مواجهة حول فوائد بل مبني على التعاون.

التشاور ليس استشارة التي تعني تجميع الآراء على العالية من القرار فهو يرمي إلى تفكير متقاسم

التشاور مسلسل يضم مجموعة أوقات لضمان الصيرورة الجماعية.

التشاور يتميز عن التفاوض حيث ليست هناك إلزامية القرار لكن الإعداد للاتخاذ القرار.

التشاور يتميز عن الوساطة حيث ليس هناك تدخل لطرف ثالث.

تدبير التشاور يعنى تنشيط الحوار وتدبير المسلسل.

المحطات الأساسية للمسلسل

على العالية : انجاز تشخيص ولو أولي متقاسم للمجال و بلورة مقترحات تدخل ذات الأولويات وصيغة جماعية للمجال.

أثناء التدخل في المسلسل : الآخذ بعين الاعتبار مقترحات التنظيمات المحلية على الخصوص المجموعات المحلية وإدماجهم في الإستراتيجية المتوخاة من التشاور.

تشجيع انجاز تدخلات جماعية.

الإطراف المعنية

- الإدارات العمومية بحكم إلمامها بالقوانين الجاري بها العمل ومسؤولياتها القطاعية.
- الجماعات الترابية بحكم مسؤولياتها اتجاه التنمية المجالية.
- التنظيمات الاجتماعية والمهنية بحكم مقارباتها القريبة ومعرفتها لخصوصيات المجال.
- القطاعات السوسيو اقتصادية بحكم تدخلاتها في تحريك الاقتصاد المحلي.
- المجموعات الجماعاتية بحكم ارتباطها بالشيء آو الموضوع المراد التشاور حوله.
- المنشطين و الباحثين الاجتماعيين بحكم أدوارهم في تنشيط المجموعات.
- أشخاص موارد بحكم مكانتهم في اغناء مسلسل التشاور.

مقتطفات من دستور يوليوز 2011 (ملحق)

مقتطفات من القانون التنظيمي رقم: 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية (ملحق)

تدبير التنمية المجالية بالاهداف

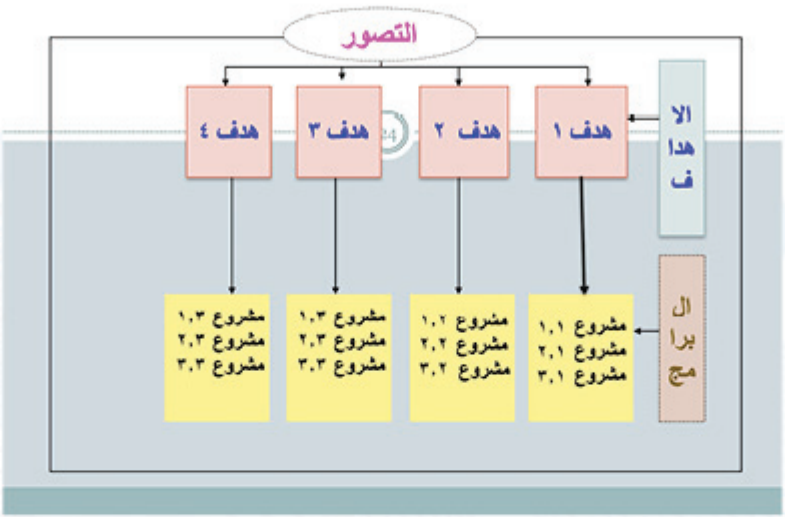

التنمية المجالية

مفهوم التنمية المجالية:

يشكل قطاع التنمية المجالية كما هو معلوم نقطة تلاقي بجمع السياسات القطاعية في سياق نظرة شمولية بهدف الحد من التفاوت الجهوي وإبراز المؤهلات التنموية الكفيلة بإنتاج الثروات الجديدة ومن تم توفير التشغيل. كما يعتبر أمثل طريقة للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة في إطار نهج تنمية مجالية مستدامة.

ثلاثة مفاهيم متماسكة:

- مفهوم المجال الذي يؤهل للتشخيص.
- مفهوم التشخيص و منهجيته.
- مفهوم الجماعة كفضاء مندمج في المجال.

فما هو المجال:

بالمعنى التقليدي للكلمة:

- وحدة جغرافية (جماعة، إقليم، جهة، الخ...)
- منطقة جغرافية محددة على أساس مكونات طبيعية (هضاب، جبال...)
- منطقة تتواجد بها ساكنة.
- فضاء اقتصادي مستقبل لمشاريع.
- فضاء ثقافي.

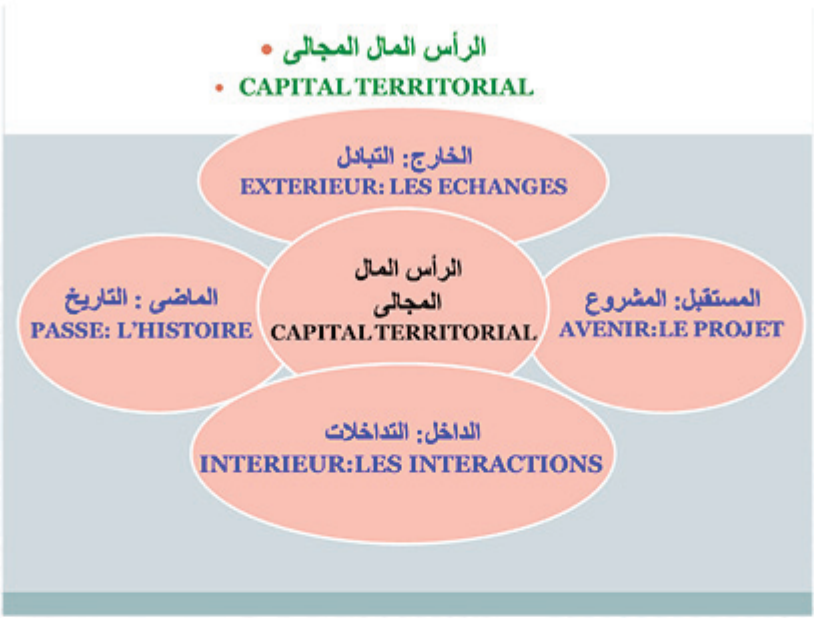

التمنية المجالية : مقاربة تصاعدية

تدبير المسلسل التنموي المجالي أمام تعدد و تعقد الحاجيات يستدعى أجوبة بالاعتماد على المقاربة المندمجة و التي كانت في الماضي ترتكز أكثر على ما هو نظري و تكنوقراطي وتنقصها الجوانب السوسيو سياسية.

إشكالية المجال تستدعى بالأساس العلاقة بين الفاعلين والفضاء الذي تنجز فيه المشاريع التنموية وتحيل بالتالي على: مفهوم الهوية والحكامة والمشاركة والفوائد المشتركة.

مصطلح الإستراتيجية

مصطلح عسكري يقصد به فن استخدام الإمكانيات والمواد المتاحة بطريقة مثلى تحقق الأهداف المرجوة.

ثم انتقل إلى ميدان التخطيط المدني و انتشر استخدامه في مجال التنمية و التخطيط لعمليات تنموية قطاعية كانت أو شمولية. فتبعاً للتعريف السابق : هو القدرة على الاستخدام الأمثل للأدوات والمواد المتاحة بقصد تحقيق أفضل مخرجات عملية ممكنة.

التخطيط

التخطيط عملية لتحديد: تصور، الحاجيات، الأهداف، الأولويات، وقت الإنجاز، المسؤوليات، الوسائل الضرورية، كيفية الإنجاز والتتبع والتقييم.

التخطيط المحلى

مسلسل : يرمي إلى تنظيم والدفع بالتنمية على المستوى المحلي.

- ينطلق من مستوى الجماعات المحلية والمجموعات الجماعاتية حيث يترجم طموحات وحاجيات الساكنة في إطار التوجهات الوطنية الكبرى والقطاعية.
- يمكن من تحديد التوجهات التنموية المحلية: تحديد الأهداف والأولويات ثم الوسائل الممكن تعبئتها لتحقيق ذلك.

- وبمكن تعريف التخطيط المحلي بذلك التصور المشترك والمتشاور عليه بين الفاعلين المعنيين لتحديد وتحقيق أهداف موحدة متفاوض عليها.

المكونات:

طرق التخطيط المحلي وهي تعتمد على مبادئ أساسية منها:

- تحديد تصور واضح للتنمية المنشودة.
- امتلاك الساكنة لطرق التخطيط.
- بروز علاقات جديدة للاشتغال والتبادل بين أفراد المجموعات الجماعاتية.
- وترمي هذه الطرق إلى الأهداف التالية:
- تحديد التوجهات التنمية المحلية والتي بمثابة مرجعية لكل التدخلات. عبر تنشيط وتوعية الساكنة المعنية.
- إنعاش المبادرات المحلية. مع تمكين المجموعات المعنية من امتلاك المجال.
- إثارة التحليل الذاتي للوضعية المالية من أجل إنعاش الدينامكية محلية والمناقشة حول التغيير.
- تمكين إخبار المجموعات المعنية من معرفة الوضع الحالي والفوائد والحاجيات.
- تحديد أرضية ملائمة لتمكين الفاعلين من الاشتغال الجماعي.

محطات التخطيط المحلي

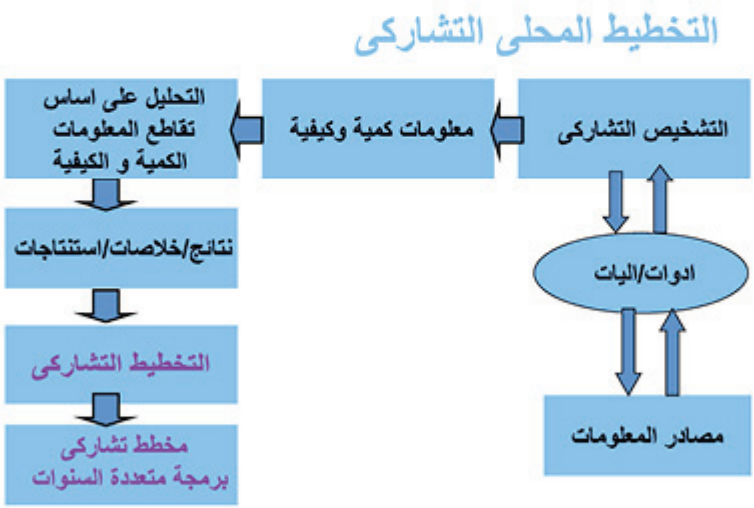

التشخيص التشاركى

التشخيص مجموعة أنشطة تبادلية بين المتدخلين، الخارجيين والسكان، إخبارية ومعقلنة تمكن من:

تحديد: المعيقات: المشاكل، والحاجيات الانتظارات (الخصاص) و كذا المؤهلات: الامتيازات، والطاقات والموارد (إمكانية التحسيس) والبحث وترتيب الأولويات وملائمتها والبحث وإيجاد الحلول واقتراح وتفاوض حول التدخلات الممكنة لتحسين الوضعية الحالية.

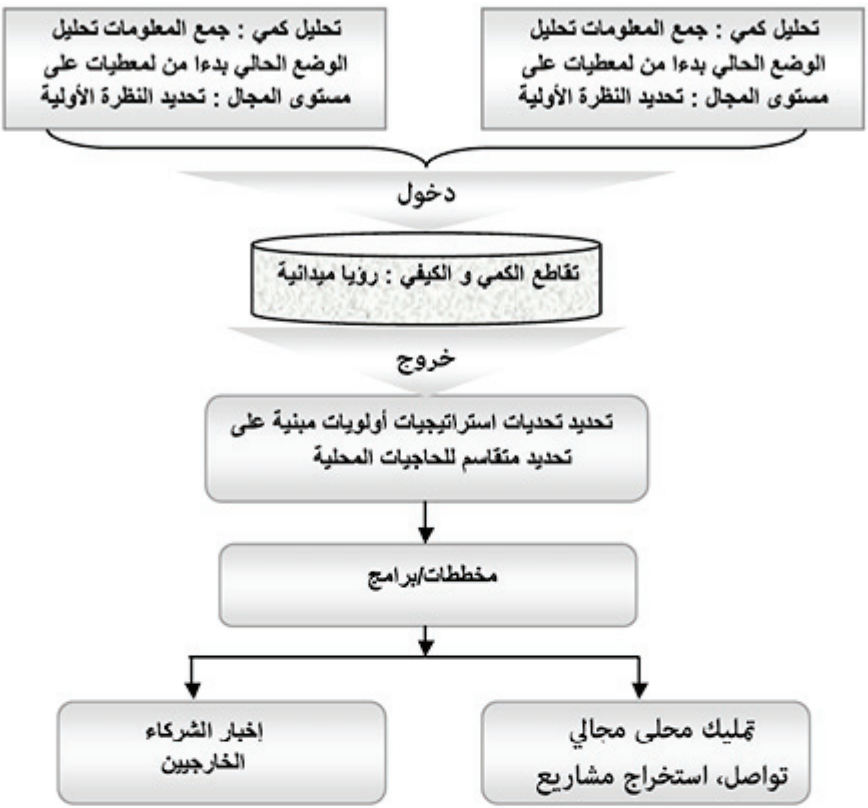

مزايا المقاربة التشاركية ؟

لتجاوز سلبيات طرق التدخل التقليدية و البيروقراطية تعتمد المقاربة التشاركية لضمان نجاح و استمرارية البرامج، و ذلك من خلال :حرية التعبير و الديمقراطية في اتخاذ القرار، كسب الثقة في النفس، الإحساس بالانتماء، تأهيل الكفاءات، إبراز القدرات الذاتية، تحديد الحاجيات الأولية و الحقيقية للسكان، استعمال الموارد المتوفرة و الممكن تعبئتها بطريقة عقلانية، الإدماج و التنسيق بين جميع المتدخلين.

متطلباتها :

- أن يستشعر الفاعلون الذين يعملون على إحداث تغييرات في المحيط بأن الأمر يعنيهم على نحو مباشر.
- أن تكون لهم دراية كافية بمجال التدخل ومعلومات عن أهدافه ومراميه.
- أن يكون جميع الفاعلين نشيطين.
- أن يشارك كل الفاعلين في أخذ المبادرة في البرمجة والتنفيذ والتقويم.
- أن تكون الأنشطة ملموسة ومعيشة من طرف المستفيدين.
- أن يكون السكان هم الذين أنجزوها بمشاركتهم الفعلية الواعية والمواظبة.
- أن يشعروا بالمسؤولية تجاه الأعمال التي ينجزونها.

خصائصها

- تعطي الأولوية للبعد البشري في التنمية وذلك انطلاقا من كون الإنسان فاعل في التنمية، مما يعطيه الحق في الاشتراك في السلطة واتخاذ القرار.
- تحرص على استجماع الظروف الملائمة لخلق تفاعل إيجابي بين البيئة والإنسان في إطار تدبير محكم للموارد
- لا تشجع الفعل الأحادي، وهذا لا يعني إغفال المجهود الفردي، والذي تعيره المقاربة عناية كبرى لأن الطاقة الشخصية خلاقة بطبيعتها و يجب أن تصب كرافد داخل المجهود الجماعي.
- اختيارية ترتكز على معيار الاقتناع: يمكن الولوج إليها ويمكن الانسحاب منها.
- تكوينية: مبنية على المبادرة والانطلاق من المعارف والقدرات الذاتية متجاوزة بذلك التكوين المبني على التلقين إلى تفتيح آفاق التفكير والقرار والإنجاز الذاتي.
- مستقبلية : تأخذ بخاصيات الحاضر لاستشراف المستقبل، فرغم استحضارها للمعرفة التقليدية فهي ليست ماضوية.
- تساؤلية : منفتحة تعتمد المشورة والحوار.
- ديمقراطية ومواطنة : تؤمن بتبادل المنافع على أساس تعاقد اجتماعي ينطلق من قواعد متفق عليها.

معيقاتها :

على صعيد المتدخلين :

مقاومة التغيير، صعوبة تغيير عقليات المسؤولين، جهل مفهوم المقاربة التشاركية، الحلول الجاهزة الغير الملائمة، الاستراتيجيات المتناقضة للتدخل، غياب المرونة في التدخل.

على صعيد السكان: الفقر، الجهل و فقدان الثقة لعدم الوفاء بالوعود السابقة، الصراعات، الحزازات السياسية، النزاعات السلالية، المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة، اللوبيات.

على صعيد الوسائل : غياب أو خصاص في المؤهلات البشرية (المتدخلين و السكان) ، الحاجة إلى وقت و إمكانيات كبيرة في البداية، عدم التطابق بين البرامج المقترحة و أولويات السكان

على صعيد الممارسات :

استعمال مفهوم المقاربة التشاركية لأغراض تسويقية و دعائية.

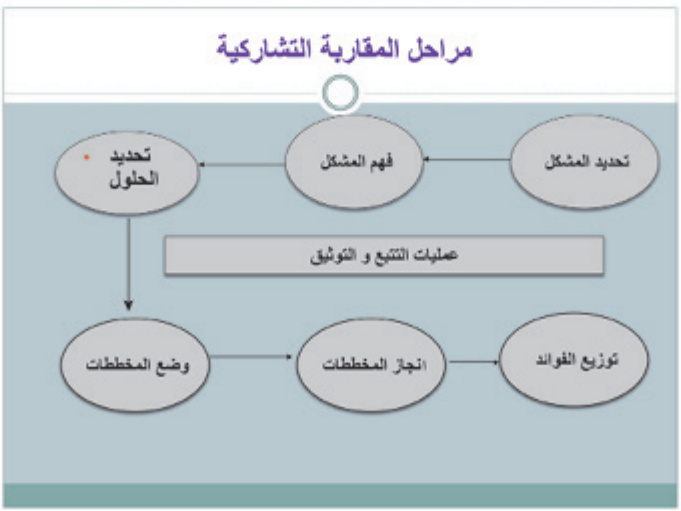

نظرة عامة حول أدوات التشخيص التشاركي

يستخدم البحث السريع بالمشاركة الأساليب والأدوات التالية:

الأساليب

الملاحظات العامة والمعلومات الأولية الأساسية للبحث :تأسيس قاعدة معطياتية (معلومات ثانوية)

تقنيات المقابلات أو الحوارالشبه مهيكل و تضم: مقابلات جماعية أو فردية، العصف الذهني ، استمارات فردية، مقابلات جماعاتية، مجموعات المناقشة والتحليل، سلسلة المقابلات، مقابلات مع مخبرين رئيسيين، مقابلات أخرى يتم تحديدها حسب الهدف.

تقنيات الملاحظة وتضم: ملاحظات مباشرة غير منظمة، ملاحظات تشاركية، المشاهدة أثناء المعايشة والمشاركة في العمل.

تقنيات بصرية/نظرية :تصميم خرائط وجداول ورسومات

- الخريطة الاجتماعية، شجرة الانتماء، المقطع العرضي، جدولة مشاكل/حلول، جدولة مداخل/مصاريف ، الجانب التاريخي، الجداول والأنماط الزمنية، رسم بياني للمؤسسات والعلاقات، بيان التدفقات، رسم المعاملات.

تقنيات الترتيب

- الجداول الترتيبية

أدوات التحليل والتخطيط

- شجرة الأهداف، خطط التنمية، خطط عمل، إطار منطقي، جداول أخرى يتم تحديدها عند الحاجة

وبالطبع لا يستخدم أي بحث سريع بالمشاركة كل هذه الأساليب مجتمعة لكن فريق البحث يختار الأنسب والأفيد من بينها. بل يجب على فريق البحث أن يجرب ويبتكر ويطور أساليب جديدة إن أمكن.

تحليل المعطيات الثانوية

يقتضي الأمر الاطلاع على أكبر عدد ممكن من المعطيات العامة حول الجهة أو الإشكالية موضوع الدراسة. وتكتسي هذه المراجعة أهمية خاصة إذ أنها تمكن من وضع الإطار العام للإشكالية إلا أن الحذر في المعاملة مع هذه المعطيات يبقى واردا، خصوصا إذا كانت من مصادر غير موثوق بها. وتهم هذه المعطيات كل الإحصائيات و التقارير و الدراسات المنجزة. يتم تحديد مصادرها وتجميعها قبل بداية أنشطة البحث.

الانشطة	المخرجات
استصدار قرار المجلس الجماعي	محضر اجتماع
• المرحلة 1 : اعداد المسلسل المنهجي في شموليته ,تحديد الاهداف والنتائج لكل مرحلة , المدة الزمنية . انتقاء الفريق . تحديد الكلفة , الخ	مسلسل منهجي متوفر
المرحلة الثانية : تكوين الفريق , اخبار الفاعلين المحليين , توفير الوسائل , تحديد الاليات , توثيق المعلومات و اعداد التقارير تجميع الاحصائيات , تحيين المعطيات المنوغرافية , اعداد لائحة المشاريع المتوقعة او في طور الانجاز توثيق المعلومات	الوسائل اللوجستيكية متوفرة تقارير اولية
• المرحلة الثالثة :التشخيص الميداني تجيع المعلومات , تصنيفها تحديد النواقص و المؤهلات تحليلها على اساس التقاطع و بالأولويات استخلاص التوصيات , اعداد التقرير الاولي , الارجاع والمصادقة على النتائج من المجلس الجماعي	تقرير اولي متوفر
المرحلة الرابعة : تحديد واعادة الصياغة لمحاور التدخل , انجاز عمليات التخطيط , تحديد الاهداف والنتائج , اعداد البرمجة المتعددة السنوات ,	مخطط عمل الجماعة متوفر
برنامج عمل جماعة والمصادقة على النتائج من المجلس الجماعي	برنامج العمل الجماعي مصادق عليه من المجلس

ÎledeFrance AFD

V : ورشة وطنية لتبادل التجارب بين الفاعلين الجمعويين والجماعيين

V : Atelier national d'échanges d'expériences entre acteurs associatifs et communaux

الموضوع: الشراكة بين الجمعيات و الجماعات الترابية بالمغرب و فرنسا :
تجارب،غايات وأفاق

Le partenariat entre associations et collectivités locales de France et du Maroc : expériences, finalités et perspectives

الأهداف	• تقوية القدرات وتثمين العلاقات الشراكاتية بين الفاعلين التنمويين المؤسساتيين عبر رسملة التجارب المنبثقة عن المشاريع المشتركة من اجل تحديد المسارات العملية وفي إطار التعاون اللامركزية. • العمل على استمرارية المكتسبات من خلال الأنشطة المنجزة في إطار مشروع الديمقراطية التشاركية. • المساهمة في الدفع بالفاعلين الشركاء من اجل تموقع أحسن للإجابة على انتظارات الساكنة.
المدة الزمنية والمكان	يومي 5 و 6 نونبر 2016 بالهرهورة، الرباط.
المشاركة	32 مشارك و مشاركة بما فيهم 6 من النساء ممثلين وممثلات ل 18 من الجمعيات بما فيهن 4 من الجمعيات بفرنسا و7 جماعات محلية بما فيها جماعة من فرنسا زيادة على أشخاص موارد.
المنهجية	اعتمدت في مجملها على عروض وتقديم التجارب والشهادات والاشتغال بالمجموعات منسجمة ومجموعات على مستوى الأقطاب والمناقشة العامة لكل محور .
سيرورة الأنشطة	طبقا للبرنامج المعد مسبقا .

الخلاصة لمختلف أشغال الورشة

الحصة الأولى

تمّت من خلالها إعادة التذكير بأهداف المشروع و النتائج المنتظرة والأنشطة الرئيسية، تلتها بعد ذالك مناقشة عامّة بهدف إرساء أرضية مشتركة للنقاش و تنظيم الأنشطة المدرجة في البرنامج .

الحصّة الثّانية

خصصت لتقديم عرض حول الشّراكة والتعاون اللامركزي تلتها مداخلات لرؤساء الجماعات المحلية و الجمعيات الممثلة على الصعيد الوطني و الجمعيات من فرنسا. حيث أثيرت عدة نقط و طرحت عدّة تساؤلات منها على الخصوص:

- العلاقة بين الجماعات المحلية و جمعيات المجتمع المدني و الّتي لم تأخذ بعد مسارها التنموي من حيث تدبدب الرؤية و المهام.
- بناء الشّراكات الّتي يتطلب وقتا كافيا و الذي ينبني عادة على المنطق و التفاهم المتبادل بين الشركاء و انسجام المجالات .
- العلاقة بين الجمعيات و مصالح الدولة أو البرامج التّنموية و التي ما تأخذ عادة وقتا طويلا بحكم اختلاف المقاربات.
- يبقى التّعاون بين الجماعات من المغرب و فرنسا متذبذب بحكم النظرة و الوضعية السوسيو اجتماعية للساكنة و هذا ما يستدعي مزيدا من التعبئة و التّطوع على مستوى الضّفتين.
- بناء برامج تقوية القدرات على أساس المكتسبات و على مستوى أطر الجماعات و الجمعيات و المصالح الخارجية للدّولة مع العلم أن التمويل ليس إلا وسيلة ولا غاية في حد ذاته.
- العلاقات بين الفاعلين وأدوارهم يجب أن تنبني على الجوانب القانونية و رسملة التّجارب و التّصرفات مع العلم أن تدبير المجال ستدعي تعاون مركّز على تأهيل العنصر البشري.
- هناك جماعات عملت على إحداث خليّة لتدبير التعاون اللامركزي.
- من خلال ما أنجز في المشروع تمّ تقارب فعّال بين الجماعات و الجمعيات.

الحصّة الثّالثة

خصّصت لتقديم التّجارب من مدينة « أبرفيل » بفرنسا وفضاء المواطنة من الحاجب وفيدراليّة جمعيّات فجـــيج .

الحصّة الرّابعة

وجّهت لأشغال المجموعات الصّغرى حول الأسئلة المطروحة للنّقاش.

معيقات و مكتسبات الإشتغال بالشّراكة:

الفوائد	المعيقات
وجود شراكة بين الجمعيات المغربية و الفرنسية	هناك أهداف غير محددة بدقة
لغة التواصل متوفرة	هناك إشكاليات مرتبطة بالثقافة
معرفة المحيط المؤسساتي والثقافي للضفتين	ضعف القدرة على التفاوض
المرجعيات القانونية متقاربة	التواصل باسم فاعلين آخرين
هناك جمعيات تشتغل على مشاريع مبنية على فوائد مشتركة	

مفاتيح نجاح الإشتغال بالشّراكة: قيم مشتركة، احترام الالتزامات المتبادلة في إطار مشروع بالشّراكة، التّكامل بين جمعيات الضّفتين مع احترام المحيط و خصوصيات كل طرف، تكوين الفاعلين، انخراط الفاعلين و السّاكنة، فرص الاشتغال في إطار التّعاون اللّامركزي و الإستمرارية .

ما هي القيمة المضافة للتّعاون اللّامركزي؟: تأهيل الموارد البشرية، إرضاء حاجيات السّاكنة و العمل على مستوى مجالات محدّدة .

الحصّة الخامسة

تمحورت حول الشّراكات المنجزة أو في طور الإنجاز حيث استمع الحضور لمداخلات كلّ من:

.ATMF-BHL ،ASBH ،FAF-MF

تلتها مناقشات عامّة.

الحصّة السّادسة

وجّهت لورشات المجموعات حول تحليل نقط القوة و نقط الضعف على أساس التّجارب.

نقط القوّة	نقط الضعف
أنشطة اجتماعية وثقافية بالمغرب و فرنسا	قلّة ميكانيزمات الاستمرارية
تبادل التّجارب	مشاركة محدودة للمستنفدين
انفتاح على مجالات ترابية أخرى	نقص في التّحفيز الشّخصي
قناعة شخصية بالمشاركة	تشخيص غير معمّق
مهنيّة في إنجاز الأنشطة	نقص في الكفاءات
	نقص في الاستقرار الاجتماعي للأسر
	دور المنتخب غير مجدي

ما هي الشروط و العوامل من أجل الرّفع من مستوى الإشتغال بالشّراكة؟:

الشروط	العوامل
ترسيخ أدوار المهاجرين في مبادرات الشّراكة	تبنّي الجمعيات لدور المحرّك الأساسي في المبادرات
تقوية الوساطة و الثّقة و التّشبيك	اعتماد مشاريع ذات أهداف مشتركة
	استهداف الفئات الهشّة
	تقوية العلاقات بين الجمعيات

الحصّة السابعة

خصّصت لتقديم التّجارب الإضافية حيث استمع الحاضرون إلى: تجربة Marie Héléne Chambrin من فرنسا، تجربة عمّرو بن عمرو و تجربة عبد الرّحمان بنكروم من فجيج. تلتها مناقشة عامة مستفيضة.

الحصّة الثّامنة

خصصت لورشات الإشتغال بالمجموعات على مستوى الأقطاب لمناقشة الأسئلة التّالية:

- أيّة أولوية للتنمية البشرية و الاجتماعية للمجال ؟
- ما هي المحاور الممكنة ؟
- ما هي الوسائل المتاحة ؟
- ما هي الحلول المناسبة ؟

القطب	البرنامج	المحاور
الأطلس الصغير(جماعة تمنارت)	تنمية الواحات	دعم الأنشطة الفلاحية
		توسيع فرص التنظيم
		تقوية فضاءات التشاور
الجنوب الشرقي (جماعة خميس دادس)	تأهيل العنصر البشري و الحفاظ على البيئة	العناية بالطفل
		الإدماج السوسيو اقتصادي للمرأة
		الحفاظ على البيئة
الشّمال الشّرقي و الشرق(جماعة فجيج)	تشجيع التمدرس والإدماج السوسيو اقتصادي للشباب	تشجيع التعليم الأولي
		تشغيل الشّبـــــــاب
الوسط (جماعة اقدار)	مشاريع تنموية مندمجة	دعم الإقتصاد الإجتماعي التّضامنيّ
		حماية الموروث الثّقافي
		مواكبة برامج التّربية والتكوين

بعد المناقشة العامّـــة و إعادة الصّياغة تمّ الوصول إلى:

الأطلس الصغير (جماعة تمنارت)	برامج لدعم الاستقرار الاجتماعي للأسر خاصة الشباب و المعرضين للهجرة من جراء العزلة، التقلبات المناخية و قلة فرص الشغل.
الجنوب الشرقي (جماعة خميس دادس)	برامج لإنعاش الديناميات المحلّية في مجال يتميز بمؤهلات مهمّة و القدرة على تطوير آليات و طرق الاشتغال .
الشمال الشرقي و الشرق (جماعة فجيج)	دعم مسلسل التّنشيط المجالي: هناك مشاريع مختلفة و مجزأة قد تنحصر على مستفيدين معينين . ومراعاة لخصوصيات التركيبة الاجتماعية و التنظيمي للمجال فهناك الحاجة إلى برامج تنشيطية مندمجة في مجال التمدرس و البيئة و التدبير المنزلي وتوجيه الشباب الخ.
الوسط (جماعة اقدار)	دعم عوامل الهيكلة الإخباريـــة: في مجالات التمدرس و الموروث الثقافي، تقوية القدرات و تعميم المقاربات التنموية .

التّوصيـــــات:

- توسيع مجال المشاركة و التشاور ليشمل المغاربة المقيمين بالخارج خاصة في كل ما يصب في إعداد استراتيجيات تنمية المجال كبرنامج عمل الجماعة.
- فتح وتنظيم حوارات جماعية حول التعاون اللامركزي و الشراكـــة و تمويل الجمعيات.
- تقوية قدرات الفاعلين في التّنمية (لقاءات تبادلية، تكاويـــن،...).
- الربط بين مختلف الأقطاب لتبادل الخبرات (المعارف، الوسائل،...).
- تبادل المعلومات حول التّمويـــــــل و طلبات المشاريـع.
- خلق قاعدة بيانـات للشّراكـات المحتملة.
- تأسيس نظام للمصاحبة التّقنيـــة على مستوى كل مجـــال.
- تقوية و توسيـــع فضاءات التّشـــاور.
- وضع المصاحبين رهن إشارة الجماعـــات أثناء إنجـاز برامج العمل.
- توقيع اتّفاقيـــات بين الجماعات المغربيـــة و الجمعيات الفرنسية.

Ce kit a été réalisé avec la contribution de Monsieur Mohamed Ahlibou, Consultant au Maroc

Coordination : IFAD

Conception graphique, mise en page : OK Copy Rabat

DANS LE CADRE DU PROJET :

« Partenariat entre associations et collectivités locales de France et du Maroc :
La démocratie participative pour un développement humain et solidaire au Maroc »

Ce projet porté par le CCFD-TS a été mis en œuvre par le réseau IDD et l'IFAD

Entre 2013 et 2017

Et a été co-financé par l'Agence Française de Développement, l'Union Européenne
et le Conseil Régional d'Ile de France

Le Comité Catholique contre la Faim et pour le Développement - Terre Solidaire

Le CCFD-TS est aujourd'hui la première ONG française de développement, reconnue d'utilité publique et avec le statut consultatif auprès du Conseil économique et social des Nations unies. Au Maroc, le CCFD-TS appuie des acteurs qui agissent principalement dans le monde rural, dans les domaines de la promotion d'une économie sociale et solidaire, de l'éducation, et en particulier de l'alphabétisation des femmes, ainsi que du développement d'une citoyenneté active. Le CCFD-TS s'attache ainsi par l'appui à plusieurs associations marocaines, à soutenir des initiatives de développement local qui amènent les acteurs à travailler en synergie, en lien avec leurs autorités locales.

4 Rue Jean Lantier, 75001 PARIS
www.ccfd-terresolidaire.org

Le réseau Immigration Développement Démocratie

Créé en 1999, «Immigration Développement Démocratie» est un réseau constitué d'associations issues de l'immigration marocaine en France et de leurs associations partenaires au Maroc. Sa création répond à une profonde évolution de l'immigration marocaine en France et en Europe. Sur la base de réseaux informels, ces associations et ces acteurs de la solidarité internationale se sont organisés pour coordonner leurs actions et dynamiser le développement solidaire avec le Sud de la Méditerranée. Pour IDD, il ne peut y avoir de développement sans démocratie réelle avec la participation et le contrôle actif des populations concernées. IDD s'inscrit ainsi dans une dynamique de renforcement de la société civile d'ici et de là-bas pour un développement durable, juste et solidaire. IDD Maroc a été créé en 2013 dans ce sens.

IDD Maroc : Ap 3, 27 Rue Youssef Ben Tachfine, Hassan, RABAT
130 Rue des Poissonniers, 75 018 PARIS
www.idd-reseau.org

L'Institut de formation des agents de développement

L'IFAD est une association marocaine œuvrant dans le domaine de la formation pour le développement. Depuis sa création en 2007, sa démarche a été axée sur les croisements des visions entre les différents types d'intervenants : associations, communes, services de l'Etat. Son objectif aujourd'hui est de devenir acteur de référence en termes de renforcement des capacités, afin de professionnaliser les acteurs de terrain et les agents de développement. En tant qu'organisme de formation à statut associatif, l'IFAD a pour principe d'agir pour le changement des pratiques, avec et auprès des acteurs locaux, et notamment en faveur des jeunes et des femmes, en lien avec leurs territoires.

Ap. 3, 27 Rue Youssef Ben Tachfine, Hassan, RABAT
Facebook : ifad ifad